جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص ماستر سياسات عامة وتنمية

التنويع الإقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة للفترة [2000 – 2014]

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،

تخصص سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبة: عمارة أمال

إشراف الأستاذ: زبيري رمضان

لجنة المناقشة

1– .الأستاذ بن دادة لخضر ..... (جامعة سعيدة) – رئيسا .

2– .الأستاذ زبيري رمضان ..... (جامعة سعيدة) –مشرفاً ومقررا .

3– .الأستاذ عتيق الشيخ ..... (جامعة سعيدة) –عضوا مناقشا .

السنة الجامعية

2015-2014

التشكرات

بادئ ذي بدء أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الذي كان نعم العون ونعم الموجه؛ له الفضل في إخراج هذا العمل في حُلَّته الحالية.

وثانياً: الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرة؛ أساتذتنا الذين تعلمنا منهم الكثير_ كلُ باسمه مع حفظ الألقاب والصفات_ والذين تشرفت بأن أحظى بتوجيهاتهم في مناقشة هذه المذكرة.

وأخيرا شكري موصول إلى كل زميلاتي في الدراسة .

أمال

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى أعز وأحن مخلوق، أمي الحنونة؛

إلى أبي المحترم أطال الله في عمرهما؛

إلى زوجي وابني العزيز عبد الرحمان؛

إلى قرة عيني أبناء أختي أمين وكريم؛

إلى أختي العزيزة هوارية التي كانت دوماً نعم العون والسند

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي الكبيرة وأسرتي الصغيرة مع حفظ الأسماء .

أمال

لا يزال الأداء الإقتصادي التنموي لمعظم الدول العربية يعتمد ومنذ سنوات طويلة على الريع النفطي وقطاع الهايدروكربونات؛ حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة وركيزة الصادرات والمحرك الرئيسي للنشاط والنمو الإقتصادي؛ وتهيمن هذه الموارد على الإنتاج والتجارة الخارجية وتكون مصدر معظم المواد المالية؛ وبالتالي تتحول هذه الدول العربية إلى أحادية الإنتاج والتجارة. فعندما ترتفع أسعار النفط في السوق العالمية تزداد الإيرادات والنفقات الحكومية وترتفع حصيلة الصادرات السلعية وينتعش الإقتصاد والعكس بالعكس؛ غير أنه وبمجرد أي تدهور فجائي لأسعار النفط على المستوى العالمي تنقلب الموازين الإقتصادية لتدلل على الهشاشة الإقتصادية التي تتسم بها اقتصاديات تلك الدول. ونظراً للمخاطر التي تُمثلها هذه الوضعية أو ما يعرف بلعنة الموارد فإن تطوير سياسات تنويع الإنتاج والتجارة والموارد المالية للدولة تصبح أكثر من ضرورية وذلك لأن هذه الموارد الطبيعية قد تكون ناضبة وأسعارها كثيرة التذبذب وقد يحدث تراجع لحدود التبادل. وبناءاً على الصفات الهيكلية لهذه الدول فإنه يمكن دراسة سبل تنويع الاقتصاد عن طريق تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى بناء اقتصاد تقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية ويحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

كل هذا عزز الإعتقاد بالمخاطر الإقتصادية الجمة الناجمة عن غياب موارد وإيرادات مستدامة كالضرائب أو الصناعة والفلاحة أو غيرها من القطاعات الإقتصادية الواعدة والمستدامة .

أولاً: إشكالية الدراسة

لذا فقد جاء جوهر المشكلة التي تحاول هذه الدراسة استقصاءها يكمن في التأثير السلبي للوفرة النفطية على نمط التنمية ليس في الجزائر وحسب بل وفي معظم الدول العربية.

إذاً؛ **فهل يمكن للجزائر على غرار الاقتصاديات العربية الهايدروكربونية الانتقال إلى مرحلة جديدة من التنويع الإقتصادي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة؟**

ما المقصود بالتنمية المستدامة والتنويع الإقتصادي في سياق التنمية المستدامة بالمفهوم الشامل والمتكامل؟ ما محدداته ومتطلباته ومستوياته؟ وكيف يمكن قياسه؟ وما الخطوات التي اتخذتها الجزائر على غرار الدول العربية الأخرى في هذا المجال؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية أعلاه فقد تم صياغة فرضية مركزية متمحورة حول الطرح الآتي:

إذا كان القطاع النفطي الهايدروكاربوني سيبقى على الأقل في الأمد المنظور عاملاً أساسياً في رسم نمط مشوه وهش للتنمية العربية؛ فإن التعامل الواعي مع هذا المورد يستلزم تبني سياسات جديدة تستهدف إدارة رشيدة للوفرة النفطية جنباً إلى جنب مع تنويع إقتصادي مدروس ومخفف لصدمة الآثار السلبية للنفط على الاقتصاد الجزائري والإقتصادات العربية النفطية الأخرى عامة .

أما أهم الفرضيات الفرعية فيمكن حصرها في ثلاث فرضيات:

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية بأجيال المستقبل؛ وهي نمط جديد للتنمية يُستخدم للتدليل على الرؤية الكلية والديناميكية للحركية الإنمائية وفق أبعاد ومؤشرات علمية محددة؛
- يسيطر الريع و"المرض الهولندي" على نمط التنمية العربية المشوه؛ وهو ما يستدعي رؤية مستقبلية إستراتيجية لنقل الاقتصاد العربي إلى مستويات جديدة معبر عنها بمؤشرات علمية محددة للتنويع الإقتصادي في سياق الإستدامة التنموية.
- انتهجت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية سياسات طموحة لإنعاش وتنويع الإقتصاد وهو ما أكسب قيمة مضافة للإقتصاد الجزائري غير أنها غير كافية وتستدعي تغيير جذري في نمط الإنتاج والإستهلاك غير المستدام في الجزائر.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تطرح إشكالية العلاقة بين التنمية والنفط وتحاول التطرق لمشكلة كبرى تواجه عالمنا المعاصر وهي سوء استخدام الموارد الطبيعية وتأثيرها على البيئة وحقوق الأجيال المقبلة باستنزاف المقومات الأساسية لموارد المجتمع؛ وهو الأمر الذي حمل العديد من المهتمين بالشأن التنموي إلى رصد هذه المشاكل وتقييمها وتحليل انعكاساتها على البيئة وعلى استدامة التنمية في ضوء ارتباط البيئة البشرية بالسياسات التي تعتمدها الدول لحماية مواردها وترشيد استخداماتها ومعالجة التدهور الدي يهدد قدرتها على التجدد والبقاء.

هذا الوضع دفع بموضوع التنمية المستدامة والتنويع الإقتصادي ليتصدر أولويات العالم من خلال القمم والمنتديات العالمية المنعقدة بهذا الشأن ابتداء من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية 1972 مروراً بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل حول البيئة والتنمية 1992 والتي تمخض عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وصولاً إلى قمة جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا صيف 2002 حول التنمية المستدامة، وليس انتهاء بالمؤتمر العالمي الأخير للتنمية المستدامة ريو +20 بريو دي جانيرو البرازيل 2012م, لذا تبرز أهمية الموضوع من خلال الإهتمام العالمي المتزايد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات بالقضايا المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبشر والبيئة وتحقيق العدالة الإجتماعية والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال لشعوب المعمورة المختلفة، ومن ثمة فتحقيق التنمية المستدامة بات يتطلّب توجيه الإهتمام لا بالنمو الإقتصادي فحسب وإنما كذلك بالمسائل الإجتماعية والبيئية والوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها.

رابعاً: مبررات اختيار الموضوع

دفعني لاختيار الموضوع جملة من المبررات تنوعت بين الذاتية والموضوعية:

- **الذاتية:** الإهتمام الشخصي بالتخطيط للمستقبل؛ مستقبل الأجيال المقبلة وكيف يمكننا إيجاد صيغ تنموية عقلانية غير مدمرة للبيئة ومحافظة على الموارد الناضبة ومستبصرة بمهددات الأمن البشري.
- **الموضوعية:** العديد من الدراسات أكدت على أن نمط النمو السائد في كثير من الدول العربية ومنها الجزائر يعتبر نمط مستنفد للموارد الناضبة وغير مستدام في المستقبل المنظور أي ما يتعلق بالخمسين سنة المقبلة؛ وهو ما يعتبر تهديد جدي لموارد الكوكب ولأحفادنا من بعدنا ولمستقبل العالم القريب.

خامساً: المداخل والمقاربات المعتمدة في الدراسة

نظراً لطبيعة الموضوع والهدف منه ولارتباطها باستشراف الخطوات العملية والتطبيقية لتحقيق التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة فقد حاولت الدراسة اعتماد مداخل مهمة متعلقة باختبار الفرضيات المقترحة أهمها:

_ **المقاربة القانونية:** وتنطلق هذه المدرسة من أهمية القانون في تكوين الدولة، فالدولة هي بالأساس تعبير عن وحدة شعب ما على أرض معينة يمتلك هيئة سياسية قائمة على قواعد القانون وتمتلك هذه الهيئة وحدها سلطة الزجر والقمع[1]، كما أن الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة تستدعي بادئ الأمر إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لإضفاء صفة الإلزام والمساءلة للسلوكيات. كما أن هذه المقاربة تفيد أيضاً في الإحاطة بأهم الأبعاد المؤسسية للتنمية المستدامة.

_ **النظرية النظمية:** ويعنى بها سلسلة البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلاً سيجري بينها، بمعنى أن أي تغيّر سيجري في متغيَر أو مجموعة من المتغيَرات سيؤدَي إلى تغيَرات في عدد آخر

[1] _ سويم محمد العزي، دراسات في علم السياسة، عمان: إثراء للنشر، ط 1 2009م ص 44

من المتغيرات، وتفيد النظرية السيستيمية في الإحاطة بالأبعاد المترابطة للمفهوم الجديد للتنمية المستدامة، خصوصاً تكامل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

_ **النظرية البنيوية:** وتعني أن تفسير المجتمعات والأنظمة يجب أن يكون في معظمه من خلال **الآليات الإجتماعية** وليس من خلال السلوك الفردي، لذا فإنه يتعين على علماء السياسة والاقتصاد الذين يدرسون الأنظمة السياسية ألاّ يعيروا سوى القليل من الإهتمام للزعماء السياسيين[1]، وتفيد النظرية في الإحاطة بأهم الرؤى والخطط والإستراتيجيات المعتمدة للتنمية المستدامة.

_**النظرية الوظيفية:** قصد ديفيد ميتراني من النظرية ضرورة خلق مؤسسات دولية على أساس الوظائف عوض الأقاليم تنطلق أولاً من معالجة مسائل فنية محددة، وتطور تدريجياً في ميدان التعاون الدولي انطلاقاً من مبدأ "الشكل يتبع الوظيفة"[2]، وتفيدنا النظرية أيضاً في التعرف على الأطر المؤسسية الدولية والإقليمية المهتمة بموضوع التنمية المستدامة.

_ **البنيوية الوظيفية:** تفترض البنيوية الوظيفية عدة إمكانيات:

_ وجود نموذج سلوكي يجعل النظام يؤدي وظيفته بشكل ملائم.

_ وجود أداء وظيفي واحد في بنى مختلفة ومتعددة.

ومنه فالبنيوية الوظيفية تساعد الباحث على تجنب الوقوع في شرَك ربط وظائف معينة بأبنية معينة، وبالتالي المساعدة على إجراء البحوث والتحليلات المقارنة[3].

_ **نظرية التبعية:** كان لكتابات عدد من مفكري أمريكا اللاتينية مثل راؤول برابيشي وفرناندو أثر كبير في تطوير مفاهيم هذه النظرية وصياغة مقولاتها، كما كان لكتابات مفكرين غربيين ذوي توجهات يسارية مثل بول باران وبول سويزي أثر أيضاً في تدعيم

---

[1] _ فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث –الإمارات، 2004 ص 636.

[2] _ ريمون حداد، العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة الطبعة الأولى 2000م ص 206.

[3] _ جيمس دورتي، روبيرتو باليستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مؤسسة كاظمة للنشر والتوزيع 1985م ص 111

هذه المقولات من خلال الأدلة التاريخية التي قدموها لتحليل العلاقة بين الرأسمالية الغربية والبلدان النامية، وعمل عدد من المفكرين العرب القوميين واليساريين على إغناء هذه النظرية بالتحليلات التاريخية للعلاقة بين العالم العربي والغرب الرأسمالي، وأبرز هؤلاء سمير أمين؛ جلال أمين، وعبد الخالق عبد الله. وتفسر هذه النظرية التخلف وعدم النمو في البلدان النامية من خلال مفهوم التبعية للغرب الرأسمالي، حيث ترى أن التخلف وعدم النمو في البلدان النامية يعود إلى الشروط اللامتكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي، وتعمل هذه الشروط على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان، وتعدّ مقولات نظرية التبعية رفضاً لنظرية التحديث،ذلك أن نظرية التحديث تسعى لإعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في بلدان العالم الثالث دون اهتمام بالخصوصية البنائية والثقافية لهذه البلدان[1].

سادساً: المناهج

ليس هناك بحث علمي دون منهج واضح يتم وفقاً لقواعده دراسة المشكلة محور البحث وتحليل أبعادها ومسبباتها ومعرفة جوانبها وتأثيرها وتأثرها بالظواهر المحيطة، وبالنظر إلى اختبار فرضيات الدراسة والتحقق من صدقها أو نفيها، لذا فقد ارتأت الدراسة استعمال مجموعة من المناهج أهمها:

_ **المنهج التاريخي أو النقلي:** وهو أحد المناهج التي تنفرد بدراسة الماضي بكل تفاصيله، ويشكل هذا المنهج أرضية صلبة لمناهج البحث العلمي في الحاضر والمستقبل[2]، ويتلاءم هذا المنهج مع طبيعة الدراسات المتعلقة بالتنمية، إذ يعالج كيف كانت وكيف أصبحت وذلك أن التعرف على حركية المسار التنموي عبر المراحل الزمنية

---

[1] _مجد الدين خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2004 ص 30

[2] _ ماجدة أحمد أبو زنط، البحث العلمي وصناعة المعرفة،عمان الأردن: دار تسنيم للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2008م ص 122

المختلفة يمكن أن يكون له عظيم النفع في الإحاطة بجميع جوانب الظاهرة محل الدراسة تاريخياً والتعرف إلى أين وصلنا.

ـ **المنهج البيئي المقارن:** كثيراً ما يساعد هذا المنهج على حل معضلة المركزية الذاتية والانغلاق الثقافي والفكري، فهو يساعد على محاولة إنتاج الذات ثم نشرها، وهو يساعد على التعرف على مجمل الفعاليات الفكرية على المستوى الدولي في الإطار التنموي الجديد خصوصاً ضمن سياق الإستفادة من الأدبيات المتعلقة بـــ"الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة " .

ـ **المنهج الوصفي:** يركز المنهج الوصفي على دراسة المشاكل والقضايا والظواهر البحثية في الحاضر، ويتداخل عادة في مقدماته مع المنهج التاريخي وفي نهايته مع المنهج الإستشرافي، إذ لا يمكن دراسة الحاضر دون الرجوع للماضي ومحاولة رسم صورة مستقبلية للموضوع[1]، وبالإضافة إلى ذلك يهتم المنهج الوصفي بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ثم يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[2]، ومنه فاعتمادنا أيضاً على المنهج **الكمي والإحصائي**، ينبع من طبيعة الموضوع التي تقتضي الأخذ بتقنيات المنهج الإحصائي (لغة الأرقام)، فطبيعة الموضوع تستدعي التطرق لبعض المؤشرات المهمة، كالمؤشرات الإقتصادية (نصيب الفرد من الناتج الإجمالي...) أو الإجتماعية (كمؤشر الفقر البشري، البطالة، التعليم...) أو بيئية (كنصيب الفرد من الموارد المائية، الصرف الصحي...)، ويساعد هذا المنهج أيضاً على الوصول إلى خلاصات

---

[1] _ المرجع نفسه ص 126

[2] _عمار بوحوش، محمد الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الثانية الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ص 139.

واستنتاجات علمية منطقية تشكل محفزات لعملية عصف فكري وذهني في دراسات أخرى جديدة تبحث في موضوع التنمية المستدامة.

_ **منهج دراسة حالة:** يهتم هذا المنهج بتركيز البحث على حالة دون غيرها وتناولها بالدراسة المعمّقة، وبالتحليل الشامل لكافّة العوامل والعناصر والمتغيّرات المؤثّرة فيها والمتأثّرة بسلوكها، بحيث تصبح المفردة هي ميدان البحث ولاشيء غيرها، ومن ناحية أخرى يقوم هذا المنهج على الإهتمام بكل ما يتعلق بالحالة المدروسة سواء كان في الماضي أو الحاضر أو اتجاهاتها في المستقبل، وقد تكون الحالة شخص أي فرد من الأفراد أو أسرة معيّنة أو جماعة من البشر أو **دولة من الدّول**، أيّاً ما كانت هذه الحالة، إلاّ أنّه يشترط لنجاح هذا المنهج أن تكون الحالة المطلوب دراستها **متكاملة في ذاتها** أي هي جزء في كل[1]. ويفيدنا هذا المنهج كثيراً على التعرف على الحالة الجزائرية على غرار باقي الدول العربية.

ويعمل هذا المنهج أيضاً على إظهار أوجه التمايز والاختلاف بين الحالات والمفردات محلّ الدراسة، وكذا أوجه التشابه والتماثل بينها سواء فيما يتعلّق بسلوك كل منها أو في تأثّرها أو تأثيرها في الظاهرة، وفي مدى معالجة كل منها لهذه الظاهرة محل البحث.

_ **منهج تحليل المضمون:** تعتمد الدراسة هذا المنهج باعتباره أهم أساليب البحث العلمي والذي يعدّ حسب تعريف بلسون(1952م)"أحد الأساليب البحثية التي تستخدم وصف المحتوى الظاهري أو الصريح وصفاً موضوعياً منتظماً وكمياً" أو كما وصفه سمير حسين بأنه" أسلوب لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية.."[2]، وستستعين الدراسة بهذا المنهج لدراسة وتمحيص وتحليل بعض التقارير على المستويين العالمي والإقليمي وحتى الوطني، على شاكلة

---

[1] _محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري،الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1992 ص 22

[2] _عبد الحفيظ عبد الحبيب الجازولي، محمد عبد الرحمن الدخيل،طرق البحث في التربية والعلوم الإجتماعية، الرياض: دار الخريجي للنشر 2000م ص 185

تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تتم الاستعانة بهذا المنهج لسبر وثائق ومؤتمرات رسمية تتعلق بالتنمية المستدامة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

_**المنهج التجريبي:** يعتبر المنهج التجريبي أحد مناهج البحث العلمي التي تتعاطى مع حاضر الظواهر والمشكلات من خلال دراسة ماضيها والتنبؤ بمستقبلها، وبالتالي فهو منهج يتداخل مع المنهج التاريخي في مقدماته ومع المنهج الإستشرافي في نهايته[1].

_ **المنهج الإستشرافي:** وهو من أهم المناهج ويتميز بارتباطه بالدراسات المستقبلية بجميع أشكالها، وبالتالي فهو منهج متخصص في دراسة المستقبل، ويتداخل في مقدماته مع المنهج التاريخي والوصفي والتجريبي نظراً لأن الدراسات المستقبلية تقوم على بناء جسور بين الماضي والحاضر من أجل العبور إلى المستقبل[2].

سابعاً: الدراسات السابقة

تعتمد الدراسات والأبحاث المراد تنفيذها بشكل عام على الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة في نفس المجال أو الموضوع، وهذا الإعتماد يعود لما تقدمه هذه الدراسات والأبحاث السابقة من فوائد للباحث متعلقة بموضوع الدراسة، وفيما يتعلق بالموضع محل البحث فتوجد يعض الدراسات التي أدلت بدلوها فيه خصوصاً على المستوى العالمي، وبدرجة أقل المستويين الإقليمي والوطني .

أ: الدراسات على الصعيد العام والعالمي؛ نجد هنا :

- **جدول أعمال القرن 21(Agenda21)1992**[3]: جدول أعمال القرن 21 يتضمن خطة عمل لتحقيق التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، تبناها زعماء العالم في مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية "قمة الأرض" الذي أقيم في ريو

---

[1] _ ماجدة أحمد أبو زنط، البحث العلمي وصناعة المعرفة، مرجع سابق ص 133

[2] _المرجع نفسه ص 135

[3] _ Report of the United Nations Conference on envirenment and development (Rio de Janeiro, 3-14 June 1992) **A/CONF.151/26 (Vol. I)** 12 August 1992 original: ENGLISH .

دي جانيرو بالبرازيل 1992م، ويقدم جدول أعمال القرن 21 برنامجاً شاملاً لمعالجة مجمل القضايا البيئية والتنموية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تكامل الجهود المحلية والإقليمية والعالمية، ولقد ناشدت تلك الأجندة كافة بلدان العالم النامي والمتقدم أن تطور إستراتيجيات خاصة بها لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم مساهماتها هو وضع متخذي القرار على المستوى المحلي في دائرة الإهتمام، ويشتمل جدول أعمال القرن 21 على أربعة أبواب إلى جانب الديباجة(التي تشكل الفصل الأول)، ويحتوي كل باب على عدد من الفصول.

- **الأهداف التنموية للألفية**[1]: في عام 2000م تم الإعلان عن أهداف التنمية للألفية الثالثة الصادر عن مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي شارك فيه أكثر من 150 رئيس دولة وحكومة بنيويورك؛ وقد تطرق الإعلان إلى مجمل القضايا السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي ووفر منظوراً متكاملاً لكيفية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم، ويركز إعلان الألفية للتنمية على وضع رؤية مشتركة للتنمية تقوم على مبادئ الحرية والمساواة والتضامن والتسامح؛ وتخفيض معدلات الفقر وتحسين نوعية الحياة؛ واحترام الطبيعة وضمان الإستدامة البيئية وبناء الشراكات المؤسسة للمسؤولية المشتركة.

والأهداف المتفق عليها اشتملت على:

- ✓ الهدف الأول:_ القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- ✓ الهدف الثاني:_ تعميم تحقيق التعليم الإبتدائي؛
- ✓ الهدف الثالث:_ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- ✓ الهدف الرابع:_ تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- ✓ الهدف الخامس:_ تحسين الصحة النفسية؛
- ✓ الهدف السادس: _مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض؛

[1]_United Nations (2005). The Millennium Development Goals in the Arab Region 2005. Distr. GENERALE/ **ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1.** 9 December 2005.ORIGINAL: ENGLISH.

- ✓ الهدف السابع:_ كفالة الإستدامة البيئية؛
- ✓ الهدف الثامن:_ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وهي جميعها تجسد مسار الجهود الإنمائية والوطنية والتي تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه البشرية في الفترة الممتدة من **2000_إلى 2015م**، ولأننا على مشارف انتهاء المدة المحددة 2015 فإن احتمال عدم استكمال تحقيق الأهداف المحددة قائم، وهو ما يفرض ضرورة تدارك الموقف وتوفير الموارد والجهود الكافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 2015 وتفادي المزيد من الأخطار المحدقة بالعالم (عدم الإستقرار _ العنف_ التدهور البيئي والأمراض الوبائية).

- **التقرير الصادر عن البنك الدولي، بعنوان: تقرير إرشادي للأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة والبيئة**[1]، الرسائل الرئيسية التي جاءت في هذا التقرير هو أن هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة لمساعدة العالم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بحلول 2015م، وهناك أيضاً حاجة إلى إجراءات عاجلة لتحقيق التنوع الإقتصادي ومكافحة تغير المناخ الذي يهدد رفاهة جميع البلدان وبالخصوص الفقيرة منها.
- الدراسة التي أعدها **دوناتو رومانو** تحت إشراف **وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية ومنظمة الأغذية والزراعة(الفاو)** بعنوان: **الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**[2] وتناولت الدراسة مجمل القضايا البيئية الدولية والإقليمية وحتى المحلية، كما تطرقت الدراسة لأزمة الموارد المائية في الشرق الأوسط، ومشكل التصحر والبيئة، والسبل الكفيلة بتحقيق التنويع الإقتصادي والتنمية الزراعية المستدامة.

---

[1] _ the World Bank , Global Monitoring Report 2008, MDGs and the Environment, agenda for Inclusive and Sustainable Development, WWW. World bank.org

[2] _ دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية 2002م.

- **الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر، المنطلق المشترك للحصول على الأراضي الحافز لخفض الفقر، والدافع للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية**[1]؛ أعدت هذه الوثيقة من أجل التشاور بين أفراد ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية الذين ينتظرون النتائج التي سيسفر عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لتحسين الأحوال البشرية بطرق عملية تضمن الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية العالمية. وفى هذا الصدد لم تكن قضايا وضرورات العمل معا عبر الحدود وما وراء الحواجز السابقة أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن. وفى رأى الائتلاف الشعبي أن وجود **منطلق مشترك للحصول على الأراضي** سوف يشكل وثيقة توزع في يوليو/ تموز 2002 على أعضاء الوفود قبل سفرهم إلى جوهانسبرج.
- التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987م برئاسة رئيسة وزراء النرويج آنذاك، بعنوان: مستقبلنا المشترك[2]، وكان أهم نتائج هذه الدراسة القيمة أن الوقت قد حان للمزاوجة بين الإقتصاد والعلاقة بين الناس والبيئة لكي تتحمل الحكومات والشعوب مسؤولياتها ليس نحو الخراب البيئي فحسب بل وأيضاً نحو السياسات التي تؤدي إلى هذا الخراب، وبعض هذه السياسات يهدد استمرار بقاء الجنس البشري فوق الأرض، ولكن بالإمكان تغيير هذه السياسات، وهي الدعوة التي ينادي بها هذا الكتاب الذي اعتبره كثيرون أهم وثيقة صدرت في الثمانينات حول مستقبل العالم.
- الدراسة التي أعدّتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية بعنوان: **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005_**

---

[1]_الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر،المنطلق المشترك للحصول على الأراضي الحافز لخفض الفقر، والدافع للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وثيقة تشاور تحضيرية لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة؛متوفرة على الموقع: www.ifad.org/popularcoalition

[2]_ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة 142، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1989م.

2025م[1]، فقد قررت قمة الجزائر 23 مارس 2005 تكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005_2025م، وقد دعت الدراسة إلى تنويع إقتصادي قائم على سياسة زراعية عربية منسقة تنسجم مع الأهداف القطرية والقومية المستدامة، وهو بحسب الدراسة ما يمثل منعطفاً مهماً في مسيرة التكامل الزراعي العربي، كما شخصت الدراسة مجمل العوائق والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة والسبل الكفيلة بتشييد مرتكزات البناء التنموي العربي المستدام، كما تناولت أيضاً التوجهات الرئيسية للتنمية العربية المستدامة.

- الدراسة التي قام بها نوزاد عبد الرحمن الهيتي بعنوان:"**التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية**"[2]، وقد تناولت الدراسة بالإضافة إلى مفهوم وعناصر التنمية المستدامة مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والتحديات التي تواجه هذا النمط الجديد من التنمية في هذه المنطقة المعتبرة متخلفة بالنظر إلى باقي دول العالم المتقدم.
- الدراسة التي قامت بها منظمة الإيسيسكو بعنوان"**العالم الإسلامي وتحدّيات التنمية المستدامة**"[3]، وقد تناولت الدراسة مفهوم البيئة ومكوناتها من وجهة نظر إسلامية كما وردت في القرآن الكريم والحديث الشريف، وتناولت الدراسة مفهوم التنمية المستدامة والظروف التي أدت إليها وتعريفها ومقوماتها وضوابطها بالنسبة للنظم البيئية الطبيعية وبالنسبة للمحيط الاجتماعي الإسلامي. وتعرضت الدراسة لأسس ومقومات التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، والمعوقات التي تعترض دول العالم الإسلامي لتحقيقها.

---

[1]_المنظمة العربية للتنمية الزراعية(جامعة الدول العربية)،إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005–2025م، جامعة الدول العربية رجب 1428، أغسطس/ آب 2007م.

[2]_نوازد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة العدد 25 نوفمبر 2005

[3]_ منظمة الإيسيسكو،العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة:
http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm

ج: على المستويات الوطنية؛ ونذكر هنا:

- فقد أعدّ المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2006 و2007 تقريراً حول التنمية البشرية بعنوان "**التقرير الوطني حول التنمية البشرية**"[1] الجزائر وقد ربط تقرير 2006 ما بين تحسين التنمية البشرية في الجزائر والارتفاع الآلي للناتج الداخلي الخام لكل ساكن الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات والنفقات العمومية وتراجع الزيادة الطبيعية للسكان بالرغم من تباطؤ وتيرتها في الوقت الحالي. وقد تحدث هذا التقرير عن المنظومة التربوية وعن المنظومة الصحّية في الجزائر والإصلاحات المتعلقة بشأنهما، وقد ركّز التقرير على برامج مكافحة الفقر والإجراءات العملية في هذا الصدد، وكان للشغل؛ وصحّة الأم والطفل، ومحاربة الأمّية خصوصاً لدى النساء، أهمية كبرى رأى التقرير أن توليها الإصلاحات الجارية العناية الكافية لتحقيق تنمية بشرية ومستدامة في الجزائر.
- والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2025) [2] وهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(SNAT 2025) الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي،العدالة الإجتماعية،الفعالية الإقتصادية والدعم الإيكولوجي في أطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة مقبلة. ويمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات، وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي 2025م، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر،ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خياراً بل

---

[1] _ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2006، الجزائر 2006م.

[2] _الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، جانفي 2008. المجلدات متوفرة على الموقع: http://www.mta.gov.dz/site_relooke/ar/SDAT.php

أصبحت ضرورة لأنها تشكل مورداً بديلاً للمحروقات لكونها مصدراً آيلاً للنضوب. لذا فإن م.ت.ت.س المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات والتشاور الواسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، ولتحقيق أهداف المخطط الإستراتيجي كان لابد من برنامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهري للإستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية آفاق2025م.

ثامناً: هيكلة وهندسة الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه نقترح المحاور الآتية:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة وتم التطرق فيه لثلاث مباحث رئيسية مركزة على مفهوم التنمية المستدامة ثم مؤشرات قياسها ثم أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في السياق العام .

أما الفصل الثاني: التنويع الإقتصادي من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية فتم التطرق فيه للتنمية العربية الريعية وإصابتها بالمرض الهولندي مبحث أول؛ ثم تطرقنا إلى التنويع الإقتصادي_ مفهومه؛ محدداته وأنواعه ثانياً؛ أما في المبحث الثالث فقد تناولت الدراسة مؤشرات التنويع الإقتصادي وقياسه في المنطقة العربية.

أما الفصل الثالث: التنويع الإقتصادي من أجل التنمية المستدامة في الجزائر فقد تم التطرق إلى الاقتصاد الجزائري ومراحل سياسات التنمية في الجزائر كمبحث أول؛ ثم مؤشرات الهيكل الإقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر كمبحث ثان؛ وأخيراً السياسات التي انتهجتها الجزائر لإنعاش وتنويع الإقتصاد الجزائري .

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة

لعل المتتبع لحقل دراسات التنمية وتاريخه على الصعيد العالمي والإقليمي يلاحظ ديناميكية نقدية مستمرة وواضحة للمفهوم ومحتواه، هذه الحركية المفهومية يمكن اعتبارها بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات كما أنها أيضا انعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، ففي البدء وبُعيد الحرب العالمية الثانية مع ظهور المفهوم كانت التنمية كلفظ ومفردة تعبر عن عملية اقتصادية مادية؛ غير أن هذا لم يدُم هذا طويلاً إذ ظهر مصطلح التنمية الشاملة بمعنى التنمية التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع الأساسية وتغطي مختلف المجالات والتخصصات. وعلى الرغم من ظهور مفهوم التنمية الشاملة إلاّ أن الدلالة الأولى للتنمية بقيت أسيرة الأبعاد الاقتصادية والمادية فظهر طرح آخر يتمحور حول مفهوم "التنمية المستقلّة" التي تحاول فكّ الارتباط مع الخارج والتركيز على الداخل بكل صوّره وأبعاده.

غير أنه ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الارض، واعتُبر هذا طبيعياً في ظل إهمال الفكر التنموي للجوانب البيئية والزمنية للتنمية طوال العقود الماضية، وهنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع حول مدى قدرة الأرض والبيئة على الاحتمال ومدى استمرار الإنسان لتجاهله لما يقوم به من تدمير ذاتي لنفسه وأحفاده من بعده(الإنتاج والإستهلاك غير المستدام). فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وهنا تمخضت الجهود الفكرية على المستوى الدولي عن مفهوم جديد للتنمية عرف بـــ"**التنمية المستدامة**" .

ويبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة، حتى أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول

العالمي النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وأكاديمية وتطالب بتطبيقها.

مبحث أول: مفهوم التنمية المستدامة

رغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها حتى باتت شعاراً عالميا مشتركاً إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا من الوجهة المفهومية والفلسفية والعملية، كما أن معظم الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، حيث تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة أحياناً حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتمادا على زاوية تفسير كل طرف، وهو ما ولد الإعتقاد بأن الاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة بل ومتناقضة أحيانا بين الاقتصاديين وأنصار البيئة والمحامين والفلاسفة. كما أن التوافق بين وجهات النظر تلك يبدو بعيد المنال .

وفي جميع الحالات يتطلب إنجاز التنمية المستدامة أمرا من اثنين إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض و/ أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعروض منها هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة. ولكن كيف يمكن الدمج بين المطالب والموارد؟ إن هذا السؤال أو بالأحرى الإجابات على هذا السؤال هي التي تنتج معاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستدامة، وذلك لان مسألة كيفية دمج المطالب والموارد يمكن أن يجاب عليها بعدة وسائل مختلفة، وعادة ما يذكر الباحثين ما يربو على ثمانون تعريفاً مختلفا وفي الغالب متنافسا وأحيانا متناقضا للمفهوم[1].

[1] _ عبد الله بن جمعان الغامدي' التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أغسطس 2007م. ص 08

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسة:[1]

- يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى أخر.وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين،ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.
- وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي).ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.
- وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

---

[1] _ عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق ص 10

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

- وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة .

ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "**التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو المساومة أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وهي تحتوي على مفهومين أساسيين:** [1]

- **_مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.**
- **_فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل ".**

[1] _اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة 142 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أبريل 1989م ص 69

ولكي نمسك بزمام نطاق التعريفات المتنوعة والمتنافسة للتنمية المستدامة فمن الضروري وقبل كل شيء أن نعترف بأن نقطة البداية لكثير من أدبيات التنمية المستدامة – ولو أنها في الغالب ضمنية بدلا من أن تكون صريحة – تتمثل في ما يطلق عليه "التناقض البيئي "، لأن هذا يعني بالنسبة لجميع المهتمين بالتنمية المستدامة تقريبا أن هناك تناقض بين ما هو مطلوب من الأرض وبين ما يمكن للأرض أن تقدمه.

كذلك لكي نطور مفهوما متفقا عليه للتنمية المستدامة فإنه يجب أن يكون هناك فهما مشتركا للشيء المراد استدامته. كما لاحظنا في هذه الدراسة فإن للمفهوم جوهرا متمركزا حول الإنسان بشكل مهيمن في أدبيات التنمية المستدامة حيث كان التركيز على استدامة المجتمع الإنساني على الأرض. لكن أي مجتمع إنساني؟ والإجابة طبقا لتقرير بروندتلاند تعني ذلك المجتمع الإنساني القادر على الإيفاء باحتياجاته، إلا أن تلك الاحتياجات يمكن أن تفهم بطرق مختلفة.

ومن ثم يمكن القول أن المشكلة الأكثر وضوحا في هذا المجال تتمثل في التنامي المفرط للنشاطات الإنسانية لاستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية للإيفاء بتلك النشاطات. ولذا فإن أحد أفضل التعريفات العملية الملائمة "للاستدامة" يمكن أن تتمثل في "تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه" مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، بشرط أن تكون تلك الاحتياجات مما لا يلحق تهديدا جديا بالعمليات الطبيعية، والمادية، والكيميائية، والحيوية. أي أن هناك قيدا مزدوجا على التنمية المستدامة: يرتبط جانب منه بأداء العمليات الطبيعية، أما الآخر فيتعلق بالإيفاء بالاحتياجات الموضوعية، فضلا عن الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية كلما كان ذلك ممكنا. ولتحقيق هذا الأمر فإنه لابد من العمل

على تعظيم إنتاجية الموارد من جهة وتقليص العبء الذي تتحمله البيئة (سواء من حيث الموارد أو الطاقة) من جهة أخرى.

وانسجاما مع هذا التعريف ينبغي التأكيد عند معالجة المشكلة البيئية على ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي:[1]

- التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب؛
- التوازن بين الكائنات الحية
- التوازن بين الأجيال.

وهذا يعني ضمنيا العمل على تقييد النشاطات الإنسانية ضمن نظام محدد بعناية يمكن من خلاله التحقق من عدم فرض أي أعباء إضافية على النسق الحيوي للأرض أو الأجيال القادمة. إذن فإن ما ينبغي العمل على استدامته هو ذلك الوضع المتوازن عالميا بين احتياجات الإنسان واحتياجات الطبيعة، حيث يجب الإيفاء بمعظم احتياجات الطبيعة لأن تحقيقها يعتبر أمرا حاسما للبشر.

مبحث ثان: مؤشرات التنمية المستدامة

كثيرا ما انتقد مفهوم التنمية المستدامة من قبل الكثيرين بأنه ترفاً فكريا يفتقد لأي إسقاطات عملية على أرض الواقع؛ ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تحديد مؤشرات **Indicators** يمكن بها أن نقيس عبرها مدى تطبيقنا للتنمية المستدامة. وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية, وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول الالتزام بالتنمية المستدامة[2]. ويعرف المؤشر على أنه "أداة تصف بصورة كمية موجزة

---

[1] _ عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق ص 12

[2] _باتر محمد علي وردم,العالم ليس للبيع, مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع 2003م ص 208

وضع أو حالة معينة"[1], ولضمان الحصول على مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة ينبغي اتباع المعايير التالية: [2]

- أن تعكس شيئا أساسياً وجوهرياً لصحة المجتمع الاقتصادي والاجتماعي أو البيئة طويلة الأمد على مر الأجيال
- أن تكون قابلة للقياس.
- يمكن التنبؤ بها أو توقعها .
- أن تكون ذات مرجعية أو ذات قيم حدية متاحة .
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات يمكن التحكم فيها أم لا.
- أن تتأسس على بيانات يمكن جمعها واستخدامها بسهولة نسبياً.
- النواحي الخاصة بالجودة, ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح, وأن يتم توصيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا, وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها .
- حساسية المؤشرات للزمن وعبر المكان وداخل الجماعات وأن تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى .

إن صانعي القرارات يحتاجون إلى هذه المعلومات لتحديد الإجراءات اللازم اتخاذها لإحراز التقدم نحو التنمية المستدامة، وهذه المعلومات تشمل الوضع الراهن للأمور، والإتجاهات ونقاط الضعف وأثر التدخلات، وتتيح المؤشرات لمتخذي القرارات وواضعي السياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا يسيرون في الطريق الصحيح وتساعد على رصد التقدم

---

[1] _ عثمان محمد غنيم, ماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفا للنشر والتوزيع، عمان 2007م ص 251

[2] _ دوجلاس موسشيث, التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ترجمة بهاء شاهين، عمان: دار صفا للنشر والتوزيع 2007م؛ ص 166

المحرز نحو التنمية المستدامة[1]، وهي تعكس أيضاً مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة, عن طريق تقييم حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى, كما تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة.وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات أجندة القرن 21 والتي تشكل إطار العمل البيئي في عالمنا المعاصر[2].

وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه, مؤشرات اجتماعية وبيئية واقتصادية, وكذلك مؤشرات مؤسسية **Institutional** والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية.وفيما يلي توضيح لأهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

1) **البنية الاقتصادية:** تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والذي يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين السوق, ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل, كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. ولذلك فإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة, كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي

---

[1]_اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة لغرب آسيا, تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج, منشورات الأمم المتحدة, نيويورك, 2001م ص 04 .

[2]_ باتر محمد علي و ردم, العالم ليس للبيع, مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق ص 210

إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية, وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:[1]

أ) **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد,ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي؛

ب) **التجارة:** ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات ؛

ج)**الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي, وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2)**أنماط الإنتاج والاستهلاك:** وهذه هي القضية الرئيسية في التنمية المستدامة إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بزيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو في الجنوب, ويعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الانتاجية والاستهلاكية وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو, وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة, وهذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية الدول الصناعية والمتقدمة والتي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها. بينما تبقى دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها, أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي :[2]

---

[1] _ باتر محمد علي وردم , العالم ليس للبيع مرجع سابق ص 218

[2] ـــ المرجع نفسه ص 219

أ) **استهلاك المادة:**وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج,والمادة هي هياكل المواد الخام الطبيعية؛

ب) **استخدام الطاقة:** وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد , نسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة .

ج) **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية, وإنتاج النفايات الخطرة, وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات .

د) **النقل والمواصلات:** وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات(سيارة خاصة, طائرة, مواصلات عامة, دراجة هوائية...الخ).

وفي الأخير يجب القول بأنه لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالمياً محكماً للتنمية المستدامة إذ أنه يتعرض حاليا للكثير من النقد المنهجي, أما المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة فقد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة والتي تسمى عادة بمؤشرات"الضغط والحالة" والاستجابة"[1] لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية, التلوث, إنبعاثات الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة الاستجابة مثل المساعدات التنموية[2].

ثانياً: القضايا والمؤشرات الاجتماعية

وتتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست قضايا هي: المساواة الاجتماعية , الصحة العامة, التعليم, السكن, الأمن, السكان .

---

[1]_United Nations. Commission on Sustainable Development. Indicators of Sustainable Development: Framework and Methodologies. New York, 1996 (Sales No. E.96.II.A.16). p10

[2]_عبد الرحيم محمد عبد الرحيم,التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي,ورقة قدمت إلى المؤتمر العربي السادس حول "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة",المنظمة العربية للتنمية الادارية, شرم الشيخ, مصر, مايو 2007م ص 10

1) **المساواة الاجتماعية:** تعتبر المساواة الاجتماعية أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة,وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات, وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة, والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة, ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر, العمل, وتوزيع الدخل, النوع الاجتماعي, تمكين الأقليات الدينية والعرقية, الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية وعدالة الفرص ما بين الأجيال, وقد عالجت أجندة القرن 21 موضوع المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب وكذلك المجتمعات المحلية, وبالرغم من التزام معظم دول العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية, فإن غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحا حقيقيا في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها, وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق, وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

أ) **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر, ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

ب) **المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل .

2)**الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة, فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة, وبالعكس فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة, كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة, وفي

معظم دول العالم النامي فإن الخدمات الصحية والبيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة, وقد وضعت أجندة القرن 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية, والسيطرة على الأمراض المعدية وحماية المجموعات الهشة(مثل الأطفال وكبار السن), وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي, أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي: [1]

أ) **حالة التغذية** : وتقاس بالحالات الصحية للأطفال .

ب) **الوفاة** : وتقاس بمعدلات وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة .

ج) **الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

د) **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل .

3) **التعليم:** يعتبر التعليم عملية مستمرة طوال العمر ويعد مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة, وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة "أجندة" القرن 21, حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة, كما أن هناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي, وفي أجندة القرن 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة وزيادة فرص التدريب, وزيادة النوعية العامة, وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع

[1] _ باتر محمد علي وردم , العالم ليس للبيع, مرجع سابق ص 212

المعلومات الحديثة,غير أنه لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله في هذا المجال. أما أهم مؤشرات التعليم فهي: [1]

أ) **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي .

ب)**محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4)**السكن:** يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري, وتشكل الهجرة من الأرياف إلى الحواضر أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون السكن والمأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل, وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو **نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية**, ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الإزدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد[2].

5) **الأمن:** يقصد بالأمن في التنمية المستدامة بالأساس الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم, فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان, ولاشك أن الفاصل ما بين الديمقراطية والأمن دقيق جدا, فالأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازنا بين هذين الأمرين بما يساهم في تطوير

---

[1]_عبد الرحيم محمد عبد الرحيم, مرجع سابق ص 12

[2]_ باتر محمد علي وردم , العالم ليس للبيع , مرجع سابق ص 213

التنمية المستدامة, ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها أجندة القرن 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي, ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة[1].

6) **السكان:** هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال فيها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة, فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة, ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وعلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان على الوفاء باحتياجات السكان الأساسية, وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني[2] .

ثالثاً: القضايا والمؤشرات البيئية

يندرج ضمن إطار المؤشرات البيئة ما يلي:

1)**الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته, ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء, وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي,كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع, وقد اهتمت وثيقة أجندة القرن 21 بمشاكل الغلاف الجوي ووضعت العديد من التوصيات كما تم إقرار الكثير من المعاهدات

[1] ــ عبد الرحيم محمد عبد الرحيم,التنمية البشرية ومقومات التنمية المستدامة في الوطن العربي مرجع سابق ص 13

[2] ــ باتر محمد علي وردم, العالم ليس للبيع مرجع سابق ص 214

والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري والدفيئة ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون, وكذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الإنبعاثات السامة والملوثات الغازية من المصادر الثابتة والمتحركة لتحسين نوعية الهواء, وبالتأكيد فإن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى, وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:[1]

أ) **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون .

ب) **نوعية الهواء:**ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2) الأراضي: وهذه قضية معقدة وهامة وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة, فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها, وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها, وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها, فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية والهرمية الإدارية والسياسية, فقد تكون قرارات وطنية أو إقليمية أو محلية أو حتى شخصية, وبالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها, وتعتمد وثيقة أجندة القرن 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر

[1]_عبد الرحيم محمد عبد الرحيم, التنمية البشرية ومقومات التنمية المستدامة في الوطن العربي, مرجع سابق ص 14

وغيرهما من أشكال التأثير على الموارد, أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي فهي: [1]

أ) **الزراعة**:ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية, واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية .

ب) **الغابات**:ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض, وكذلك معدلات قطع الغابات

ج)**التصحر**: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية

د) **الحضرنة**: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3) **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية**: بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70 في المائة من مساحة الأرض الكلية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستداما بيئيا هو أكبر التحديات التي تواجه البشرية, كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء,ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها, خاصة وأن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية,وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الانتاجية البحرية لمصائد الأسماك, وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل, أما المؤشرات الخاصة بالمحيطات والبحار والسواحل المرتبطة بالتنمية المستدامة فهي:[2]

---

[1] _المرجع نفسه ص 15

[2] _ نوازد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة_الإطار العام والتطبيقات – دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2009م ص 35

أ) درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.

ب) النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية.

ج)الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية.

4) **المياه العذبة:** لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية, وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضاً للإستنزاف والتلوث, وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي وصعب,وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهر وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية, كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئياً هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا؛ وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم, وبما أن المياه العذبة في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث, وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه, فإن تخصيص كميات من المياه بشكل متوازن لأغراض الشرب والتنمية وحماية الأنظمة البيئية بات مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في العقود القادمة,ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية وكمية المياه, وتقاس نوعية المياه بتركيز كمية الأوكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه,أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخَها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية[1].

5) **التنوع الإحيائي:** لا يقتصر التنوع الإحيائي على مجرد الإختلاف فيما بين الأنواع، بل يشمل أيضاً التباين الجيني داخل الأنواع، والتباين بين مجموعات الأنواع والموائل والنظم الإيكولوجية، ويسهم التنوع الإحيائي للجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية بنواتج

[1]_عبد الرحيم محمد عبد الرحيم, التنمية البشرية ومقومات التنمية المستدامة في الوطن العربي, مرجع سابق ص 16

وخدمات ضرورية لتحقيق رفاهية الفرد، ويساعد صون التنوع الإحيائي على أن يستمر كوكب الأرض في تأدية العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تعتمد على الحياة برمتها.وتمثل مؤشرات التنوع الإحيائي المرتبطة بالنظم الإيكولوجية في الآتي:[1]

أ) مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية المنتقاة.

ب) المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الكلية.

ج)مدى وفرة الأنواع الرئيسية المنتقاة.

إن مؤشرات الإستدامة البيئية المذكورة أعلاه تعرضت للكثير من النقد المنهجي حتى اعتقد كثيرون أنه لا يمكن اعتبارها مقياساً عالمياً محكماً للتنمية المستدامة، أما المؤشرات الأكثر دقة وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة، فقد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، وتسمى عادة بمؤشرات"الضغط والحالة والإستجابة "**Pressure-state-response Indicators**" لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية؛ التلوث؛ انبعاثات الكربون؛ ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة ومؤشرات الإستجابة مثل المساعدات التنموية.

رابعاً: المؤشرات المؤسسية

تتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من القدرة المؤسسية والإطار المؤسسي .

1) **القدرة المؤسسية:** إن قدرة الدولة على التقدم نحو التنمية المستدامة تحددها إلى حد كبير **قدرة شعب هذه الدولة وقدرة مؤسساتها**, وعلى أن يقاس قدرة هذه الدولة بإمكانياتها البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية وإمكانياته من حيث الموارد وتعزز القدرة المؤسسية أنشطة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرصد والتشاركية المرتبطة بالتنمية المستدامة, وتمثل القدرة المؤسسية أداة مهمة لتيسير التقدم صوب التنمية المستدامة ولكن

[1] _ نوازد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة_الإطار العام والتطبيقات_مرجع سابق ص ص 36_37

يصعب تقييمها بالشكل المناسب بعدد محدود من المؤشرات الأساسية الخاصة بالقدرة المؤسسية والتي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات, والبنية الأساسية للإتصالات والجاهزية الإلكترونية والعلم والتكنولوجيا والتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها وهي تتمثل فيما يلي: [1]

أ)عدد أجهزة الراديو أو حسابات الانترنت لكل 1000 فرد ؛

ب)خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد ؛

ج) الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؛

د) الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية .

2) الإطار المؤسسي:من الأمور اللازمة توافر الصكوك الملائمة على صعيدي القانون والسياسات بوصفها إطارا مؤسسيا لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها, ومن السمات الخاصة لهذه الصكوك اشتمالها على تكامل العوامل الإجتماعية والاقتصادية والبيئية, إن تنفيذ الدول استراتيجيات سليمة ومعاهدات دولية للتنمية المستدامة يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية,ويساعد أيضا على تقليل المصادر المحتملة للنزاعات بين الدول. وتشير المؤشرات الأساسية المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن إتباع منهج إقطاعي مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة و والمؤشران المختاران هما:[2]

أ)**تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصدق عليها:** ومن خلال هذا المؤشر يتم معرفة مدى تنفيذ الدولة للاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة.

ب)**الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:** وتشتمل عملية إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة بالإضافة إلى ما ذكرنا على **وضع استراتيجيات**

---

[1]_نوازد عبد الرحمن الهيتي, التنمية المستدامة–الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مرجع سابق ص 38

[2]_ المرجع نفسه ص 37

وطنية للتنمية المستدامة ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية, ويدعو جدول أعمال القرن 21(أجندة القرن 21) إلى **اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة يكون هدفها كفالة التنمية الاقتصادية المسؤولة اجتماعيا مع حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة**؛ (الباب الثاني من أجندة القرن 21) .

مبحث ثالث: أبعاد وأهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أبعاد رئيسية تتداخل فيما بينها وهي: الإقتصاد, والبيئة, والمجتمع, وبالتالي فإن أي جهد لإحداث تنمية مستدامة يستوجب هندسة وظائفية فيما يتعلق بالأبعاد المذكورة. ويجب التأكيد دوماً على أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، كما يمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة الكلية، إذ تتكون كل منظومة فرعية من هذه المنظومات من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى[1].

أولاً: البعد البيئي

وتشمل المنظومة البيئية: النظم الإيكولوجية، الطاقة، والتنوع البيولوجي والإنتاجية البيولوجية، والقدرة على التكيف[2]، ويركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف, أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي, وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة[3], ويكون ذلك عن طريق مجموعة إجراءات مهمة منها ما يلي:

---

[1]_عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط، مرجع سابق ص 39

[2]_المرجع نفسه ص 40

[3]ـــ باتر محمد علي وردم, العالم ليس للبيع, مرجع سابق ص 189

1) **حماية الموارد الطبيعية** اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي الزراعية إلى حماية أماكن صيد الأسماك, مع ضرورة التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

2) **حماية المياه:** نقل إمدادات المياه في بعض المناطق يهدد الاستنفاذ العشوائي لمياه الأنهار وضخ المياه الجوفية بمعدات غير مستدامة,كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وتهدد البحيرات,فالتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات غير المبررة وتحسين كفاءة شبكات المياه, مع تحسين نوعية الماء وعقلنة سحب المياه السطحية مما يساعد على تجددها .

3) **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** إذ تعاني مساحات الأراضي القابلة للزراعة والتي لم تدخل في نطاق الأراضي المزروعة, وتستعمل كملاجئ للأنواع الحيوانية والنباتية من التدهور والإهمال, وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الملاجئ الفريدة لتدمير سريع,كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع, والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة .

4) **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** وتعني التنمية المستدامة في هذا المجال عدم المخاطرة بإجراء تغييرا كبيرة في البيئة العالميةــ كزيادة مستوى سطح البحر أو تغير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي, أو زيادة الأشعة فوق البنفسجيةــ إلى إحداث تغير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة, أي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أعمال البشر[1] .

[1] _ زينب صالح الأشوح, الأطراد والبيئة ومداواة البطالة , القاهرة , دار غريب 2003م ص ص 18– 19

ثانياً: البعد الاقتصادي والتكنولوجي للتنمية المستدامة

يشار بالنظام المستدام اقتصادياً على أنه النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الإقتصادي ما بين الناتج العام والمديونية، وأن يمنع حدوث أي إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الإقتصادية، فالإستدامة الاقتصادية تعظم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم[1]. وتشمل المنظومة الإقتصادية: النمو الإقتصادي المستديم، وكفاءة رأس المال، وإشباع الحاجات الأساسية، والعدالة الإقتصادية[2]، **وترتكز الإستدامة إقتصادياً** على **التكنولوجيا الآمنة بيئياً** وهي التكنولوجيا التي عُرفت في الباب الرابع (الفصل الرابع والثلاثون) من أجندة القرن 21 على أنها "التكنولوجيا التي تحمي البيئة، وهي أقل تلويثاً، وتستعمل جميع المواد على نحو أكثر استدامة، وتعيد تدوير قدر أكبر من نفاياتها ومنتجاتها، وتعالج النفايات المتبقية بأسلوب أكثر قبولاً من التكنولوجيات البديلة والمناسبة"[3]، كما أن التكنولوجيا التي ترتكز عليها التنمية المستدامة هي المفتاح الأساسي لحل مشكلات الماضي ومنع المشكلات التي ستظهر في المستقبل[4], فالتنمية الجديدة تتطلب إيجاد تكنولوجيات بديلة صديقة للأرض والبيئة تحافظ على الموارد وتقلل استنزافها وتمنع التلوث, ويمكن القول أن الزراعة الحديثة أصبحت هي الأخرى مبنية على العلم والتكنولوجيا[5].

---

[1] _باتر محمد علي وردم,العالم ليس للبيع,مرجع سابق ص 189

[2] _ عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط ، التنمية المستديمة، مرجع سابق ص39

[3] _ Report of the United Nations Conference on envirenment and development (Rio de Janeiro, 3-14June 1992 A/CONF.151/26 (Vol. I) 12 August 1992 original: ENGLISH. p 427

[4] ـــ دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة ترجمة بهاء شاهين،القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 1997م؛ص 105

[5] _ أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمناهج, الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة, 2007, ص 182

ثالثاً: البعد السياسي والاجتماعي للتنمية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة مشروعا للسلام والديمقراطية, فهي قاعدة للحوار شمال جنوب,وتؤدي إلى المصالحة بين نماذج التنمية المختلفة حيث تقوم المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة على مبادئ الديمقراطية بشكل واسع, إذ تدعو إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات الإقليمية لذا فالحاجة ماسة إلى حكم رشيد يسمح بترقية الاستدامة الاجتماعية للمشاريع, ويتعلق الأمر أيضا بالمحافظة على القيم الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات والثقافات[1] .

وتشمل المنظومة الإجتماعية للتنمية المستدامة:المساواة في التوزيع،والحراك الإجتماعي والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي، واستدامة المؤسسات[2]، كما يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية لجميع المحتاجين إليها, بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية[3]. فالتنمية المستدامة ينبغي أن تتوجه نحو معالجة مشاكل العدد الأكبر من الناس الذين يعيشون في الفقر المطلق الذي يضعف من إمكانات الناس في تأمين حاجاتهم السياسية وفي استخدام الموارد بأسلوب مستديم ويشدد الضغط على البيئة[4], لذا فتحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم المساواة بين الجنسين, وزيادة القدرة الانتاجية للفقراء واحترام مبادئ حقوق الإنسان[5]هي أهم المعايير الاجتماعية للحكم للحكم على تنمية ما بأنها مستدامة .

---

[1] _ باتر محمد علي وردم, العالم ليس للبيع, مرجع سابق ص 192

[2] _ عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط ، التنمية المستديمة، مرجع سابق، ص 40

[3] _ باتر محمد علي وردم , العالم ليس للبيع , مرجع سابق ص 189

[4] _ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية , مستقبلنا المشترك , مرجع سابق ص 77

[5] _ أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمناهج , مرجع سابق ص 120

الشكل رقم(1): العناصر الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة

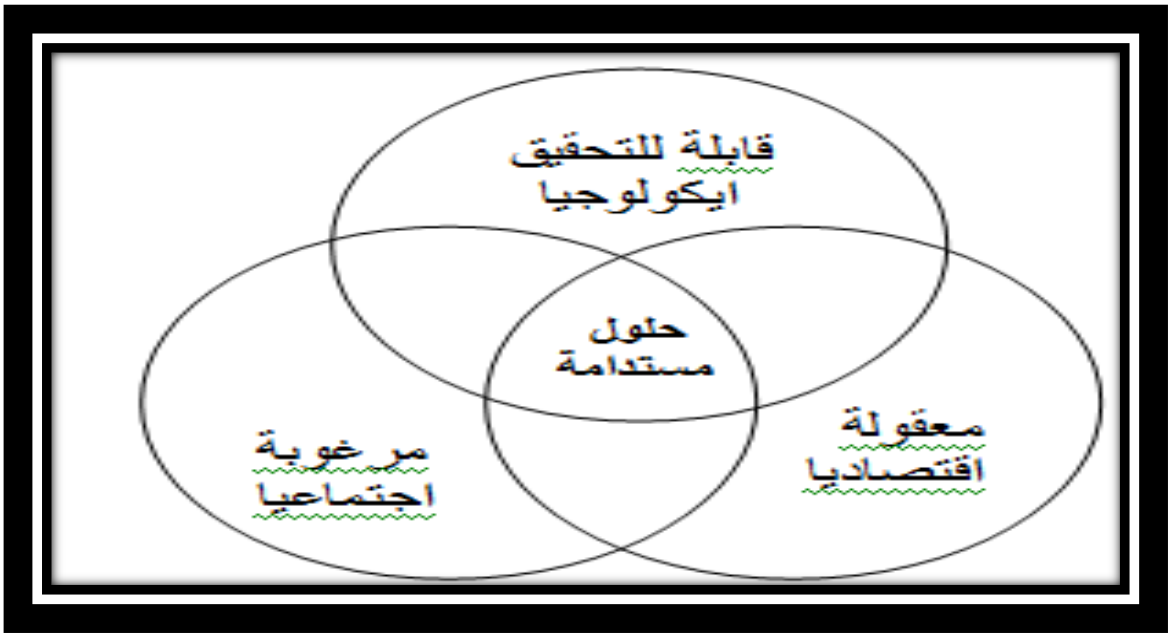

المصدر: دوغلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 73

ومما ذكرنا يمكن اعتبار التنمية المستدامة على أنها قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية,وهي قضية مصيرية ومستقبلية أيضاً,ولا تتحقق إلا حينما تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية البيئية وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعياً وسياسياً, ومع ذلك فإن عدم التوازن بين العناصر الثلاثة أو إعادة صياغة التوازن ليعكس تفوق إحدى وجهات النظر على ما عداها قد يسفر عن فشل تحقيق صيانة البيئة بسبب تعرض واحد أو أكثر من المجالات للإخفاق, فإذا أخذت على سبيل المثال إحدى وجهات النظر الأساسية في الحسبان بحيث تبرز الأهداف الاقتصادية فقط مثل النمو والكفاءة وترجع في الوقت نفسه الأهداف البيئية إلى إدارة الموارد الطبيعية وحدها, فإنه لا يمكن تحقيق توازن دائم في الأمد البعيد[1].

[1] _ دوغلاس موسشيث , مبادئ التنمية المستدامة, مرجع سابق ص ص 73_ 74

خلاصات واستنتاجات

وفي الأخير يمكن الإستنتاج أن التنمية كمفهوم جديد في حقل العلوم الاقتصادية والسياسية تعرضت للعديد من التحولات فقد تغيرت من كونها عملية اقتصادية ومادية تهتم فقط بحاجات الإنسان المعروفة إلى كونها عملية شاملة للأبعاد الحياتية للبشر والمجتمعات (سياسية؛ إقتصادية ؛ إجتماعية؛ ثقافية؛..). والتنمية بهذا المفهوم عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية فهي تتسم بخاصيتي الشمولية والتكامل والاستقلال. وفي الثلث الأخير من القرن المنصرم ظهر مفهوم جديد للتنمية عرف بـــ"التنمية المستدامة"، والتي عرفت على أنها مفهوم كلي وديناميي على السواء، تستمد بعدها الكلي باشتمالها جميع الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية؛ أما ديناميتها فهي حاصل كونها تركز الإهتمام على الحاضر دون أن تُغفل آفاق المستقبل .

فالتنمية المستدامة يمكن اعتبارها أيضاً على أنها قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية, وهي قضية مصيرية ومستقبلية أيضاً, ولا تتحقق إلا حينما تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية البيئية وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعياً وسياسياً, ومع ذلك فإن عدم التوازن بين العناصر الثلاثة أو إعادة صياغة التوازن ليعكس تفوق إحدى وجهات النظر على ما عداها قد يسفر عن فشل تحقيق صيانة البيئة بسبب تعرض واحد أو أكثر من المجالات للإخفاق,

ولأن التنمية المستدامة بدت منذ بواكير ظهورها على الساحة العالمية أقرب ما تكون إلى الترف الفكري والصياغات الأدبية، فقد ظهر ما بات يعرف بـــ"مؤشرات التنمية المستدامة" والتي اعتبرت أدلة علمية إرشادية يستعان في بها في قياس وتقييم مدى تقدم الدول أو حتى المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وقد اعتمدت الدراسة التقييم الذي يأخذ المؤشرات الأربع للتنمية المستدامة (الإجتماعية –الإقتصادية – البيئية – المؤسسية).

وفي جميع الحالات فإن التنمية هي في الأساس عملية تفاعلية، إذ إن السياسات لا تؤثر في الأهداف التي وضعت السياسات من أجل التأثير عليها فحسب، بل تؤثر أيضاً في متغيرات أخرى، وبالتالي فإن النتائج العامة ليست دائماً إيجابية. وتحقيق التوازن بين الأنشطة الإقتصادية والرفاه الإجتماعي واحتياجات البيئة أمر يحتاج إلى قدر كبير من البراعة ويقتضي تغيير أنماط صنع القرار،ولا بد من دمج الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية في عملية التنمية ليتسنى سلوك الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية

يعتبر التنويع الإقتصادي من أهم المواضيع الأساسية التي يشتغل بها الباحثون والسياسيون في الاقتصاديات التي ترتكز على مورد طبيعي مهم يشكل غالباً القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل؛ هذا الإعتماد الممركز جعل تلك الدول توسم بأنها ذات "اقتصادات ريعية" وهي الصفة التي تنطبق تماماً على معظم اقتصادات الدول العربية التي سيطر فيها القطاع الهايدروكربوني منذ بداية السبعينات من القرن الماضي على مجمل الإيرادات الحكومية حيث أصبح ولازال عماد الموازنة العامة وركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الإقتصادي، وبما أن تلك الهايدروكربونات تعد من المصادر المستنزفة وتتعرض أسعارها لتقلبات حادة في السوق العالمية فقد أدركت معظم هذه الدول العربية الحاجة إلى التنويع الإقتصادي بعيداً عن هذا القطاع كمصدر دخل رئيسي وذلك لتفادي المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن عدم استقرار وديمومة عائداته، لذا فقد سعت بعض هذه الحكومات في البحث عن بناء أسس مستدامة وأكثر استقراراً لنموها الإقتصادي بدلاً من الإعتماد على مصدر وحيد قابل للنضوب.

مبحث أول : التنمية العربية الريعية والمرض الهولندي

بالاستقراء التاريخي يمكن التأكيد على النمط الريعي للتنمية العربية كونها تعتمد على دخل ريعي ناجم عن استغلال موارد طبيعية بتكلفة قليلة مقابل عوائد مرتفعة جداً (يمثل الفارق ما بين الإثنين ريعاً إقتصادياً)؛ وقد ترتب على الدخل الريعي وبقدر تعلق الأمر بالإدارة الإقتصادية بروز ظاهرة ما يسمى بـــ "**المرض الهولندي**"* وبترتب على هذا

---

* _ **المرض الهولندي**: في حقبة الستينات من القرن الماضي تم اكتشاف الغاز في هولندا وتزايدت الصادرات منه وتحسن وضع ميزان المدفوعات في هذه الدولة وكان من المتوقع أن يستمر هذا الإزدهار؛ لكن حدث العكس؛ حيث بدأ الإقتصاد الهولندي منذ السبعينات يعاني مظاهر التضخم وتراجع الصادرات الصناعية وانخفاض معدل النمو وازدياد معدل البطالة. وقد أدت الطفرات النفطية المتوالية للدول العربية منذ ثمانينات القرن الماضي إلى آثار مشابهة جعل البعض يقول بعدم استفادة الدول العربية من عوائد النفط هذه وإصابتها بالمرض الهولندي. يمكن ارجوع إلى:

المرض تحويل الموارد من القطاعات القابلة للاتجار(الزراعية والصناعية أساساً)إلى الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية، كما يترتب عليه زيادة سعر الصرف الحقيقي وبشكل يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية التصديرية للمنتجات السلعية والخدمية بفعل تملك الدولة للعوائد الريعية والاتجاه نحو زيادة البيروقراطية بالإضافة إلى تآكل تنافسية الأنشطة غير الريعية وضعف قدرتها على استيعاب العمالة ولجوئها إلى القطاع الخدمي؛ ومن الخصائص الأخرى المميزة لنمط التنمية في هذه الدول أن العوائد الريعية هي أشبه ما تكون بالعوائد بدون مقابل والتي تمارس تأثير المضاعف على بقية الإقتصاد من خلال ما يسمى بـــ"المضاعف الريعي" الذي يتركز أثره أساساً في زيادة الواردات بدلاً من زيادة الإنفاق محلياً(كما هو الحال مع عمل المضاعف الكينزي)[1].

ومن ثمة فالنمو في معظم الدول العربية يعتمد على عوائد البترول والإيرادات ذات الصلة بالبترول(الريع), سواء الآتية بشكل مباشر من خلال الصادرات البترولية كما هو الحال في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وليبيا والسودان مؤخرا واليمن إلى حد قليل, أو بشكل مباشر من خلال نقل وتوصيل البترول وتحويلات العاملين, والإنفاق العام والخاص البيئي بين الأقاليم العربية(بما في ذلك الاستهلاك والاستثمار) والمعونة الخارجية كما في مصر ولبنان والأردن واليمن, وقد أدى ذلك إلى جعل النمو الاقتصادي بعيد المدى في الدول العربية متقلبا وخاضعا لديناميكيات سوق البترول العالمية والعوامل الجغرافية[2].

يوسف خليفة يوسف، "**هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟** تجربة دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الإجتماعية مجلد 32 العدد 01 سنة 2004م ص 21

[1] _ أحمد الكواز، تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء العدد 40 الكويت: المعهد العربي للتخطيط أبريل 2011م ص 06

[2] _برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , وجامعة الدول العربية , تحديات التنمية في الدول العربية , نهج التنمية البشرية , الجزء الأول , القاهرة , مارس 2009م, ص 19

وعلى سبيل المثال نجد أن هذه البلدان العربية المصدرة للنفط تواجه في غضون العام الحالي 2015 خسائر كبيرة جداً نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار النفط وذلك لاعتماد معظم هذه الاقتصادات بشدة على النفط والصادرات النفطية(الشكل رقم(02)).

الشكل رقم(02) : الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط 2015 م

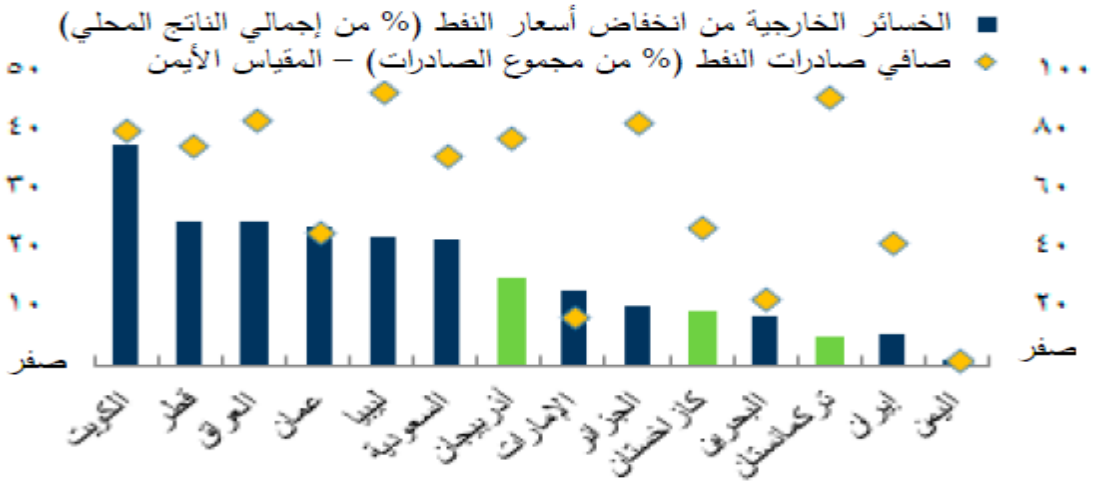

المصادر : السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصدر:صندوق النقد الدولي،التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، نشرية مستجدات أفاق الإقتصاد العالمي(إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص 09 متوفر بشكل أكروبات على الرابط: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf

وبحسب التقديرات من المتوقع أن تصل خسائر صادرات النفط في عام 2015م إلى 300 مليار دولار أي 21 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وحوالي 90 مليار دولار أي 10 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان خارج مجلس التعاون؛ غير أن أكثر البلدان تأثراً سوف تكون الكويت وقطر والعراق وعمان وليبيا والمملكة العربية السعودية. لذا فإن التوقعات تقول بانخفاض فوائض الحسابات الجارية في العام الجاري إلى 1,6%، كما ستنخفض إيرادات المالية العامة أيضاً بسبب استحواذ الحكومات في هذه الدول النفطية على إيرادات صادرات النفط بالكامل تقريباً، ومن الضروري بالنسبة لمعظم هذه البلدان المصدرة للنفط أن تتجاوز أسعار النفط المستوى المتوقع لعام 2015م والمقدر بـــ 57 دولار للبرميل حتى يمكنها تغطية النفقات

الحكومية التي زادت في السنوات الأخيرة استجابة لتزايد الضغوط الإجتماعية والأهداف الموضوعية لتطوير البنية التحتية[1].

كل هذه المعطيات تطرح تحديات خطيرة تواجه آفاق التنمية المستدامة في المنطقة, ففي عام 1992م قدَرت منظمة البلدان المصدرة للنفط عمر احتياطات النفط المثبتة بمدة محدودة, تتراوح بين 19 عاما متبقية لإنتاج النفط في الإمارات العربية المتحدة, و33 عاما في مصر, و118 عاما في المملكة العربية السعودية, و250 عاما في الكويت, ومع أن الاكتشافات النفطية الجديدة قد تطيل هذه المهل, تظل التنمية طويلة الأجل المعتمدة على استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة من غير تنويع اقتصادي تنمية غير مستدامة[2]. ولما كانت هذه الموارد النفطية غير قابلة للدوام, فقد نُظر للتنويع الاقتصادي بأنه الخيار الأمثل الإستراتيجي الذي يسعى إلى "**تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط, ويحافظ على مستوى دخل عال نسبياً بعد نهاية عصر النفط**[3].

---

[1]_صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، نشرية مستجدات أفاق الإقتصاد العالمي(إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص 09_ 10 متوفر بشكل أكروبات على الرابط:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf

[2]_ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا, الأمم المتحدة, نيويورك, رقم الوثيقة E/ESCWA /2002/18, ص 04 .

[3]_اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط_ حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي _ , نيويورك , الأمم المتحدة , جانفي 2001م ص 04, الوثيقة: E/ESCWA /ED/2001/1 .

مبحث ثان : التنويع الإقتصادي_ مفهومه؛ محدداته وأنواعه

يعد تعبير"التنويع الاقتصادي"هو الشعار المردد والقول المأثور في السياسة الاقتصادية للبلدان النفطية العربية منذ طفرة الازدهار النفطي الأولى في السبعينات, وقد أملته كما ذكرنا دواعي القلق من الأجل المحدود لاحتياطات النفط والغاز التي أغنت البلدان العربية بثروة مفاجئة كما أملاه ظهور الحاجة إلى تنمية الاقتصاديات التقليدية وتنويعها بما يتجاوز قطاع الهيدروكربونات السريع التنامي, فالتنويع في معناه البسيط يعني"**عدم وضع البيض في سلة واحدة**" فالإعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة يجعل الإقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر، وبالتالي فإن وجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة تساهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج[1]، غير أنه وفي كثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الإقتصادي هو فقط لقطاع الصادرات والسلع التصديرية لكن الصحيح أن التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات[2]. وتنويع الإنتاج يكون من خلال بناء قاعدة إنتاجية واسعة تعتمد على الميزات النسبية للبلد وهو ما يقلص معدل المخاطرة إلى أدنى مستوياتها؛ فعندما يتضرر أحد القطاعات تبقى القطاعات الأخرى تنمو من أجل استمرارية الإستقرار الإقتصادي للبلد؛ لذا يجب ألاَ يكون الإعتماد بشكل رئيسي على نشاط معين مثل قطاع النفط مثلاً؛ بل على الصناعة والتعدين والتجارة(خصوصاً التصدير) والإستثمارات العقارية والخدمات والأعمال الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة والاستثمارات الأجنبية وغيرها من القطاعات الإنتاجية المنافسة، وفي هذا المجال تلعب مرونة العناصر الإنتاجية الرئيسية للاقتصاد مثل العمل ورأس المال والتكنولوجيا دوراً

---

[1] _المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية _ رابط البرنامج على صيغة أكروبات:
http://www.arab- api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/10/

[2] _ المرجع نفسه ص 09

مهماً، فكلما كانت هذه العناصر سهلة الإنتقال من قطاع إنتاجي إلى آخر كلما تعززت عملية توزيع مصادر الدخل[1]. ومن الناحية العملية يحدث التنويع مع تحول جذري في الهيكل الإقتصادي أساسه قاعدة عريضة من المرافق الإنتاجية أي سلسلة من الصناعات الفعلية الحديثة ذات القيمة المضافة المحلية والميزة التنافسية، وهذا المسار في التحول عملية معقدة ومكلفة في التخطيط والتنفيذ والتمويل وكذلك المدى الزمني الذي سيستغرقه.

إن أهم الأهداف التي يسعى التنويع الإقتصادي إلى تحقيقها في هذا السياق:[2]

1) التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الإقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (كأوروبا بالنسبة للدول العربية)؛
2) تحيين وضمان استمرارية التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها؛
3) تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الإعتماد على الخارج في استيراد السلع الإستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
4) تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

ويمكن التمييز بين أهداف التنويع الإقتصادي حسب الأفق الزمني، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلاً) ؛ وبالتالي زيادة

---

[1] _ أنور القرعان، "التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، قطر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية(GOIC) العدد 105 يونيو 2013م ص 25

[2] _ المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية _ مرجع سابق

نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية ، أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية إقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الإستثمار في قطاعات أخرى؛ أي أن القطاع الرئيسي كالنفط قد يتم الإعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الإقتصادي.

وقد ظهرت سياسة التنويع الإقتصادي في العقود الأخيرة كهدف استراتيجي للتغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للاعتماد الشديد على الصادرات النفطية وبغية مواجهة التزايد السريع لسكان المنطقة والقوى العاملة فيها. ولذلك يعني التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار الاقتصادات النفطية العربية "تنمية القطاعات غير النفطية والحد من نسبة الإيرادات والعائدات التي تستمدها الحكومة من صادرات النفط والغاز"لكنه يعني أيضا ضمناً "تقليص دور القطاع العام في هذه الاقتصادات النفطية وهو هدف حيوي مركزي من أهداف الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة هذه الاقتصادات وتحريرها"[1].

ومنه يمكن القول أن التنويع الإقتصادي له تعاريف متعددة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى الظاهرة؛ وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية؛ وفي غالب الأحيان ينظر للتنويع الإقتصادي على انه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، فالتنويع يجب أن يكون لمصادر الناتج المحلي الإجمالي؛ كما يجب أن يكون التنويع لمصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية. ومن الناحية المالية يُنظر للتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة إستثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم والسندات وصناديق الإستثمار وحتى النقد والمعادن

[1] _اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط _ حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي _ نيويورك, الأمم المتحدة, جانفي 2001م, ص 01 الوثيقة : E/ESCWA /ED/2001/1

والسلع الأساسية[1]. وهو في كل هذا يعبر عن الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الإرتقاء بواقع عدد من القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد؛ ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم، بمعنى أن التنويع الإقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج[2]. فالتنويع الاقتصادي يشمل أيضاً ما يلي[3]:

- ❖ تطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية كقاعدة أساسية للنمو الاقتصادي غير النفطي .
- ❖ تطوير صناعات كثيفة الإستخدام لرأس المال, تستفيد من مزية المنطقة النسبية في الموارد الهيدروكربونية.
- ❖ تنمية صناعات تحويلية أخرى .
- ❖ تطوير سائر القطاعات والخدمات الإنتاجية, بما في ذلك الزراعة والتجارة والقطاع المصرفي وفي المرحلة الأخيرة السياحة .
- ❖ تقليص ما للقطاع العام من دور مباشر كعامل من عوامل النمو الاقتصادي, بخوصصة الشركات والمرافق المملوكة من القطاع العام, وتخفيض إعانات الدعم الداخلية,غير أن ملكية القطاع العام للموارد الهيدروكوربونية تبقى من المحرمات التي لا تمس .

---

[1] _ المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية _ مرجع سابق

[2] _ المرجع نفسه

[3] _ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط _ حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي _ , نيويورك , الأمم المتحدة جانفي 2001م , ص 10 الوثيقة : E/ESCWA /ED/2001/1

وبهذا يأخذ التنويع الإقتصادي أشكالاً مختلفة ومستويات متعددة أو أنواعاً حسب الهدف منه، فهناك من يضعه تحت مستويين: الأول التنويع في المنتجات أي بناء قاعدة عريضة من السلع والخدمات المنتجة؛ والثاني تنويع الصادرات بمعنى توسيع قاعدة المنتجات المصدرة وتنويع الأسواق التي تصدر إليها. وهناك من يقسمها إلى التنويع الأفقي والتنويع العمودي؛ فالتنويع الأفقي يقصد منه خلق فرص لإنتاج سلع جديدة في القطاع نفسه مثل قطاع التعدين أو الطاقة(البترول) أو الزراعة؛ أم التنويع العمودي فيعني التحول من صناعة أو قطاع إلى صناعة أخرى أو قطاع آخر، فمثلا شركة تعدين النحاس يمكن أن تتوسع عمودياً إلى صناعة الكابلات أو الدخول في مجال خدمات النقل؛ وهذا النوع من التنويع يشجع على الترابط الأمامي والخلفي (Forward and backward linkage) بين القطاعات والصناعات المختلفة بحيث يصبح إنتاج قطاع أو صناعة معينة عبارة عن مدخل لصناعة أو قطاع آخر الأمر الذييزيد من القيمة المضافة (Value added) في الاقتصاد. وهناك من يقسم التنويع إلى قسمين آخرين وهما التنويع على المستوى الكلي والتنويع على المستوى الجزئي؛ فالتنويع على المستوى الكلي يُقصد به الإقتصاد ككل (أي جميع القطاعات الإقتصادية)؛ أما على المستوى الجزئي فيعني على مستوى المنشأة الإقتصادية (المؤسسة أو الشركة) فالمؤسسة شأنها شأن الإقتصاد ككل يجب أن تنوع استثماراتها ونشاطاتها لتتفادى أثر التقلبات التي تحصل في السوق، وهنا لا بد من الإشارة إلى التنويع على المستوى الكلي والجزئي مكملان ويعززان بعضهما البعض، فأي استراتيجية للتنويع على المستوى الكلي يجب أن تأخذ بالحسبان كيفية تشجيعه وحفزه على المستوى الجزئي[1].

[1] _ أنور القرعان، "التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون"، مرجع سابق ص 26

وبالرغم من أن التنويع الإقتصادي يلعب دوراً مهماً في نمو وتطور الإقتصاد لكنه يبقى مرتبطاً ورهيناً بمجموعة من المتغيرات والمحددات التي تلعب دوراً مهماً في نسبة نجاحه أو فشله، وفي هذا السياق يذكر تقرير اللجنة الإقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006م) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:[1]

- العوامل المادية: الإستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية : أي السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- متغيرات الإقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة؛ والبيئة الإستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق : أي درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الإستقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع الإقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضاً توفير بنية تحيتية متطورة من خدمات المواصلات والإتصالات والمنافع العامة وغيرها.

[1] _ المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية _ مرجع سابق

مبحث ثالث: مؤشرات التنويع الإقتصادي وقياسه في المنطقة العربية

يقاس التنويع الإقتصادي عادة بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الإختلاف، أو على قياس خاصية التركز(Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال–هيرشمان* الذي يعدَ الأكثر شيوعاً, وتغطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الإقتصادي[1]. ويعدد الباحثون في هذا السياق طرقاً كثيرة لقياس التنويع الإقتصادي أهمها:[2]

- نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في مجمل الناتج المحلي الإجمالي؛ الذي يعتبر مقياساً للتغير الهيكلي في عملية الإنتاج؛
- نسبة مساهمة القطاع النفطي في مجمل العائدات الحكومية وهذا مؤشر على مدى اعتماد الموازنات الحكومية على العائدات النفطية؛
- نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى الصادرات الكلية(دون إعادة الصادرات) وهذا مؤشرعلى مدى التنوع في الصادرات الوطنية.
- المساهمة النسبية لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذا مقياس لمدى قوة القطاع الخاص ومساهمته في الإنتاج نسبة إلى

---

* _ يعتمد معامل هيرفندال–هيرشمان(Herfindahl-Hirchman) على قياس وتركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الإقتصادي وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركز في الصناعة أوفي قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الإحتكار فيصناعة معينة أو قطاع معين؛ كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية() UNCTADلمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير .

[1] _ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي، ورقة قدمت للمؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض 1345 هـ/2014 م ص 09

[2] _ أنور القرعان، "التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون"، مرجع سابق ص 26

القطاع الحكومي، فكلما زادت هذه النسبة كلما زادت عملية التنويع، وذلك لأن العائدات النفطية عادة ما تذهب إلى الحكومة وليس للقطاع الخاص.

- قياس مدى الترابط الأمامي والخلفي بين النشاطات الإقتصادية؛ فهذا المقياس يعطي مؤشراً عن مدى زيادة القيمة المضافة في الإقتصاد وقدرة الإقتصاد على خلق نشاطات مترابطة قوية تقلل الإعتماد على الخارج.

ولمعرفة مدى نجاح جهود الدول العربية لتحقيق التنويع الإقتصادي لا بد من تحليل بعض المؤشرات المهمة كمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي وغير النفطي؛ والصادرات على مستوى المواد والأسواق والإيرادات الناتجة خاصة عن قطاع النفط والغاز.

الجدول(01): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي 2012-2015م(النسبة المئوية)

	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				معدل التضخم الاستهلاكي			
	2012	2013أ/	2014أ/	2015أ/	2012	2013ب/	2014ب/	2015ب/
المنطقة العربية	7.7	3.0	3.5	4.3	5.6	6.6	6.1	4.7

المصدر:اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014م، بيروت:الإسكوا منشورات الأمم المتحدة 2014م ص 09 الوثيقة: E/ESCWA/EDGD/2014/3

ويعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء اقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي ذو اهمية رئيسية لمعرفة اماكن الخلل ومعالجتها؛ وفيما يتعلق بتحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية نجد أنه لازال يتميز باستمرار الإعتماد الكبير على القطاعات الأولية والخدمات. فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة لأغلب الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً منذ سنة 2000م، وقد تسارعت هذه الوتيرة ابتداء من عام 2003م باستثناء سنة 2009م لتزامنها مع المخلفات السلبية للأزمة الإقتصادية والمالية العالمية،

وقد لعب ارتفاع أسعار البترول على المستوى العالمي خلال الفترتين 2003-2008م و2000-2012م دوراً مهماً في هذا التطور.

الشكل(03)

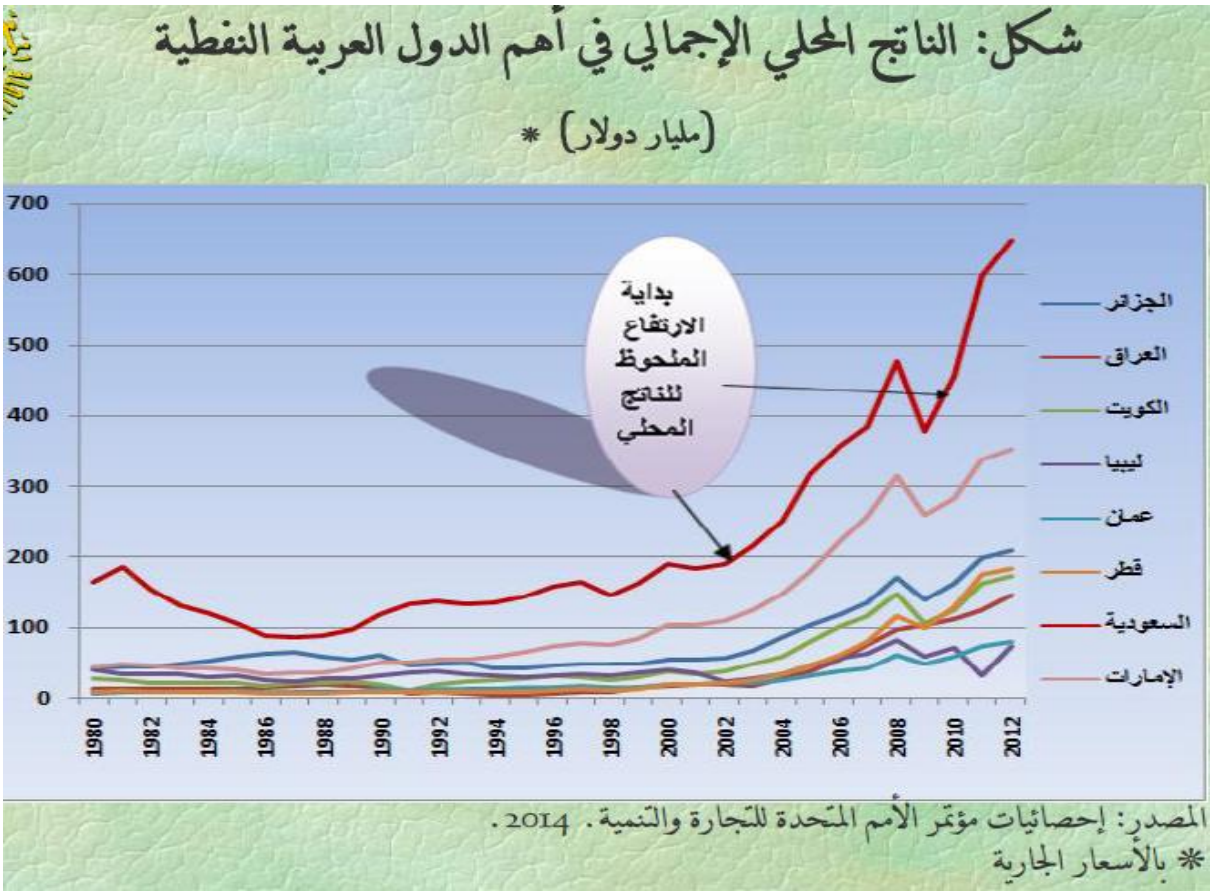

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

وتعتبر المملكة العربية السعودية أول دولة عربية من ناحية قيمة وتطور الناتج المحلي الإجمالي؛ متبوعة بالإمارات العربية المتحدة والجزائر، وفيما تتوفر عمان على أدنى ناتج محلي إجمالي من بين الدول العربية المصدرة للنفط متبوعة بالعراق وليبيا[1].

وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بالأرقام الحقيقية قارب 3,0 في المائة عام 2013م بعد أن كان 7,7 في المائة عام

[1] _ المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

2012م(الجدول) وهذا التراجع سببه عدم الإستقرار الإقتصادي الناجم عن بنية إقتصادية وتجارية شديدة التأثر بقطاع النفط[1].

الشكل(04)

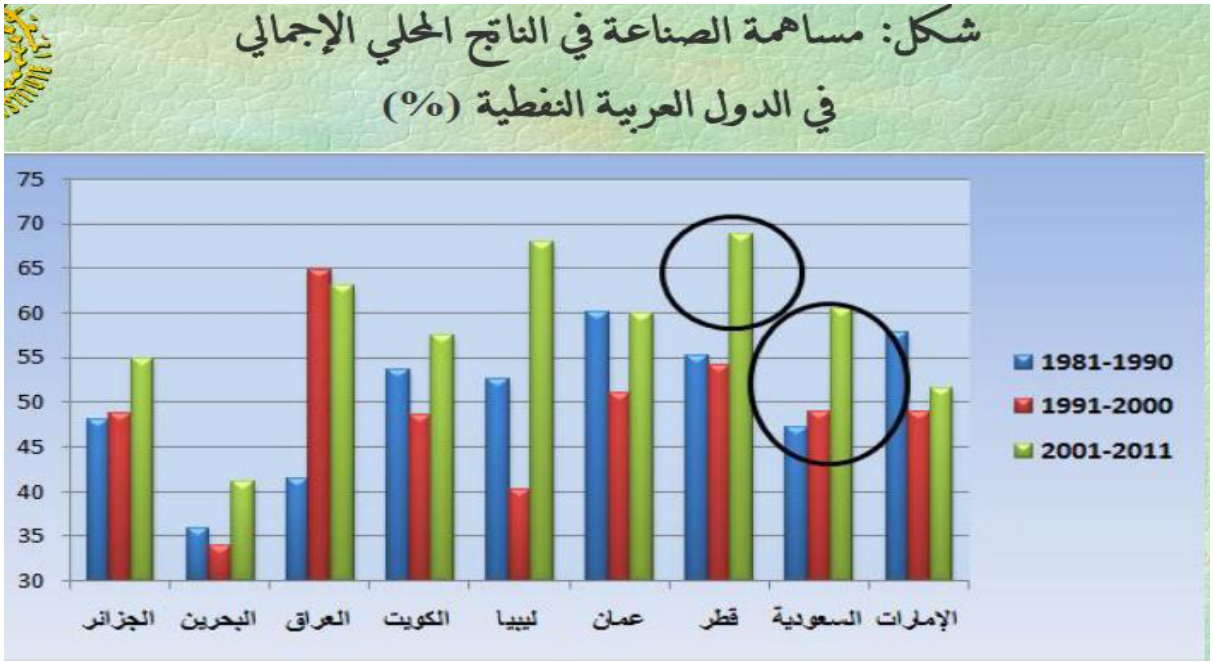

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

ومع ذلك فقد حاولت معظم الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على النفط القيام بعملية تنويع اقتصادي منذ بداية السبعينات لتقليص الإعتماد على النفط وتفريق المخاطر ودعم التنمية الإقتصادية تحسباً لنمو السكان الأصليين والقوى العاملة، وتم اعتبار تنويع مصادر الدخل في العديد من الدول العربية "الطريقة الوحيدة للاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاد يرتكز على موارد غير متجددة[2]. وعلى المستوى القطاعي نجد أن أغلب الدول العربية النفطية عرفت ارتفاعاً ملموساً لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج

[1] _ اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014م، بيروت: الإسكوا منشورات الأمم المتحدة 2014م ص 27 الوثيقة: E/ESCWA/EDGD/2014/3

[2] _كريم مقدسي، كارول شوشاني شرفان،ورقة مرجعية حول المنطقة العربية،الأجندة الجنوبية للتجارة والبيئة_المرحلة الثانية،ترجمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيسان/أبريل 2005م، ص 08

المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة خاصة قطر وليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية(الشكل 04)

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي يرجع بالأساس إلى النفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة وكذلك بعض الصناعات التحويلية والصناعات الإستخراجية الأخرى, في حين يمثل التصنيع (manufactuing) نسبة لا تتعدى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول.

أما فيما يخص الخدمات فلعل أبرز ملاحظة يتم استنتاجها هي التراجع الملحوظ لأهمية هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لبعض العربية النفطية.

الشكل(05)

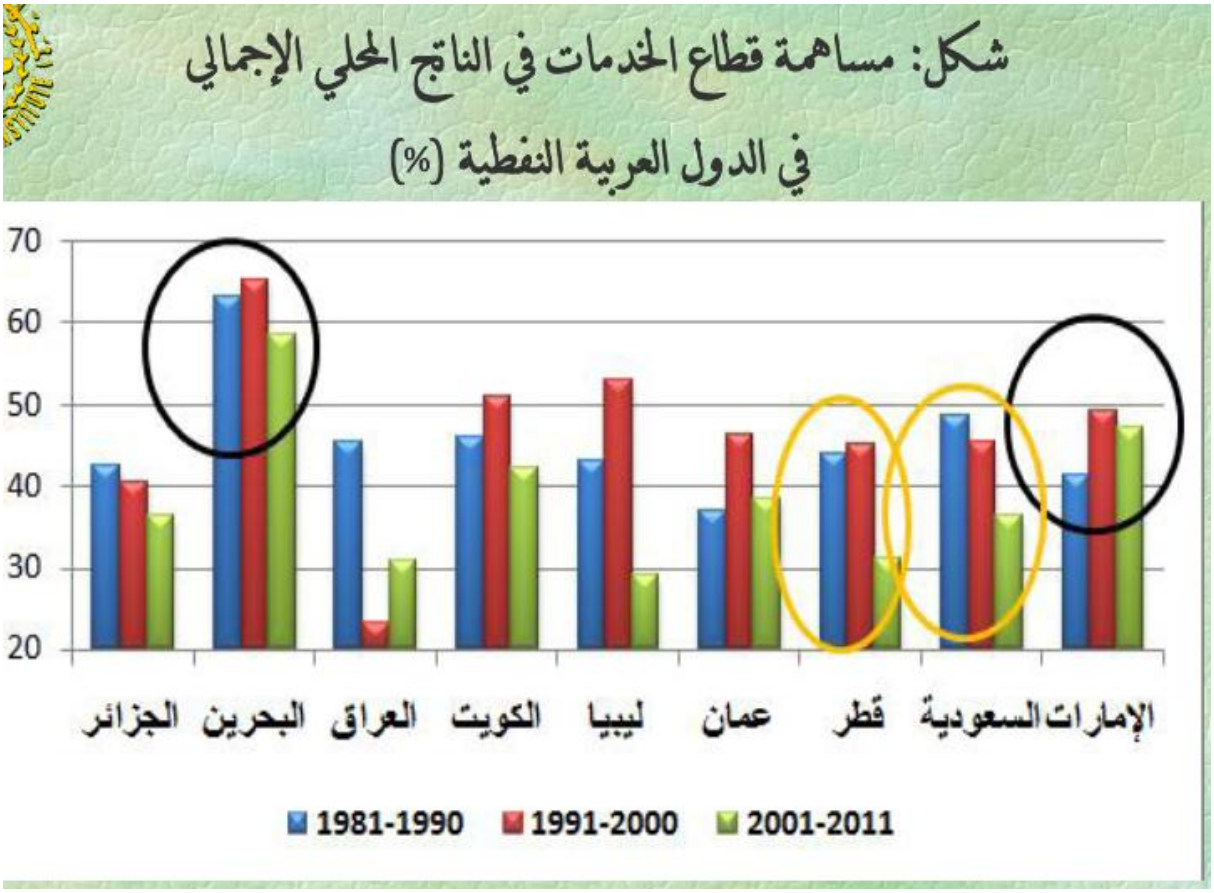

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

أما فيما يخص القطاع الثالث أي الزراعة فيمكن إدراج ملاحظتين أساسيتين بالنسبة للدول العربية النفطية:

- المساهمة الضعيفة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لأغلب هذه الدول؛
- التراجع الملحوظ والمتزايد لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي لكل الدول العربية النفطية.

ويعكس النمو المعتمد على النفط في جانب كبير منه الأداء الضعيف للقطاعات المنتجة؛ ومن أهم الحقائق التنموية المثيرة للانتباه فيما يتعلق بالدول العربية تحولها السريع جداً خلال أقل من 40 عاماً من اقتصادات قائمة على الزراعة إلى اقتصادات قائمة على الخدمات[1].

الشكل(06)

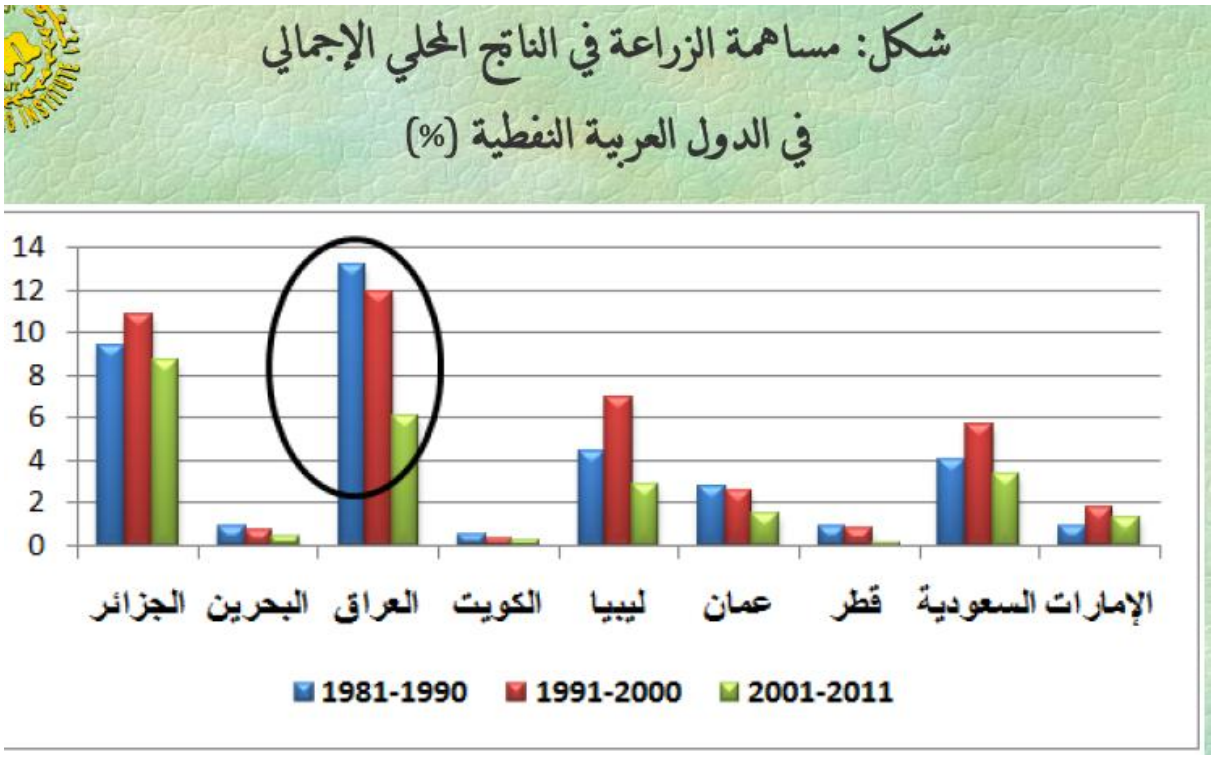

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

[1]_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية –نحو مقاربة بديلة، القاهرة: المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008 ص 15

ومن جهة أخرى يبين تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية استمرار هيمنة "الوقود والمعادن" بحيث أن هذه الفئة أصبحت تمثل أكثر من3/4 الصادرات في عام 2012م؛ وفي نفس الوقت لا تتجاوز حصة المصنوعات 16% أما السلع الزراعية فلا تتعدى حصتها في الصادرات العربية 5 % .

الشكل(07)

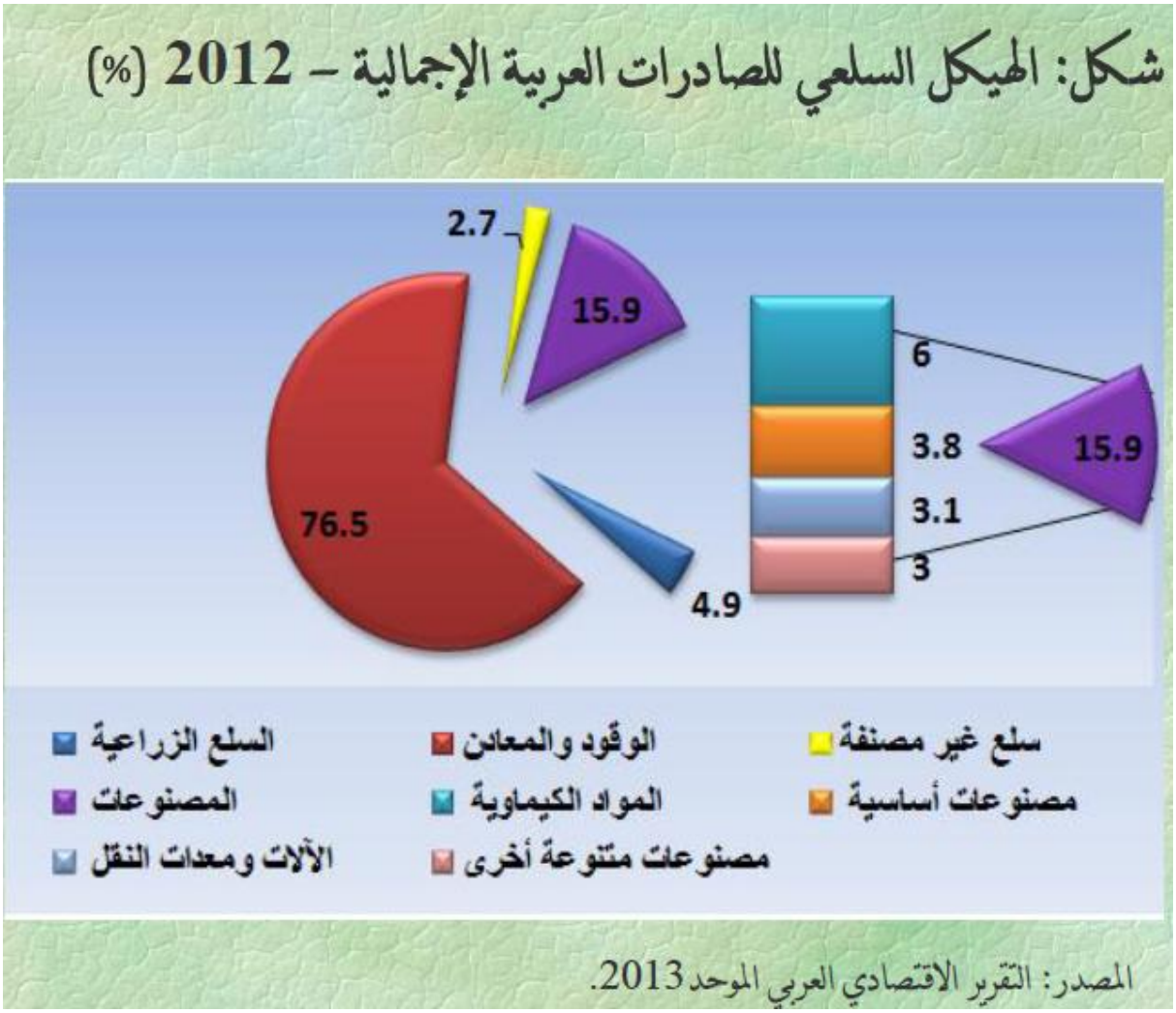

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

ويوضح الشكل(07) استمرار هيمنة وتركز القطاع النفطي لأغلب الدول العربية؛ وتتركز الصادرات أيضاً في القطاعات التي توفر الطاقة الرخيصة كصناعة تكرير البترول والبتروكيمياويات وبعض الصناعات الثقيلة مثل إنتاج الألمنيوم.

الشكل(08)

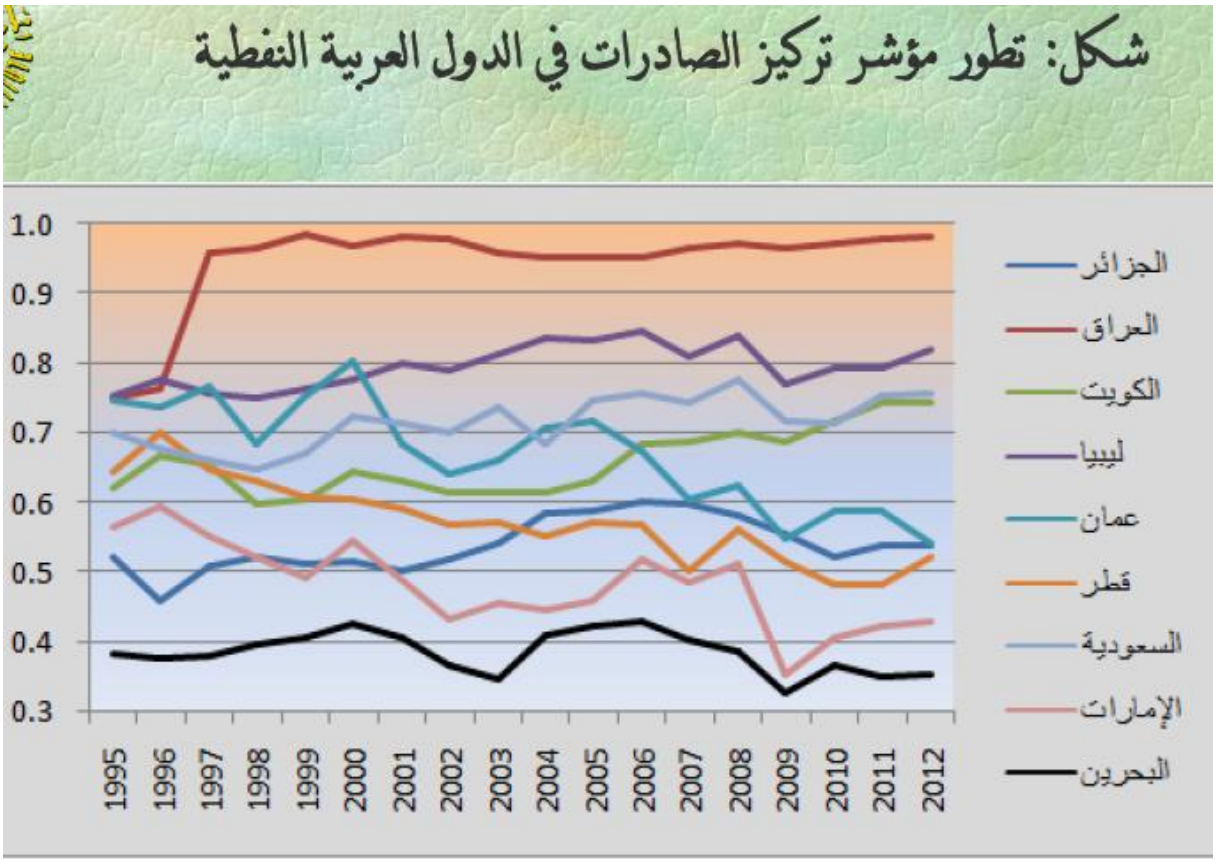

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

ويعبر مؤشر تركز الصادرات عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع؛ وتقاس عادة نسبة تركيز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان(H) أو مؤشر تركز الصادرات. قيمة المؤشر الأقرب إلى 1 تشير إلى تركز أكبر للصادرات. وبحسب الشكل(08) يعتبر العراق أول دولة عربية من ناحية تركيز الصادرات، بحيث أن هذا المؤشر يتجاوز0,95 منذ عام 2000م ليصل إلى 0,98 عام 2012م. كما يعبر الشكل(08) عن ارتفاع ملموس لنسبة تركيز صادرات ثلاث دول عربية عام 2012 م والتي بلغ فيها نسبته الأعلى؛ وهي ليبيا 0,82(مقابل0,74 عام 1995م) والسعودية 0,76 (مقابل 0,70) والكويت 0,74 (مقابل 0,64). كما يشير الشكل إلى انخفاض واضح في

نسبة تركيز الصادرات في ثلاث دول عربية عام 2012م والتي بلغ فيها نسبته الأدنى وهي عمان 0,54 والإمارات 0,52 وقطر 0,43 وذلك مقارنة مع عام 1995.

الجدول(02):

جدول: مؤشرات حول أول منتوج مصدر من طرف الدول العربية النفطية (2012)

منتجات النفط (*)	حصة المنتجات النفطية في الصادرات الإجمالية (%)	حصة أكبر ثلاث منتجات مصدرة في هذه المجموعة (%)	حصة الثلاث الأسواق الأولى (%)
الجزائر	98.4	82.4	**42.0**
السعودية	88.4	98.7	**49.1**
الإمارات	67.5	93.3	**53.2**
العراق	99.7	100.0	**59.7**
الكويت	95.1	98.0	**48.5**
ليبيا	99.3	99.8	**46.4**
عمان	75.4	100.0	**95.3**
قطر	93.0	92.0	**67.8**

(*)Mineral fuels, oils, distillation products, etc
http://www.trademap.org/Bilateral.aspx

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

ويوضح الجدول(02) استمرار هيمنة وتركز قطاع واحد والمتعلق بالنفط ومنتجاته في الصادرات الإجمالية لأغلب الدول العربية النفطية؛ وكذلك استمرار الإعتماد على نفس الأسواق لتصدير هذا المنتوج. وبالإضافة إلى النفط تتركز الصادرات في القطاعات التي توفر الطاقة الرخيصة كصناعة تكرير البترول والبتروكيمياويات وبعض الصناعات الثقيلة مثل إنتاج الألمنيوم.

الشكل(09)

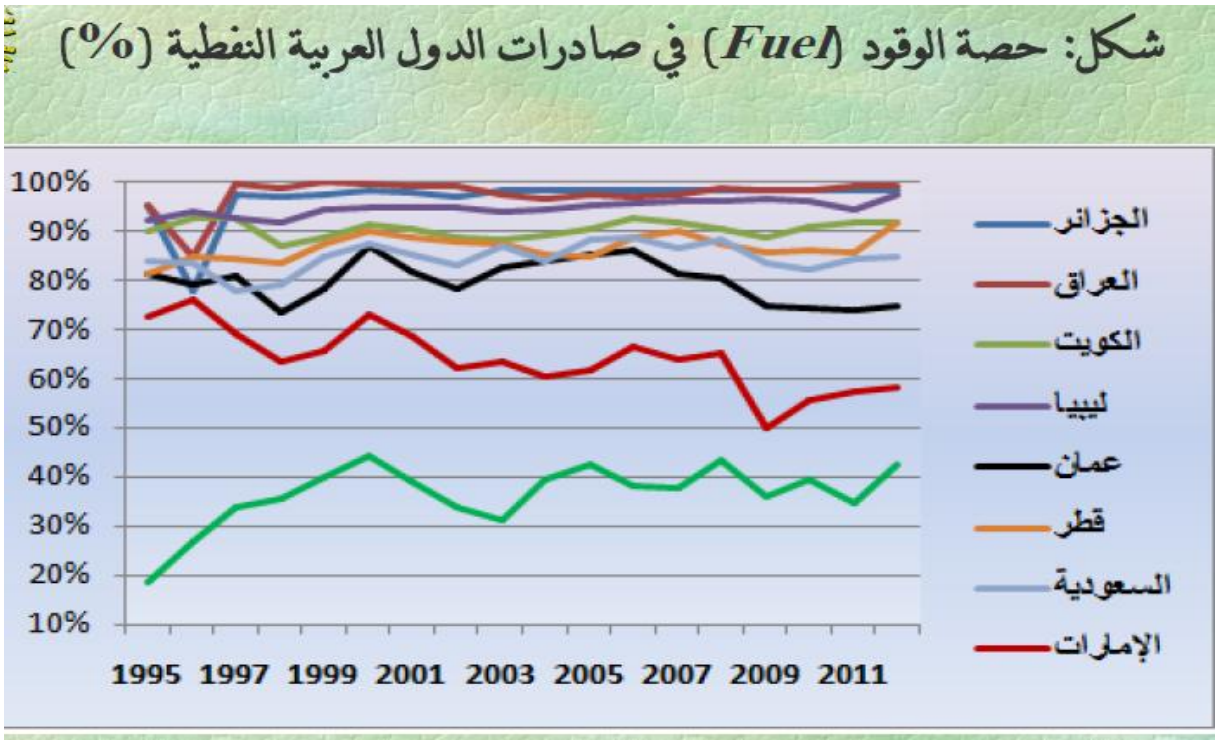

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

تاريخياً يعتمد النمو في الدول العربية على عوائد البترول والإيرادات ذات الصلة بالبترول, سواء الآتية بشكل مباشر من خلال الصادرات البترولية كما هو الحال في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وليبيا والسودان مؤخرا واليمن إلى حد قليل, أو بشكل مباشر من خلال نقل وتوصيل البترول وتحويلات العاملين, والإنفاق العام والخاص البيئي بين الأقاليم العربية(بما في ذلك الاستهلاك والاستثمار) والمعونة الخارجية كما في مصر ولبنان والأردن واليمن, وقد أدى ذلك إلى جعل النمو الاقتصادي بعيد المدى في الدول العربية متقلبا وخاضعا لديناميكيات سوق البترول العالمية والعوامل الجغرافية[1].

[1] _ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , وجامعة الدول العربية , تحديات التنمية في الدول العربية , نهج التنمية البشرية , الجزء الأول , القاهرة , مارس , 2009م, ص 19

الشكل(10)

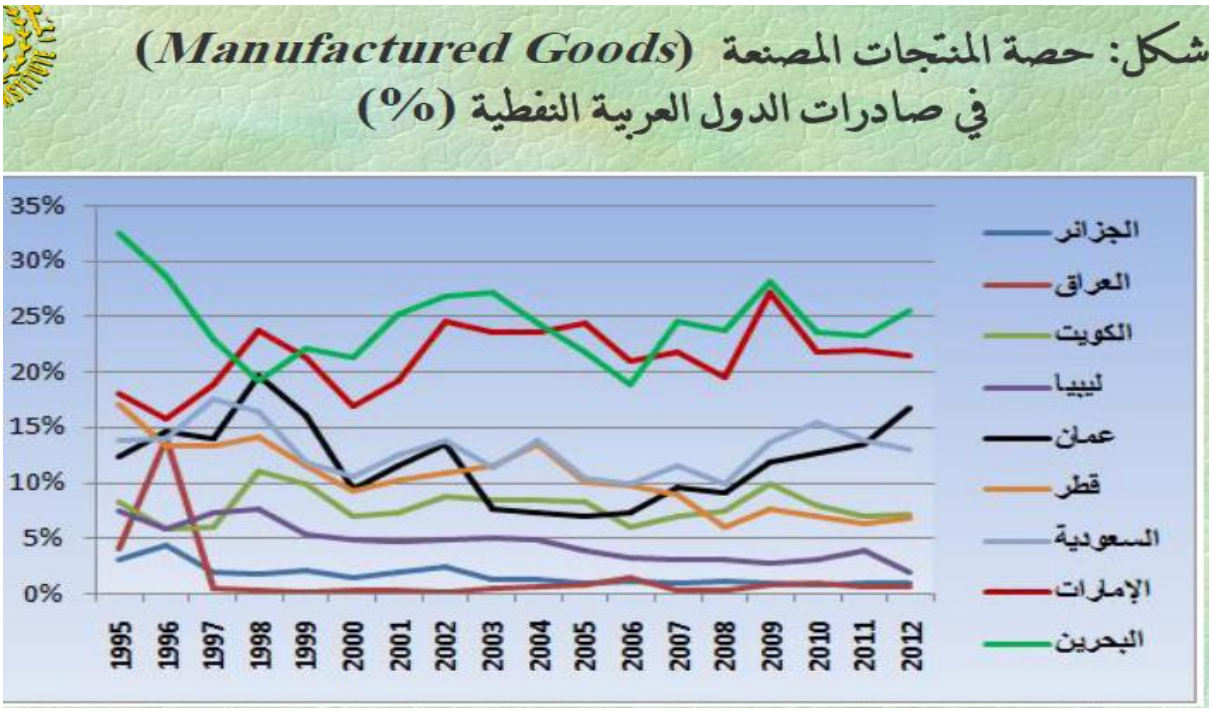

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

وهو ما يطرح تحديات خطيرة تواجه آفاق إستراتجية التنمية المستدامة في المنطقة, وقد أشرنا فيما سبق إلى أنه في عام 1992م قدَرت منظمة البلدان المصدرة للنفط عمر احتياطات النفط المثبتة بمدة محدودة, تتراوح بين 19 عاما متبقية لإنتاج النفط في الإمارات العربية المتحدة, و33 عاما في مصر, و118 عاما في المملكة العربية السعودية, و250 عاما في الكويت, ومع أن الاكتشافات النفطية الجديدة قد تطيل هذه المهل, تظل التنمية طويلة الأجل المعتمدة على استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة من غير تنويع اقتصادي تنمية غير مستدامة[1]. ولما كانت هذه الموارد النفطية غير قابلة للدوام, فقد

[1]_ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا, الأمم المتحدة, نيويورك, رقم الوثيقة ص 04 E/ESCWA /2002/18.,

عرف التنويع الاقتصادي بأنه"تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط, ويحافظ على مستوى دخل عال نسبياً بعد نهاية عصر النفط[1].

الشكل(11)

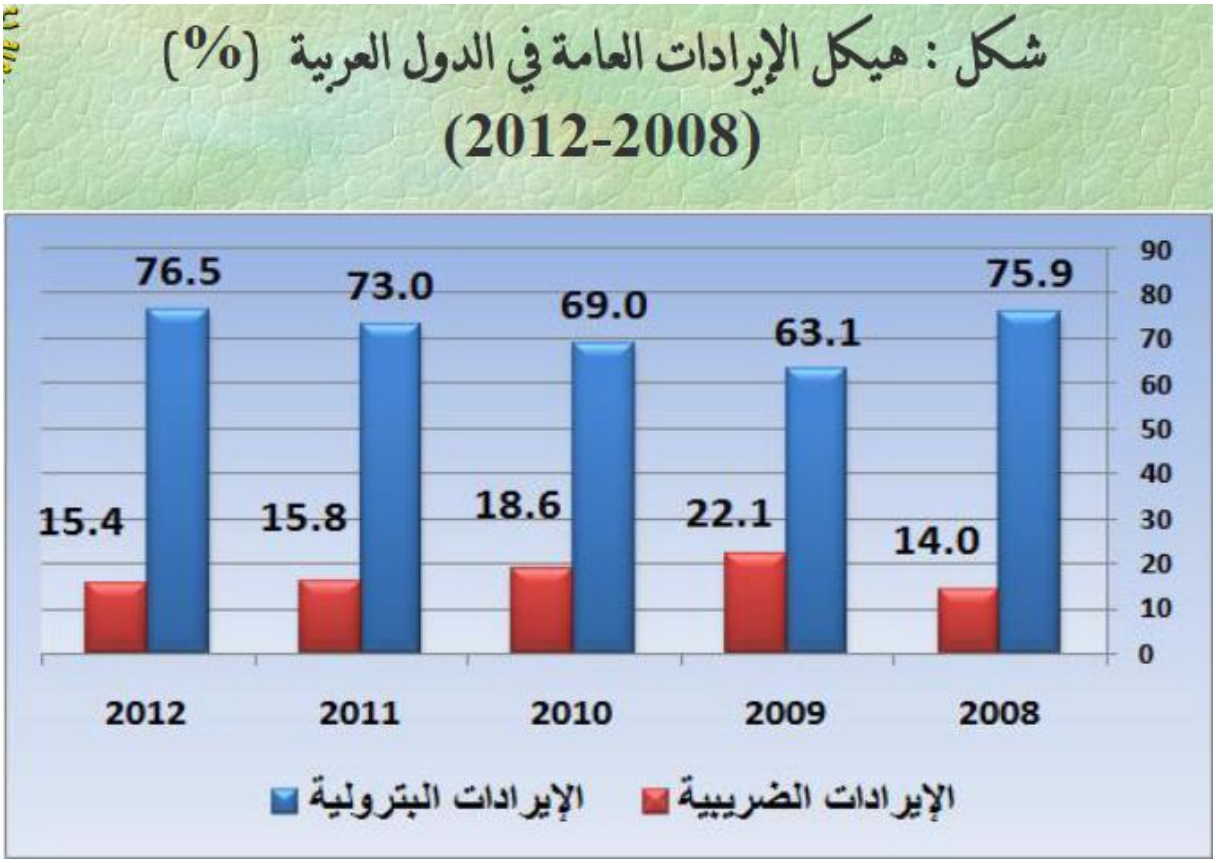

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

أما ما يتعلق بهيكل إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية فإنه يتميز باستمرار المساهمة المرتفعة لقطاع البترول والتي تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية في الدول العربية النفطية 76,5% عام 2012م ، وهو ما يوضح بالتالي مدى ارتباط الإنفاق العام بمستوى أسعار النفط؛ في حين لا تشكل عائدات الضرائب سوى نسبة متواضعة مقارنة مع الإيرادات البترولية.

[1]_اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط _ حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي _ , نيويورك , الأمم المتحدة , جانفي 2001م , ص 04 الوثيقة : E/ESCWA /ED/2001/1.

وحسب إحصائيات 2012م تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة نسبة 90% في كل من العراق وليبيا والكويت والسعودية، فيما تراوحت هذه النسبة بين 82,5% و85,4% في كل من الإمارات والبحرين وعمان؛بينما سجلت أقل نسبة في قطر بحوالي 60 %.

وتشير التقديرات الحديثة إلى أن الإنخفاض الكبير في أسعار النفط سيؤدي إلى خسائر كبيرة في إيرادات التصدير لدى البلدان المصدرة للنفط.

الشكل(12):

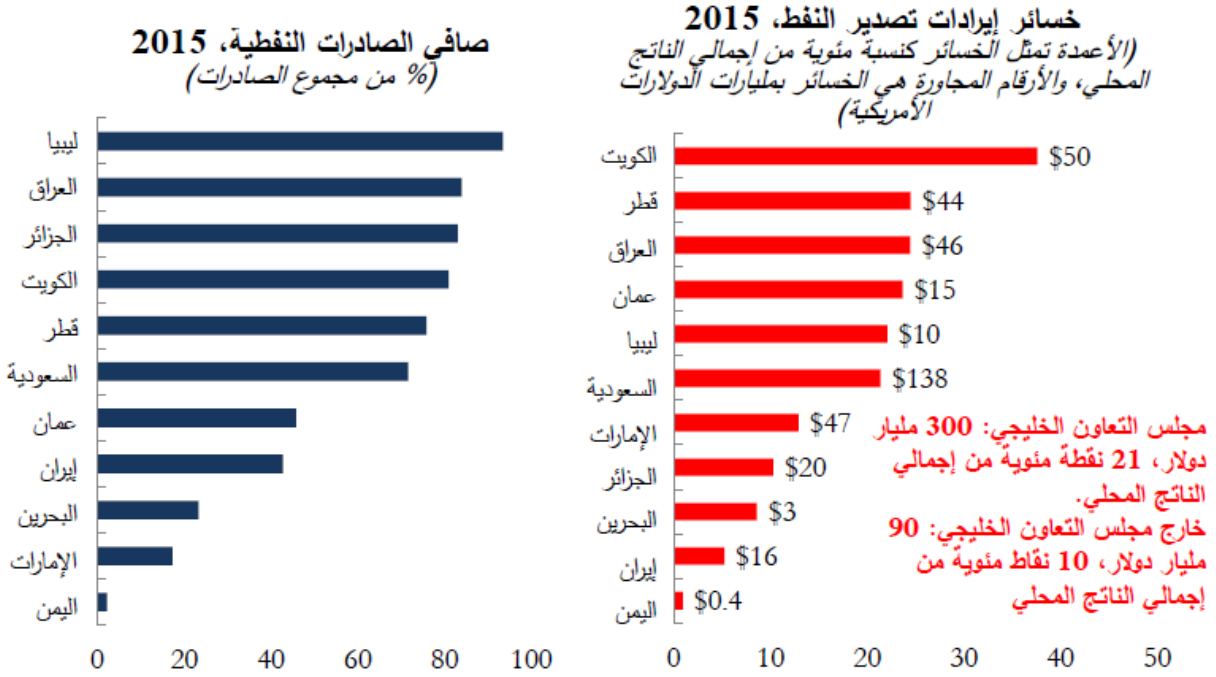

المصدر: صندوق النقد الدولي، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى آفاق الإقتصاد الإقليمي يناير 2015م؛متوفر على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115pa.pdf

وتشير نشرية صندوق النقد الدولي لعام 2015م إلى أن معظم البلدان العربية المصدرة للنفط تحتاج إلى أسعار نفط أعلى من 60 دولاراً لتغطية الإنفاق الحكومي.

وقد أدى هبوط أسعار النفط مؤخراً إلى التعجيل بضعف أوضاع المالية العامة والحساب الجاري، وعلى المدى القصير يمكن لهذه البلدان استخدام المتاح من الإحتياطات الوقائية والتمويل لتجنب تخفيضات الإنفاق الحادة وتخفيف الأثر على النمو غير النفطي.

ولضمان العدالة بين الأجيال وإعادة بناء الهوامش الوقائية ينبغي أن تضع البلدان خططاً متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة كإبطاء معدل نمو الإنفاق الرأسمالي وزيادة الإيرادات غيرالنفطية, لذا ينبغي أن يكون تنويع النشاط الإقتصادي داعماً لضبط أوضاع المالية العامة حتى يتمكن القطاع الخاص من الإعتماد على محركات أساسية للاقتصاد بدلاً من النفط والإنفاق الحكومي[1].

الشكل(13):

أسعار تَعادُل المالية العامة، 2015

(بالدولار الأمريكي للبرميل)

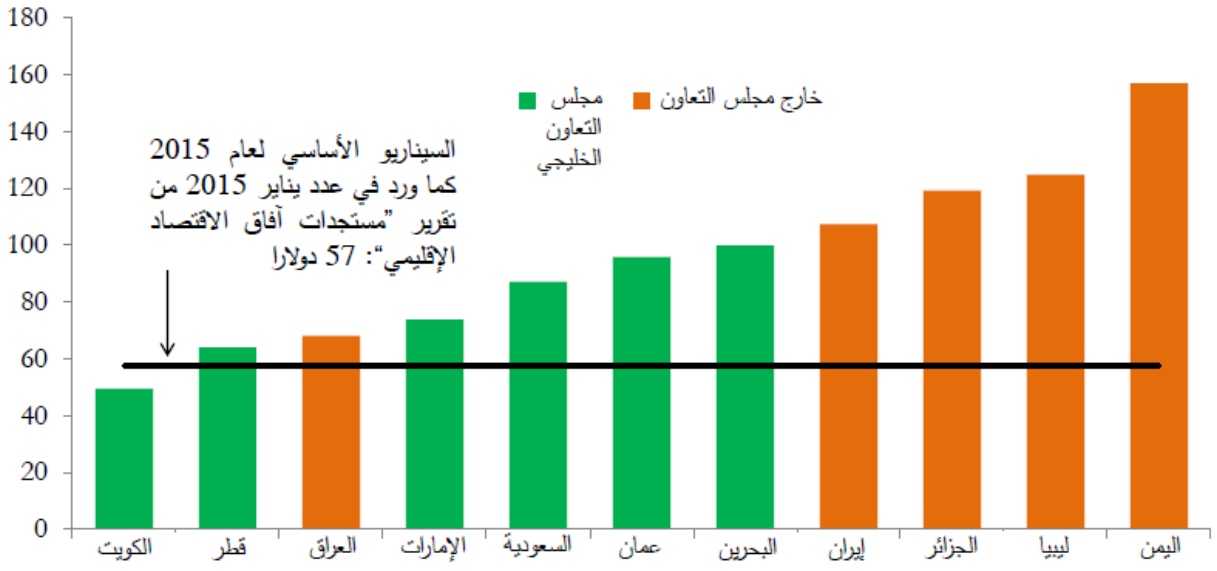

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصدر: صندوق النقد الدولي، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى آفاق الإقتصاد الإقليمي يناير 2015م؛ متوفر على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115pa.pdf

[1] _ صندوق النقد الدولي، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى آفاق الإقتصاد الإقليمي يناير 2015م ص 15؛ متوفر على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115pa.pdf

وتشير كثير من الحقائق النمطية المبسطة إلى وجود تحد كبير للدول العربية المصدرة للبترول والذي يتمثل في حاجتها الملحة لأن تتحول من نمو معتمد على البترول إلى نمو صناعي معتمد على البترول كما هو الحال في جنوب شرق آسيا كإدونيسيا أو ماليزيا[1].

الشكل(14)

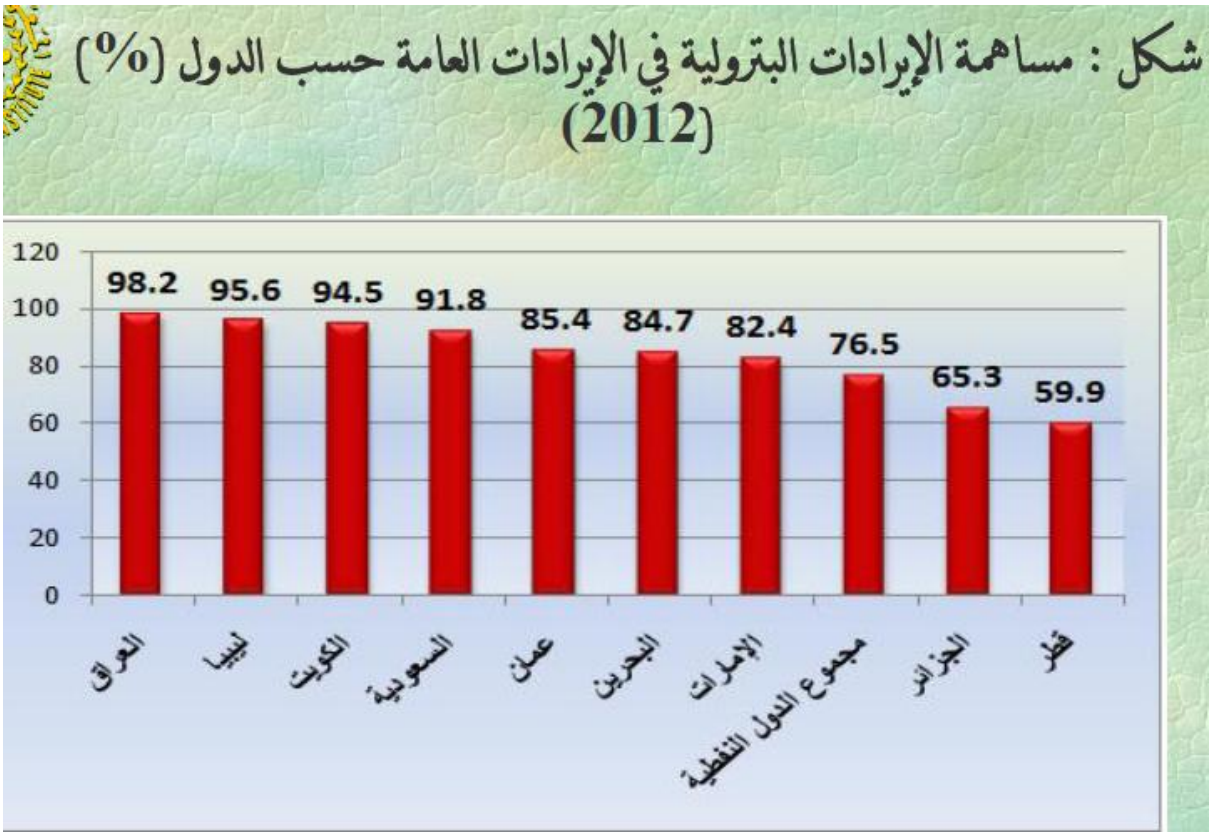

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

أما الاقتصادات الأكثر تنوعاً في الدول العربية والتي تشمل مصر والأردن وسوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب فهي لا زالت تتسم بوجود فائض في العمالة ولا تحقق معدل النمو الاقتصادي المطلوب لخلق الوظائف بالمعدلات المرجوة ولاستيعاب أعداد

[1] _ لتفصيل أكثر حول أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في هذا المجال:_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية –نحو مقاربة بديلة، مرجع سابق ص ص 35–36

الداخلين الجدد في سوق العمل[1], وربما هذا يرجع بالأساس إلى أن النمو في المنطقة لم يتنوع بعد بنجاح وبالدرجة الكافية بحيث يشمل قطاعات أخرى بعيدة عن القطاعات المتمركزة على النفط, وفي عدة حالات تزامن النمو مع تزايد الفقر.وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل التنويع والإصلاح الاقتصاديين ظل النمو الاقتصادي في المنطقة دون المتوسط[2],ولم يدع هذا الاتجاه مجالا لتحسين مستوى المعيشة ودعم برامج تخفيف الفقر بل أدى إلى نمو غير منصف مساهم في توسيع وتعميق الفقر والبطالة في المنطقة العربية.

[1] _ المجلس الاقتصادي والاجتماعي, الدورة الرابعة والعشرون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا , قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا, مواجهة مشاكل بطالة الشباب في منطقة الإسكوا, الأمم المتحدة, أيار/مايو 2006 ، ص 21 , الوثيقة(PART 2)/ E/ESCWA /24/4، ص 21

[2] _ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا , آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا , مرجع سابق ص 04 .

خلاصات واستنتاجات

وفي العموم يمكن القول بأن الحكومات العربية أدركت وفق مؤشرات علمية ومنذ العقدين الفارطين أن الإعتماد على النفط كقاعدة للأنشطة الاقتصادية الصناعية ما هو إلا شكل من أشكال التنمية غير المستدامة، ليس فقط لاعتبارات بيئية بل أيضاً لاعتبارات اجتماعية_ اقتصادية. لذا فقد فشل النمو في المنطقة العربية بشكل صارخ في تحقيق الإستدامة الإقتصادية وإيجاد فرص عمل كافية وكاملة ومجزية ومستدامة؛ وهو ما دفع بعض الخبراء إلى صياغة مصطلح "**النمو غير المنتج للوظائف** "jobless growth_ كصفة للنمو في المنطقة العربية، فالمنطقة كانت ولا تزال تستثمر في الصناعات كثيفة الإستخدام لرأس المال وخاصة في قطاع النفط الذي لا يوفر سوى عدد محدود من فرص العمل على الصعيد الوطني؛ ويخضع للتقلبات الدراماتيكية للسوق الدولية نظرا لغياب بعد الإستدامة في الاقتصادات النفطية، كل ذلك طرح نقاشاً لا زال مستمراً حول ضرورة تنويع "diversification" النشاط الإقتصادي بحيث يمتد إلى القطاعات الواعدة من القاعدة الصناعية غير البترولية و كثيفة العمالة لتحقيق سبل جديدة من العيش المستدام.

كل هذه التطورات تستوجب على حكومات المنطقة العربية وضع إستراتيجية واسعة النطاق لتحسين نوعية الموارد البشرية لتتضمن المشاركة النشطة للقطاع الخاص والمجتمع المدني, جنباً إلى جنب مع تحسين إنتاجية العمالة وزيادة أنشطة التكنولوجيا العالية وتنمية رأس المال البشري كحد أدنى من الاستقرار المالي والنقدي وسيادة القانون ونظاما قضائيا مستقلا يحمي الترتيبات التعاقدية ويرعى تنفيذها, كما ينبغي أيضا تكثيف إستراتيجيات التنويع الاقتصادي الموجهة إلى بناء صناعات مستدامة تولد فرص العمل اللائقة والكاملة وتبني إقتصاداً مرتكزاً على موارد المجتمع المستدامة وغير القابلة للنضوب (كالصناعة والفلاحة والسياحة وغيرها).

الفصل الثالث: التنويع الإقتصادي من أجل التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر الدول الإفريقية بتربعها على مساحة 2382000كلم^2؛ وتتموقع الجزائر جغرافياً في الشمال الغربي لإفريقيا،إذ يحدها المغرب الأقصى غرباً والصحراء الغربية وموريتانيا في الجنوب الغربي،وليبيا شرقاً ومالي والنيجر جنوباً والبحر المتوسط شمالاً؛ وتتميز الجزائر بمناخ البحر المتوسط الذي يطل عليها بامتداد 1200كلم من السواحل[1].

مبحث أول: الاقتصاد الجزائري ومراحل سياسات التنمية في الجزائر

مر الإقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الإستقلال؛ حيث اختارت الجزائر في العقدين التاليين للاستقلال منهجاً ماركسياً مكيفاً وفق الظروف الجزائرية باعتباره التوجه الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو المنهج الذي كرس هيمنة الدولة الجزائرية في كل المجالات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وباستعمال المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ تلك السياسات؛ غير أن التقلبات المتسارعة لسوق النفط العالمية فرض العديد من التغييرات في المفاهيم والإيديولوجيات والسياسات التنموية رسمت ملامح ومراحل تاريخية مختلفة للجزائر المعاصرة. ويمكن الحديث هنا عن:

1) المرحلة الأولى _مرحلة الإنتظار (1962_1966)

ورثت الجزائر عن الحقبة الإستعمارية هيكلاً إقتصادياً مشوهاً وغير متوازن ترتب عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830–1962)؛ وهو ما ولد العديد من المشاكل التسييرية المكرسة للتخلف والتبعية[2]، هذه التبعية الاقتصادية والثقافية

---

[1]_مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة، جامعة الدول العربية (وآخ)، حالة التصحر في الوطن العربي(دراسة محدثة)، دمشق 2004م ص 195, متوفر على الموقع: www.acsad.org

[2]_محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1999م ص ص 37–38

لفرنسا كرستها إتفاقية إيفيان 1962م والتي اعتمدت على مجموعة من الأدوات لربط الجزائر بفرنسا ومنها مثلاً:[1]

- حرية دخول وخروج الأموال "الفرنسية" من الجزائر وإليها؛
- ارتباط النقد الجزائري بالنقد الفرنسي؛
- حماية مصالح و"أمول الفرنسيين بالجزائر"؛
- ربط التجارة الخارجية بفرنسا؛..

وفي ظل ضبابية الرؤية والتي ميزت هذا المشهد التنموي الجزائري بُعيد الإستقلال كان لزاماً على القائمين بشؤون البلاد آنذاك أن يضعوا الأهداف الكبرى والخطوط العريضة للمشروع الوطني للتنمية ، وهو الأمر الذي سيرسم المستقبل الإقتصادي للجزائر المستقلة عبر ثلاثة برامج سياسية رئيسية هي: برنامج **طرابلس(1962)**، **وميثاق الجزائر(1964)**، **والميثاق الوطني(1976)**:[2]

أ) **برنامج طرابلس(1962)**: ويتلخص محتواه من الناحية الإقتصادية الإجتماعية فيما يلي:

- التخطيط؛
- الثورة الزراعية؛
- البنية القاعدية والتي يجب أن تتحسن لتصبح عاملا لكسر العزلة؛
- التأميم؛
- خلق قاعدة صناعية عمومية ثقيلة، خصوصاً الحديد والبترول؛
- القطاع الخاص يجب أن يكون ثانوياً وموجها ومراقباً.

ب)**ميثاق الجزائر(1964)**: والذي اعتبر الوثبة الأولى التي افترضت إستراتيجية شاملة ومحددة للتنمية الإجتماعية _الإقتصادية، وقد جاء هذا الميثاق من أجل دعم الثورة

---

[1] _ بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987م ص 85 إلى 128

[2] _دبلة عبد العالي،الدولة الجزائرية الحديثة،الإقتصاد والمجتمع والسياسة،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع2004 ص77

الزراعية في المقام الأول والقطاع الصناعي في المقام الثاني، وقد حدد هنا ثلاثة أهداف رئيسية:

- خلق الوظائف (التخفيف من معضلة البطالة)؛
- المساهمة في تحقيق الإكتفاء من المواد الإستهلاكية ؛
- اعتبار القطاع الصناعي سوقاً للإنتاج الزراعي.

وقد ركز الميثاق على الصناعات الخفيفة بينما أدرجت الصناعات الثقيلة في المقام الثاني، وقد تم التخلي عن هذه الإستراتيجية فيما بعد لصالح إستراتيجية الصناعات الثقيلة التي باتت الأولوية فيما بعد.

ج) **الميثاق الوطني(1976):** والذي خُصص معظمه لشرح الخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية التي ترتكز على ثلاث أسس يشار لها على أنها ثلاث ثورات:

- **الثورة الثقافية**، وتهدف إلى التوسع في التعليم والتطور التكنولوجي والتعريب؛
- **الثورة الزراعية** وتهدف إلى إقامة إصلاحات جذرية في الميدان الزراعي؛
- **الثورة الصناعية**،وتهدف إلى مد الجزائر بصناعة ثقيلة تستخدم تكنولوجيا متقدمة وتحول علاقات الإنتاج.

2) التوجه الإشتراكي للتنمية(1967_1987م)

في المرحلة الأولى التي تلت الإستقلال كان الإقتصاد الجزائري تابعاً كلياً للاقتصاد الفرنسي، لذا فقد ركزت الدولة الجزائرية على افتكاك الإستقلال الإقتصادي بعد الإستقلال السياسي للجزائر، وقد كانت الصناعة هي المحطة الأولى التي ركزت عليها رؤية الجزائر لاستقلال البلاد إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهنا تم اللجوء إلى "**نموذج الصناعات المصنعة**–**L'ndustrie industrialisante**"، وينطلق هذا النموذج أساساً من تحليل الإقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو "للأقطاب الصناعية" أو "الصناعات المحركة" والتي تمارس تأثيراً من شأنه تغيير بنية النشاط الإقتصادي وزيادة معدلات النمو في الاقتصاد

الوطني، ويجب التنويه هنا إلى أن هذا النموذج اقترن في التجربة الجزائرية بأحد أتباع "بيرو"وهو الاقتصادي الفرنسي"**دي برنيس**de bernis" الذي ظل نموذجه مصدر إلهام المخططين وصانعي القرارت في الاقتصاد الجزائري، ويقوم هذا النموذج على تركيز الإستثمارات في صناعات محدودة ضخمة تتمتع بقدرة تصنيعية عالية في المراحل التي تلي إقامتها، أي أن يكون بإمكان "مخرجات" هذه الصناعة أن تتحول إلى"مدخلات" لصناعات أخرى عديدة؛ فيقال حينئذ أن لهذه الصناعة "**روابط أمامية كثيفة** Forword Linkages" ويمكن لهذه الصناعة في نفس الوقت أن تستخدم مخرجات عدد كبير من الصناعات الأخرى فيقال حينئذ أن لهذه الصناعة "روابط خلفية كثيفة"، وبالتالي فإن "**القطب الصناعي" أو "الصناعة المصنعة" هي التي تتمتع بروابط كثيفة مع الصناعات الأخرى من الناحيتين الأمامية والخلفية**؛ وعندما تقوم هذه الصناعة في بلد ما فهي تسهل عملية التصنيع الكامل وتجعلها سريعة وكثيفة في آن واحد، وتوفر المدخلات والتجهيزات لصناعات عديدة وتشكل سوقاً كبيرة لمنتجات صناعات أخرى. وبهذا فالتصنيع عند دي برنيس هو السبيل الوحيد القادر على تخفيف التبعية وتحقيق بنية إقتصادية متكاملة تنتهي معها الإزدواجية والتفاوتات الموروثة ومظاهر الإختلال البنيوي؛ وفي هذا النموذج تحتل قضية التخصيص الأمثل للاستثمارات مكانة خاصة لا سيما عند اختيار القطاعات ذات الأولوية، وبحسب دي برنيس ليست كل الصناعات بل "الصناعات المصنعة" وهي الصناعات التي تشمل أساساً قطاعات الحديد والصلب؛ والصناعات الكيمياوية؛ومواد البناء والأسمدة، وتكمن هذه الصناعات في أنها منتجة لـــ"سلع الإنتاج والتجهيز"بالمفهوم الواسع(منتجات الصناعات المعدنية الأساسية كالحديد والصلب والصناعات البتروكيميائية)[1]. وثمة خصائص ثلاث تميز الصناعات المصنعة عند دي برنيس وهي:[1]

[1] _ محمد منصور، خيار التصنيع العربي في ظل النفط –حالتا الجزائر والمملكة العربية السعودية– المجلة العلمية لكلية

- أنها **كبيرة الحجم**؛ إذ تعتمد على إقامة المجمعات أو المركبات الصناعية الضخمة مثل(مركب الحجار للحديد والصلب بعنابة؛ ومجمع سكيكدة للبتروكيمياويات؛ ومجمع قسنطينة للجرارات..)؛
- أنها **كثيفة رأس المال**؛ وهذا يعني بتحصيل الحاصل أنها قليلة استخدام القوة العاملة؛
- **اعتمادها على تكنولوجيا متقدمة معقدة**؛ ويبرَرها دي برنيس بندرة القوة العاملة الماهرة في الجزائر وضرورات الإنتاج ذي الجودة العالية للتصدير .

وجدير بالذكر أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو انتهاج الدولة مجموعة من المخططات التنموية الآتية:[2]

أ) **المخطط الثلاثي التجريبي الأول(1967_1969)**: وقد قام هذا المخطط على ضرورة وضع الجزائر على سكة النهوض الحضاري وفق الرؤية الإشتراكية المعتمدة على تحقيق الأهداف الآتية:

- توفير الكوادر المؤهلة مهنياً؛
- توفير مشاريع الإرتكاز الهيكلية الرئيسية التي تضمن استمرارية عملية التنمية؛
- إعادة ترتيب العلاقات الإنتاجية لصالح المنتجين المباشرين؛
- الإعتماد على الفروع والمؤسسات الإنتاجية التي يجب أن يزداد فيها دور القطاع العام والمختلط .

وقد كان الهدف الأساسي لهذا المخطط هو تهيئة الشروط اللازمة للتصنيع المحقق للاستقلال السياسي والاقتصادي، وتحقيق العمالة الكاملة بحلول 1980م.

التجارة جامعة أسيوط، السنة العاشرة العدد السادس عشر ص ص 26 – 27

[1] _ المرجع نفسه ص 28

[2] _أنظر: ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا_ سلسلة أطروحات الدكتوراه (83)، بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى أيار/مايو 2010م ص ص 207_208

ب) المخطط الرباعي الأول(1970_1973م): والذي اهتم بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وتثبيت الجزائر على طريق التنمية الشاملة والمستقلة وفق الأهداف الآتية:

- استثمار مياه الري؛
- إنشاء صناعة حقيقية قادرة على تحقيق حاجات المجتمع؛
- رفع المستوى الثقافي والتقني؛
- تحقيق معدل نمو عال وسريع يصل إلى 09 في المائة سنوياً.

ج) المخطط الرباعي الثاني(1974_1977م):والذي ركز على الإستثمارات الضخمة لتكثيف نسيج الاقتصاد الوطني؛كما ركز على قطاع الهيدروكربونات والصناعات الأساسية وتحسين تقنيات التخطيط.

د) المخطط الخماسي الأول(1980_1984): وما يميز هذا المخطط هو إعادة النظر في الاقتصاد الوطني وتغيير هياكله التي تأسست في المراحل السابقة؛ وقد اهتم المخطط بالقطاعات غير النفطية كالصناعة الخفيفة وتطوير الإنتاج الزراعي..

ه) المخطط الخماسي الثاني(1985_1989م): والذي هدف إلى تحويل المزارع العمومية الإشتراكية إلى مستثمرات فلاحية؛ وقد حدد المخطط أهدافه وفقاً لمجموعة من المقاييس:

- تحقيق معدل تقدم سنوي يصل إلى 3,4 في المائة؛
- توليد فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية نسبة 0,7 في المائة؛
- تحسين حالة التشغيل (زيادة عرض العمل) بنسبة 0,6 في المائة سنوياً؛
- تحسين وضعية استهلاك العائلات بنسبة 2,6 في المائة سنوياً.

3) المرحلة الإنتقالية _ (1989_1998م)

بالرغم من أن الجزائر الوليدة إختارت إقتصاداً مخططاً ومركزاً بشكل قوي حين تمثلت الأهداف الأولى في منح الجزائر استقلالية على الصعيد الإقتصادي باسترجاع ثرواتها الوطنية، إلا أنه سرعان ما تعرضت هذه التوجهات لمعطيات الساحة النفطية سنة

1986م، حيث لم تستطع الدولة تحمل الأعباء المالية المتولدة عن التذبذب الشديد لأسعار النفط؛ وهو ما انعكس على الزيادة الكبيرة في الطلب على العمل والذي زاد ارتفاعه مع النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد منذ الإستقلال، ونتج عن ذلك لجوء الجزائر سنة 1988 إلى صندوق النقد الدولي لتحقيق التوازن في هياكلها وإعداد برنامجاً تجديدياً لضمان الإنتقال من الإقتصاد الإشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق[1]. واعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجاً موسعاً للإصلاحات تدعم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي(الأول 1990/1989، والثاني 1991/1990م) إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994م؛ تلاه اتفاق آخر على المدى المتوسط سمَي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة من 1995م إلى 1998م[2].

ولتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بدأت الجزائر عام2000 في إعادة توجيه اقتصادها من اقتصاد مخطط نحو اقتصاد السوق، وبدءً من حزيران يونيو2000م قامت الحكومة بإدراج إمكانية مشاركة القطاع الخاص في بناء وإدارة البنية التحتية ضمن جدول أعمالها الإقتصادي وذلك لتعويض النقص في البنية التحتية، وتم وضع أول البرامج تحقيقاً لهذه الغاية بالإشتراك مع البنك الدولي وركز على قطاعات النقل والمياه والبريد والإتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة..[3].

4) مرحلة الإنعاش الإقتصادي _(1999_2014)

يتجسد برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي ينسب إلى السيد عبد العزيز بوتفليقة في مراحل إستراتيجية ثلاث:

---

[1] _مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(مينا فاتف)، تقرير التقييم المشترك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب_الجزائر_ 1 ديسمبر2010، ص15

[2] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة– الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/نقطة الإرتكاز الوطنية الجزائر نوفمبر 2008 ص122

[3] _المفوضية الأوروبية_مشروع النقل الأورومتوسطي–العقد الرئيسي الدراسة المحدودة حول مشاركة القطاع العام والخاص في قطاع النقل، ديسمبر 2008م ، متوفر على الموقع: http://euromedtransport.org

- **برنامج الإنعاش الإقتصادي PSRE(2001_2004)**،وخصص له 525 مليار دينار جزائري(07 مليار دولار أمريكي) ؛
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSC وكذا برنامجي الجنوب والهضاب (2005_2009)**[1]؛ وخصص لهذه البرامج ما يناهز **200 مليار دولار أمريكي**،خصصت أساساً لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها؛والتخفيف من المشاكل المتعلقة بالموارد المائية؛ وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية؛ والتكفل بالإحتياجات المتزايدة لقطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي؛ وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.
- **البرنامج الخماسي(2010_2014)**[2]، والذي يعد أضخم برنامج يطبق في الجزائر منذ حصولها على الإستقلال وقد رصد له ما يربو على 21,214 مليار دينار؛ ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

وفي كل الأحوال فإن الاقتصاد الجزائري كغيره من إقتصادات الدول العربية عرف منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة, فبعد الاستقلال قامت الجزائر بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة, وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة امتصت عدداً لا بأس به من اليد العاملة, إذ بلغت نسبة البطالة حوالي 13,88% سنة 1983م, وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه

---

[1]_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،مرجع سابق ص138

[2]_للإطلاع على **البرنامج الخماسي لفترة 2010_2014** يمكن الرجوع إلى:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ملحق بيان السياسة العامة**– مصالح الوزير الأول أكتوبر2010م، ص37إلى70.متوفر بشكل أكروبات على الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz

سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري, معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك, غير أن الأزمة البترولية لسنة 1986م كان لها الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري حيث كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي, ورغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمسَ علاقات التشغيل, وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الإستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994م, ومنه أصبحت هذه المؤسسات مزمنة وغير منتجة ومتخمة بالعمل, وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت بنسبة 29,2 % سنة 1999م, غير أن عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا قويا للسياسة المالية والتشغيلية, حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعل من أهمها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات القليلة الماضية[1].

ومع كل هذا فإن الاقتصاد الجزائري لا زال لحد الآن تسيطر عليه موارد النفط والغاز حيث تمثل 98 في المائة من صادرات البلاد_بحسب نشرة صندوق النقد الدولي2011_ ويمثل قطاع الهيدروكربونات حوالي 40_45 في المائة من مجموع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونحو ثلثي إيرادات الموازنة, ومن السمات البارزة أن للدولة دور المهيمن في الاقتصاد, فنجد أن القطاع العام يمتلك **90 في المائة** من بنوك البلاد, وشركة الهيدروكربونات(سوناطراك) مملوكة للدولة, والإنفاق الحكومي يستحوذ على ثلثي إجمالي

[1]_شيبي عبد الرحيم, شكوري محمد, البطالة في الجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية،ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي حول"أزمة البطالة في الدول العربية 17_ 18 مارس 2008م "القاهرة , ص02-03

الناتج المحلي من غير الهيدروكربونات,وحتى الاقتصاد الكلي الجزائري الذي حقق أداء قويا في السنوات الماضية كان بفضل أسعار النفط المرتفعة نسبياً؛ وبدرجة أقل انتهاج الجزائر لسياسات إقتصادية كلية رشيدة تمكنت من خلالها من تحقيق نمو قوي وتخفيض حادَ في الدين العام والخارجي؛واستطاعت الجزائر أيضا تحويل قدر كبير من الإحتياطات الخارجية وموارد الموازنة إلى صندوق مخصص لضبط إيرادات النفط, مما ساعد على حماية البلاد من مغبة انخفاض أسعار الهيدروكربونات العالمية عام 2009م[1], كل هذه التطورات أسست لنهج جديد في الحكامة والتسيير والمأسسة يربط ما بين النجاعة الإقتصادية والمحافظة على البيئة والمجتمع في ظل الأدبيات الجديدة للإستدامة وتكييفها مع الوضع الجزائري.

مبحث ثان: مؤشرات الهيكل الإقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر

أدى الغموض والاتساع الكبير لمفهوم التنمية المستدامة إلى ضرورة وضع مؤشرات علمية يستعان بها في قياس درجة الإستدامة في مجال الإقتصاد والبيئة والسياق الإجتماعي وكذا تعزيز القدرة المؤسسية، ومن هنا تم ابتكار هذه المؤشرات لتسهيل مهمة صانعي القرار بأدلة إرشادية تقيس حالة التقدم الراهنة واتجاهات التنمية ونقاط الضغط وآثار التدخلات عن أنشطة الماضي، ومعرفة إلى أين وصلنا واتجاهاتنا المستقبلية صوب التنمية المستدامة[2]. لذا يمكن لصانع القرار الجزائر أو محلل السياسة العامة الجزائرية في هذا المجال الإستعانة بتلك المؤشرات لمعرفة مدى تقدم وزارات وأجهزة الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات الإقتصادية والإجتماعية

---

[1] _صندوق النقد الدولي،نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية–الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل 26 يناير 2011م, ص 02 . متوفرعلى الموقع:

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/.../INT012611Aa.htm

[2] _ دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين، **مرجع سابق**، ص175

والبيئية والمؤسسية؛ وتقييم الوضع الراهن بما يمكن من التعرف على مدى التقدم الحاصل صوب تحقيق التنويع الإقتصادي وتحقيق الإستدامة للموارد الإقتصادية.

هذه المؤشرات الإقتصادية ترتبط بالهيكل الإقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإستثمار الإجمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ والميزان التجاري للسلع والخدمات؛ ومجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ وصافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،يضاف إلى ذلك المؤشرات المتعلقة بأنماط الإنتاج والإستهلاك والمتعلقة بحصة الفرد من الإستهلاك السنوي للطاقة؛ وكثافة استخدام الطاقة؛ وإجمالي النفايات المتولدة؛ وتوليد النفايات الصلبة.

ولعل أهم المؤشرات الدالة على التماسك الإقتصادي نجد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد انتقل متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 1,500 دولار سنة 1995م إلى 3,133 دولار سنة 2005م ووصل إلى 5,381 دولار محققاً نسبة نمو قدرها 19,5 في المائة في الفترة الممتدة من2010_2011م فقط[1]،وهي النسبة التي تفوق0,1 في المائة المحُققة(1975_2005م) وحتى النسبة المحققة في الفترة الممتدة (1990_2005) والمقدرة بـــ1,1 في المائة كمعدل نمو سنوي للناتج الإجمالي للفرد الجزائري[2]. وقد احتلت الجزائر بهذا الترتيب التاسع عربياً_حسب مجلة فوربس_في قائمة أغنى الدول العربية حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011م[3]،

---

[1]_ صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012، مرجع سابق؛ ص 24

[2]_برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية،شركة كركي للنشر، بيروت (قريطم) لبنان ص 247 2009 متاح على موقع البرنامج: www.arab-hdr.org و www.undp.org/rbas

[3]_ يمكن الإطلاع على الخبر على موقع المجلة العالمية فوربس – الشرق الأوسط– على الرابط:
http://www.forbesmiddleeast.com/details.php?list=31&row=1386

الجدول رقم(03): مؤشرات تتعلق بنصيب الفرد والإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي

	1990	2000	2005	2009	2010	2011
نصيب الفرد ن م إج (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	.....	6,603(2004)	7,062	.....	.....	7,658
نصيب الفرد ن م إج (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	1,500((1995	1,801	3,133	3,919	4,501	5,381
حصة الإستثمار(من ن م إج)%	.....	30,4 (2002)	30,1	46,7 بمعدل نمو %2,3	41,4 بمعدل نمو %4,2	%36,1 بمعدل نمو 9%
صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(من ن م إج)%	0,1	1,1	.....	1,5	.....	1,0

المصدر: مجموعة تقارير دولية وإقليمية*

ويجب أن ننوه هنا إلى أن هذا التحسن الكبير في نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي كان تحصيل حاصل للنمو الموجب للناتج المحلي الإجمالي الناجم عن عوائد طفرة الإيرادات النفطية المسجلة في العقد الأول من القرن العشرين.

---

* _ **هذه التقارير هي:**

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2006: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، ترجمة euroscript Luxembourg S.à r.l، القاهرة MERIC 2006 .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007م محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، شركة كركي للنشر، بيروت – لبنان، 2008 . متاحة على موقع البرنامج: http://hdr.undp.org
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: :الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)،الولايات المتحدة الأمريكية 2010.متاح على: http://hdr.undp.org
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2011: الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)،الولايات المتحدة الأمريكية 2011. متاح على: http://hdr.undp.org
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2013_نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع؛ ترجمة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) كندا 2013. متاح على:http://hdr.undp.org
- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2012م .
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2010م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة2010م، ص26
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2006م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2006م ص 27
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2003م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2003م ص 10

أما ما يتعلق بحصة الإستثمار من الناتج المحلي _ ومن خلال الجدول(22)_ يتضح لنا أن الجزائر تبوأت خصوصاً منذ سنة 2000 صدارة البلدان العربية في هذا المجال، حيث ارتفعت مساهمة الإستثمار الإجمالي في هذا البلد من 30,4 في المائة سنة 2002م إلى 46,7 في المائة سنة 2009م ثم لتعاود بلوغ نسبة 36,1 في المائة سنة 2011م؛ وهو معدل مقبول بالنسبة إلى باقي بلدان المنطقة العربية، وتعزو بعض التقارير الدولية والإقليمية هذا الإرتفاع النسبي في معدلات نمو الإستثمار في الجزائر إلى زيادة الإنفاق الإستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط بها وتسجيلها معدلات ادخار محلي مرتفعة أيضاً، وهو ما انعكس على توسع الإستثمار في القطاع غير النفطي بشكل كبير[1].

الجدول(04): الميزان التجاري للجزائر

	1990	2005
الصادرات من البضائع والخدمات% من ن م ج	**23**	**48**
الواردات من البضائع والخدمات % من ن م ج	**25**	**23**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م، مرجع سابق ص 249

وعلى الرغم مما حققته الجزائر من نتائج إيجابية على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض القطاعات كالمحروقات إلا أنها لم تستفد بعض الصناعات المتعلقة بالكيمياويات والبتروكيمياويات والصناعات التحويلية بصفة عامة من العوائد الإيجابية لهذه الإستثمارات الأجنبية من حيث إحداث مناصب شغل ونقل التكنولوجيا والمعارف العملية وتطوير مشاريع صناعة تحويلية قصد تنويع الصادرات الجزائرية[2].

[1]_أنظر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010م، مرجع سابق ص28

[2]_المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2009_2010 المغرب 2010 ص87 متوفر على موقع المنظمة: www.aidmo.org/

الشكل(15)

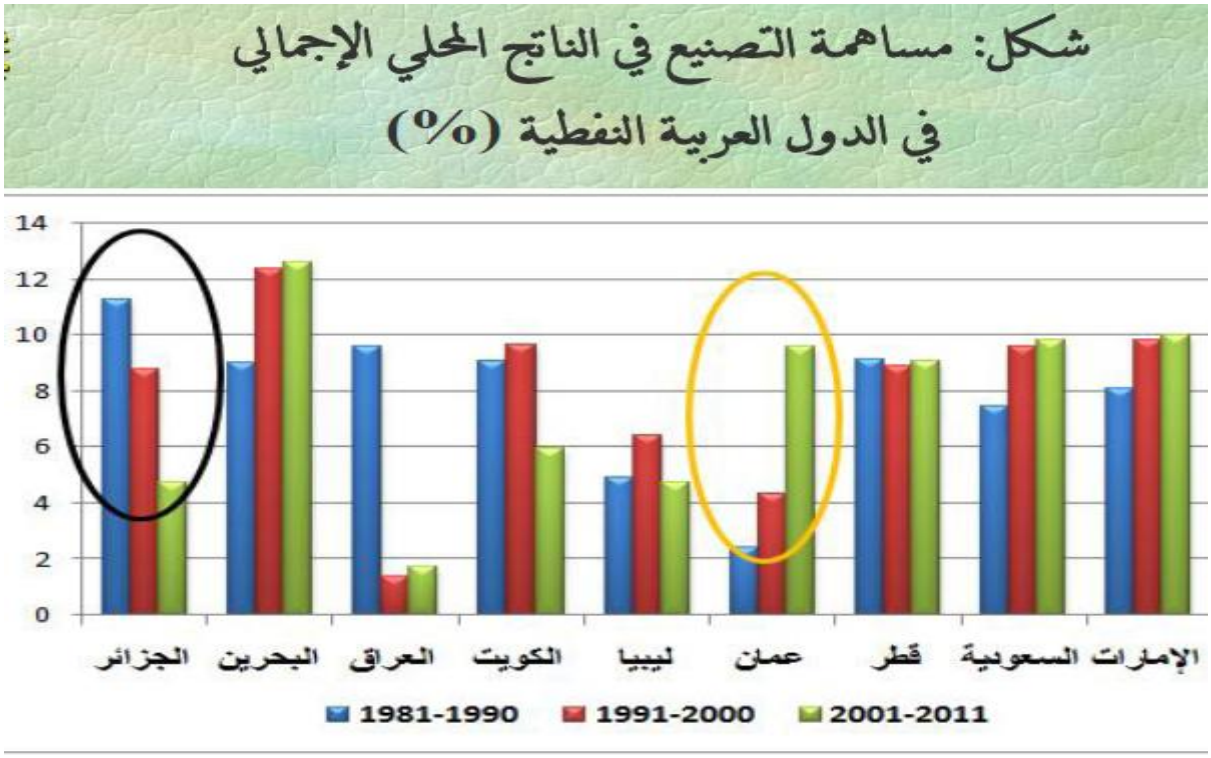

المصدر:المعهد العربي للتخطيط،سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

وما يلاحظ من الشكل هو تهاوي نسبة التصنيع في الجزائر مثلاً من 11% في الفترة 1981م–1990م لتصل إلى09% في الفترة 1991–2000م وصولاً إلى أدنى مستوياتها 05% من 2001–2011م. أما ما يتعلق بمؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات فتظهر الأرقام من خلال الجدول إرتفاعاً واضحاً لنسبة الصادرات من 23 في المائة سنة 1990 إلى 48 في المائة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005م، في الوقت ذاته انخفضت نسبة الواردات من 25 في المائة سنة 1990 لتصل إلى 23 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005م،وهو ما حقق فائضاً واضحاً في الميزان التجاري في الفترة الأخيرة، وقد واصلت صادرات الجزائر استقرارها في معدلات مرتفعة سنة

2011م _بحسب التقرير الإقتصادي الموحد 2012_إذ قدرت بـــ45,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[1].

إن هذا الأداء الجيد للصادرات يعزى هو أيضاً إلى الإرتفاع المستمر لأسعار النفط العالمية حيث بلغت نسبة صادرات النفط والغاز حوالي 97,5 في المائة من إجمالي الصادرات الكلية عام 2008 مثلاً.

الجدول(05): تطور الصادرات الجزائرية

تطور الصادرات الجزائرية (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 07/08	اهمية نسبية
محروقات	23,988	1,548	45,572	53,608	59,303	77,192	30	98
الصادرات غير النفطية	477	660	910	1,185	1,312	1,954	49	2.5
مواد غذائية	47	66	67	73	92	121	32	0.2
مواد أولية	49	97	134	195	153	340	122	0.4
مواد نصف تامة	316	432	651	828	988	1,390	41	1.8
تجهيزات صناعية	29	50	38	44	44	69	57	0.1
مواد الاستهلاك	35	15	20	44	34	34	0	0.0
إجمالي الصادرات	24,465	32,208	46,482	54,793	60,615	79,147	31	100

المصدر: البنك المركزي الجزائر

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2009_2010 مرجع سابق ص 85

[1] _ صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012، مرجع سابق؛ ص167

الشكل(16)

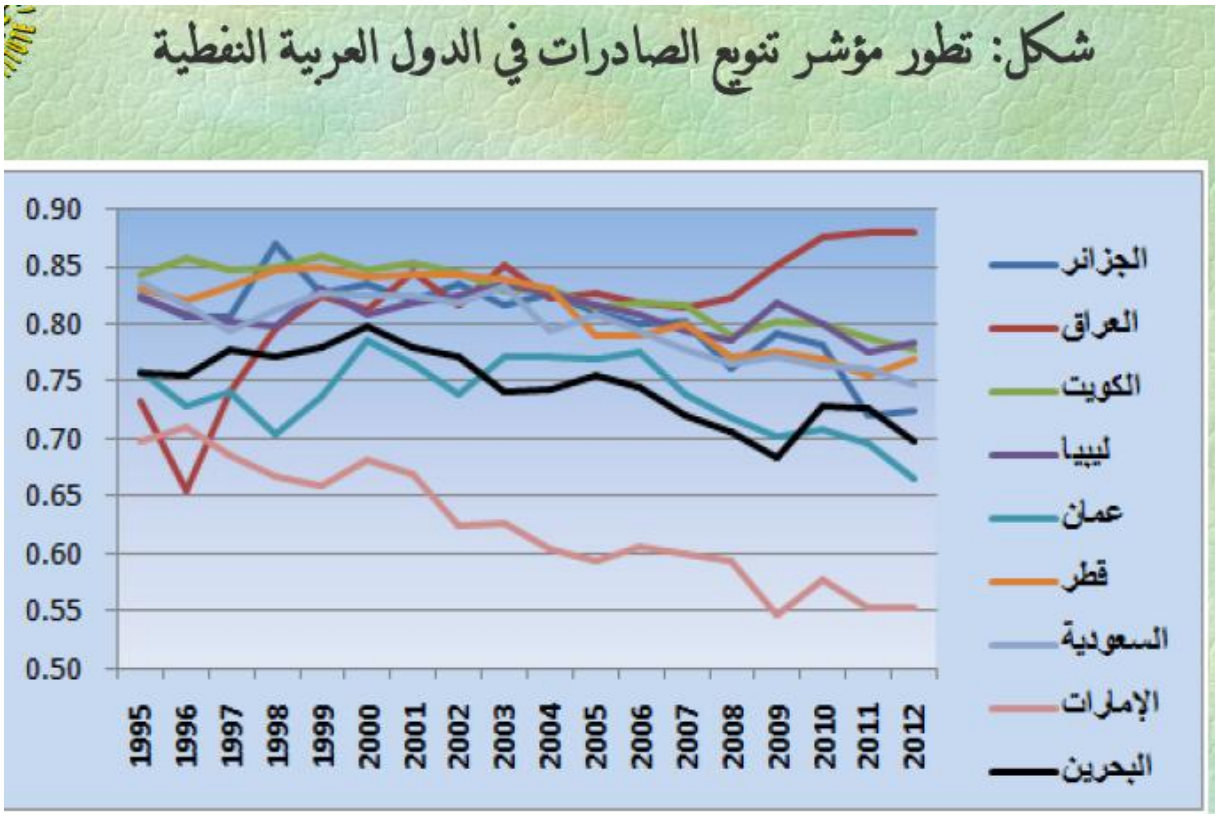

المصدر:المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية، مرجع سابق

وتشير مؤشرات تنويع الصادرات إلى أن الجزائر لا زالت أبعد ما تكون عن تنويع صادراتها؛ ويوضح الشكل(16) أعلاه أن مؤشر تنويع الصادرات الذي بلغ 0,83 منتصف التسعينات وبالرغم من ارتفاعه في نهايتها بوصوله إلى 0,88 إلا أنه عاود الإنخفاض الحاد حتى وصل إلى أدنى مستوياته سنة 2012م ببلوغه 0,72 وهي نسبة متدنية تؤشر إلى ضعف التنويع الإقتصادي.

ففيما يتعلق بالصادرات غير النفطية فهي في المقابل ضعيفة(إذ بلغت 1,9 مليار دولار عام 2008) وهو ما نسبته 2,5 في المائة من إجمالي الصادرات من نفس السنة؛ ونجد من بين هذه الصادرات المنتجات الزراعية المصنعة (التمور،زبدة الكاكاو، المياه المعدنية، المواد الدهنية) ونصف المصنعة(المذيبات،والأمونيا،والميثانول) الموجهة أساساً إلى أوروبا[1]

[1] _ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2009_2010 مرجع سابق ص ص 84-85

الجدول(06): المديونية في الجزائر

	2000	2004	2007	2009	2010	2011
إجمالي الدين العام الخارجي(مليون دولار)	25,261,0	20,600,0	5,795	5,687	5,681	4,405
نسبة الدين العام الخارجي إلى ن م إج%	46,2	24,3	4,3	4,1	3,5	2,2
إجمالي خدمة الدين العام الخارجي(مليون دولار)	4,500,0	3,028,2	1,431	1,000	767,0	618,0
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات%	19,9	8,9	.....	.....	1,1	0,7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2005م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2005م

_ صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012، مرجع سابق

أما ما يتعلق بمؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وباعتبار الديون أكبر عائق تجاه تحقيق التنمية المستدامة فقد عمدت الجزائر في مطلع الألفية مع مبشرات التحسن في الوضعية المالية الخارجية بفعل ارتفاع عائدات المحروقات إلى تخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها، لاسيما من خلال الدفع المسبق للدين الخارجي منذ 2004م[1]، وبالفعل فقد تراجعت المديونية العامة الخارجية للجزائر بنسبة 22,5 في المائة لتنخفض من 20,6 مليار دولار سنة 2004م لتصل إلى 4,4 مليار دولار عام 2011م في ضوء اتباع الجزائر سياسة تقليص الإعتماد على الإقتراض الخارجي والتي بدأت تطبيقها عام 2004 بعد ارتفاع عوائد الصادرات النفطية[2].

ومن جهة أخرى يجرنا الحديث عن المؤشرات المتعلقة بأنماط الإستهلاك والإنتاج إلى تقصي المؤشرات المتعلقة باستخدام الطاقة وكذا مؤشرات توليد النفايات بمختلف أنواعها.

وقد شهدت معدلات استهلاك الطاقة في الجزائر عام2011م حين وصلت إلى680 ألف برميل مكافئ نفط يومياً بمعدل6,8 برميل مكافئ نفط نصيب الفرد من هذا الإستهلاك السنوي للطاقة، وهي نسبة أقل بكثير حتى من المتوسط العام لمعدل استهلاك الفرد من

[1] _الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،مرجع سابق ص122

[2] _ صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012، مرجع سابق ص197

الطاقة في الدول العربية عام 2011م البالغ11,5 برميل مكافئ نفط(ب.م.ن). وعلى غرار باقي الدول العربية يتأثر استهلاك الطاقة في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، ومستويات أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلك النهائي، غير أن العامل الأساسي الذي كان وراء زيادة استهلاك الطاقة عام 2011م هو عودة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي العامل الديمغرافي في المرتبة الثانية من جهة تأثيره على استهلاك الطاقة، وفي الوقت عينه لم تسجل زيادات ملموسة في أسعار الطاقة في السوق المحلية بالجزائر على غرار باقي الدول العربية[1]. وتعتبر المصادر البترولية هي المصادر شبه الوحيدة المتوفرة في الجزائر على غرار باقي دول المنطقة العربية التي تسد مصادر النفط والغاز فيها 98,3 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية عام 2010م[2].

وما ينبغي ذكره هنا أن الجزائر هي بلد غازي في المقام الأول وبلد نفطي في المقام الثاني، ويشكل الغاز الطبيعي مثلاً62 في المائة من إنتاج الهيدروكربون(المحروقات) في الجزائر وتبلغ الكميات مسوقة منه (الإستهلاك الداخلي والتصدير) نحو81 مليار م^3[3]. كما أن 94,5 في المائة من الطاقة الكهربائية في الجزائر يتم استمدادها من الغاز الطبيعي،في حين تأتي الطاقة المائية بنحو5 في المائة؛ أما الطاقة الشمسية فتمثل0,5 في المائة، مع وجود إرادة سياسية لرفع مساهمة المصادر المتجددة في رصيد الكهرباء الوطنية إلى ما يقارب 6 في المائة عام 2015[4].

---

[1]_منظمة الأقطار المصدرة للنفط(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون 38 (2011)،الكويت مايو 2012م، ص ص 70 _75

[2]_منظمة الأقطار المصدرة للنفط(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون37(2010)،الكويت2010م ص72

[3]_منظمة الأقطار المصدرة للنفط(أوابك)،شركات بترولية– سوناطراك رافعة الإقتصاد الجزائري،النشرة الشهرية السنة 35 العدد 07 يوليو2009م، ص ص 26_27

[4]_أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء جامعة الدول العربية،الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010_2030م)، مرفق مع قرارات القمة العربية التنموية:الإقتصادية والإجتماعية_الدورة الثالثة،مرجع سابق ص ص 111_110

الجدول(07) : استهلاك الطاقة في الجزائر(2000_2010م)

	استهلاك الطاقة في الجزائر (ألف برميل مكافئ نفط/يوم)	معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الجزائر (برميل مكافئ نفط/ سنة)	كثافة استخدام الطاقة* (كيلوغرام مكافئ نفط لكل دولار أمريكي معادل القوة الشرائية)
2000	602	6,8	0.164565
2004	655	6,8	0.142893
2006	551	6,0	0.139867
2007	576	6,2	0.140412
2009	625	6,7	.....
2010	645	6,6	.....
2011	680	6,8	.....

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(فرع الجزائر)،الإحصاءات العربية(الجزائر_الطاقة_) على الرابط:

http://www.arabstats.org/country.asp?cid=5&ind=575&gid=7&sgid=32

وفي كل الحوال فإن إن تنويع الاقتصاد الجزائري ينبغي أن يكون الركيزة الإستراتيجية للسياسات الكلية الاقتصادية في الجزائر في قادم الأيام, وقد بدأت الحكومة الجزائرية بتدارك الأمر بتحسينها للبنية التحتية, والتوسع في إتاحة الخدمات مثل (الإسكان والمياه والطاقة والرعاية الصحية...)وتكوين قوة عاملة ماهرة, وصاحبت هذه الخطوات سلسلة من التدابير لزيادة فرص الحصول على الائتمان أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة وتيسير زيادة الأعمال لكن هذا الجهد يستغرق وقتا حتى يثمر, فصادرات الجزائر اليوم هي الأقل تنوعاً في العالم إذا ما قورنت بغيرها من البلدان المنتجة للنفط, وسوف يعتمد مستقبل الاقتصاد في المدى الطويل على نجاح الحكومة في تحسين مناخ الأعمال بما يتيح للمشروعات الجديدة أن تظهر وتنمو وتستفيد من هذه البنية التحتية والاستثمارات

---

* **_ كثافة الطاقة: استعمال الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (كيلوغرام من مكافئ النفط لكل دولار أميركي معادل القوة الشرائية)** :استعمال الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي هو مكافئ النفط من استعمال الطاقة معادل القوة الشرائية من الناتج المحلي الإجمالي. أما معادل القوة الشرائية من الناتج المحلي الإجمالي فهو الناتج المحلي الإجمالي محولا إلى دولارات دولية باستخدام معدلات القوة الشرائية. وللدولار الدولي نفس القوة الشرائية من الناتج المحلي الإجمالي التي يمتلكها الدولار الأميركي في الولايات المتحدة.

الاجتماعية الضخمة, وفي الأخير إذا ظل الاقتصاد الجزائري على ما هو عليه شديد الاعتماد على الهيدروكربونات بعيدا عن التنويع, فسوف يبقى معرضاً للصدمات السلبية الناجمة من تذبذب أسعار النفط وبالتالي لن يتمكن من إنشاء فرص العمل الكافية, والتاريخ يقدم دروسا في هذا السياق, فقد اضطرت الجزائر إلى تخفيض الإنفاق العام في منتصف ثمانينات القرن المنصرم حين تعرضت لهبوط كبير في أسعار النفط, وتسبب هذا بدوره في ظهور مشكلات اجتماعية وكان من العوامل التي أدت إلى العقد الضائع في التسعينات وإلى عدم الاستقرار السياسي, وقد تراكمت موارد مالية كبيرة في العشرية الأخيرة بفضل السياسة الاقتصادية الرشيدة لعبد العزيز بوتفليقة, وسوف تساعد هذه الموارد في تخفيف الخطر, لكن مع الاقتناع بقاعدة مهمة وهي أن الهيدروكربونات تجلب الثروة وليس الوظائف, وبدون نمو قوي في القطاعات الأخرى يمكن أن تستمر حالة السخط واللاإستقرار بين المواطنين بسبب ارتفاع البطالة([1]) .

مبحث ثالث: سياسات الإنعاش والتنويع الإقتصادي في الجزائر

منذ مطلع الألفية الجديدة عكفت الجزائر على انتهاج طريق استعادة السلم والأمن وتدارك التأخر الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية؛ وقد كان لعوائد المحروقات أثراً واضحاً في نقلة تنموية تبنتها الإرادة السياسية الحاكمة في هذه الفترة وأُطلق عليها برنامج الإنعاش الإقتصادي بمراحله المختلفة* وهو البرنامج الذي مكن الجزائر من

---

[1] _ نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية, نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية , الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل , 26 يناير 2011م ., ص 04 .

* _ **يتجسد برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي ينسب إلى السيد عبد العزيز بوتفليقة في مراحل إستراتيجية ثلاث:**

– برنامج الإنعاش الإقتصادي PSRE(2001_2004)وخصص له 525 مليار دينار جزائري(07 مليار دولار أمريكي)؛

– البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSC وكذا برنامجي الجنوب والهضاب(2005_2009) خصص له ما يناهز 200 مليار دولار أمريكي، خصصت أساساً لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها؛ والتخفيف من المشاكل المتعلقة بالموارد المائية؛ وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق

تسريع وتيرة لنمو الإقتصادي وبعث حركية الإستثمار والنمو من خلال الإعتماد على نهج الإستدامة والتنويع سبيلاً لبلوغ الأهداف الإقتصادية والمجتمعية في الجزائر الجديدة.

1) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2025)؛

تتأسس التهيئة السياحية في الجزائر على القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والذي جاء ليحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها، وهو يهدف بهذا إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل [1]:

- ترقية الإستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛
- إدماج مقصد "الجزائر" ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية؛
- إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والإستقبال؛
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والإستجمام والتسلية؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي؛
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية؛
- تثمين التراث السياحي الوطني.

بالسكن والحصول على الرعاية الطبية؛والتكفل بالإحتياجات المتزايدة لقطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي؛وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.

– البرنامج الخماسي(2010_2014) والذي يعد أضخم برنامج يطبق في الجزائر من حصولها على الإستقلال وقد رصد له ما يربو على 21,214 مليار دينار؛ ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

[1]_الجريدة الرسمية العدد 11، **قانون رقم 03-01** مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ17 فبراير سنة 2003م، **يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**، ص 04 إلى 08

الشكل(17): موقع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT) في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025)

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) ص 12 المجلد الأول متاح على:

http://www.mta.gov.dz/site_relooke/fichiers/sdat/ar/livre%2001.PDF

ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(*SDAT2025)الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر، وهو مخطط يحدد نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية على

المدى القصير(2009م)، والمدى المتوسط(2015م)، والمدى الطويل(آفاق 2025م) في إطار التنمية المستدامة.

والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025) الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي،العدالة الإجتماعية،الفعالية الإقتصادية والدعم الإيكولوجي في أطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة مقبلة.(الشكل17) ويمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات، وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي 2025م، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر،ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خياراً بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل مورداً بديلاً للمحروقات لكونها مصدراً آيلاً للنضوب. لذا فإن م.ت.ت.س المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات والتشاور الواسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، ولتحقيق أهداف المخطط الإستراتيجي كان لابد من برنامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهري للإستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية آفاق2025م.

ويتكون التقرير العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2025) من ستة مجلدات:[1]

I. المجلد 1: تشخيص السياحة الجزائرية؛ وتعالج:

[1]_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، جانفي 2008. المجلدات متوفرة على الموقع: http://www.mta.gov.dz/site_relooke/ar/SDAT.php

1) المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية(SNAT 2025)كمرجع للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2025).

2) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2025) توقع الرهانات في عشرين سنة (الموقعة؛ الأوراق الرابحة؛ الرهانات؛ التحديات؛ الأهداف والمسعى).

3) عن السياق الدولي:السياحة العالمية(SDAT 2025):السياق؛ الأسواق؛ العرض والطلب؛ العناصر؛ التطور؛ التطلعات).

4) عن دراسة السوق الجزائرية.

5) حالة الأماكن تشخيص السياحة الجزائرية (مكانة السياحة؛ الأثر؛ نقاط القوة؛ النقائص؛ الفرص؛ التأطير والتنظيم).

6) العرض السياحي الوطني بالأرقام.

7) الطلب السياحي الوطني والدولي للسياحة العصرية (الإتجاهات؛ الرغبات وباعثو اهتمام الزبائن).

8) الأسواق الرئيسية المنافسة للسياحة الجزائرية(الأسواق المستهدفة).

9) الأسواق الرئيسية المستهدفة للسياحة الجزائرية.

II.المجلد2:الحركيات الخمس وبرامج العمل السياحية ذات الأولوية المخطط الإستراتيجي: وتناول الكتاب الثاني الحركيات الخمس وبرامج العمل السياحي ذات الأولوية والتي تعتبر الأساس الجوهري للاستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية 2025:

1) الحركية رقم1: مخطط وجهة الجزائر.

2) الحركية رقم 2:الأقطاب السياحية السبعة للامتياز(POT)، الواجهات الرمزية الناشئة للوجهة الجديدة للجزائر؛

3) الحركية رقم 3: مخطط نوعية السياحة (PQT)؛

4) الحركية رقم 4: الشراكة العمومية والخاصة؛

5) الحركية رقم 5: مخطط التمويل.

وستشرع برامج العمل السياحية ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008م في تفعيل التحول السياحي للجزائر بواسطة مضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز"POT" أو القرى السياحية الأولى للامتياز(VTE) المدرجة كمشاريع ذات أولوية ذات أولوية وكروافع للانطلاق السياحي ابتداء من2008م مدعمة بمخطط تسويق واتصال؛ مخطط النوعية(PPM)؛ الشراكة العمومية والخاصة(PPP) ومرافقة مالية.

ويتعرض المخطط التوجيهي في هذا السياق إلى الأهداف المادية والنقدية للمخطط في مرحلته الأولى (2008–2015) والمشاريع ذات الأولوية لنفس المرحلة (القرى السياحية للامتياز–الحظائر البيئية والسياحية– مراكز العلاج الصحة والرفاهية).

III. المجلد 3:أقطاب الإمتياز السياحية(POT)وقرى الإمتياز السياحية(VTE)؛هذه الأقطاب هي:

1) القطب السياحي للامتياز شمال شرق (POT.N.E)؛
2) القطب السياحي للامتياز شمال وسط ش.و(POT.N.C)؛
3) القطب السياحي للامتياز شمال غرب ش.غ (POT .N.O)؛
4) القطب السياحي للامتياز جنوب شرق"الواحات" (POT.S.E)؛
5) القطب السياحي للامتياز جنوب غرب(توات /قورارة) (POT .S.E)؛
6) القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير"الطاسيلي ناجر" (POT.G.S)؛
7) القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير"الهقار" (POT .G.R).

ويعالج الكتاب في هذا السياق (تقديم القطب؛ المنجم والقوى الحقيقية للقطب؛الطبيعية الرئيسية؛ الطبيعة القانونية؛ الأهداف المتوخاة؛ المشاريع القائمة والجارية؛ الجذب والتحول السياحي) .

IV. المجلد 4: تنفيذ وإنجازات م.ت.ت.س(SDAT 2025)المخطط العملياتي؛ ويتناول:

1) الإدارة الجديدة للسياحة؛

2) إدارة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"؛

3) الشروع(L'amorçage) في المشاريع ذات الأولوية للاستثمار السياحي؛

4) تنظيم وتأطير النشاط السياحي؛

5) ضرورة وضع جدول تقييم للتنمية المستدامة؛

6) مرافقة تحول الجزائر إلى بلد سياحي؛

7) أجندة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025" خارطة الطريق.

V. المجلد 5: المشاريع السياحية ذات الأولوية؛ وتعالج أربعة مواضيع:

1) إنطلاق م.ت.ت.س "SDAT 2025"؛

2) الفنادق الجديدة؛

3) القرى السياحية للامتياز؛

4) الحظائر الإيكولوجية والسياحية؛

VI. المجلد 6: خلاصة عامة لـــ م.ت.ت.س (SDAT 2025).

وفي جميع الحالات فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"SDAT 2025" جاء نتيجة لتشاور وحوار مجتمعي واسع؛ إذ ضم جميع المتعاملين في السياحة(مستثمرون؛مرقون؛ وكالات الأسفار؛ مرشدون؛ أصحاب الفنادق والمطاعم والدواوين؛ الحركة الجمعوية؛ الجماعات المحلية)،كما أنه بنظر إلى السياحة ليس باعتبارها فرعاً ولا قطاعاً للنشاط بل باعتبارها صناعة فتية توفق بين برقية السياحة والبيئة، ويؤكد المخطط أن السياحة ليست خياراً بالنسبة للجزائر بل إنها ضرورة وطنية مثمنة للتراث الوطني والثقافي ومحركة للتمو المستدام. ويؤخذ عليه بعض النقائص كإهمال البعد العربي للجزائر مثلاً في التكامل المجالي.

2) التنمية الفلاحية المستدامة(SDAR)كمدخل لتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر؛

ترتبطإستراتيجية الجزائر للتنمية الفلاحية المستدامة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(التجديد الفلاحي والريفي PNDAR) والذي هو إستراتيجية شاملة تعبر عن أجندة وزارة الفلاحة الجزائرية الهادفة إلى النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر كما أنه إستراتيجية مهيكلة في سياق سلسلة من البرامج الهادفة والمتكيفة مع المناخ الحاصل في الجزائر[1]. ويتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية:[2]

- تكييف أنظمة الإنتاج ؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي واستغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة؛
- تحسين الإنتاج وإنتاجية الفلاحين؛
- تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي؛
- تثمين الإنتاج الفلاحي؛
- المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها؛
- استصلاح الأراضي؛
- التشجير وإعادة التشجير ؛
- مكافحة التصحر؛
- تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية ؛
- تنمية الفلاحة الجبلية ؛
- تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه السهبية؛

---

[1] _Ministère de l’agriculture, **plan national de développement agricole Année 2** , Agenda 2002 , édition du ministère de l’ agriculture.

[2] _الجريدة الرسمية للجهورية الجزائريةالعدد46، **قانون رقم 08-16** مؤرخ في أول شعبان 1429هـ الموافق 3غشت 2008م **يتضمن التوجيه الفلاحي**، ص07

وتستهدف إستراتيجيات التجديد الفلاحي في الجزائر تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع، وهو أمر يتم تنفيذه عن طريق مجموع أدوات أهمها وحدات الإستبيان الحلقية؛ ومراكز الإمتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)، والمهارات والبنيات التحتية، والتكوين[1].

وترتكز التنمية الفلاحية في الجزائر على الأساس التشريعي **للقانون رقم 08-16 الذي يتضمن التوجيه الفلاحي** وهو النص الذي يهدف إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتثمين وظائفها الإقتصادية والبيئية والإجتماعية وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الإقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة خصوصاً في العالم الريفي. ويرمي قانون التوجيه الفلاحي إلى مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته،مع ضمان حماية الأراضي والإستعمال الرشيد للمياه ذات الإستعمال الفلاحي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيداً اقتصاديا واجتماعيا ومستداماً بيئياً، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الإجتماعية وترقية الوسط الريفي؛

---

[1]_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،**التجديد الفلاحي والريفي**، متاح على الرابط: http://www.aoad.org/publications.htm

[2]_الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46، **قانون رقم 08-16** مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 03 غشت سنة 2008، يتضمن **التوجيه الفلاحي** .ص4 إلى15

○ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وفي العموم ترتكز إستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر على خمس محاور أساسية أهمها:[1]

- ترقية البيئة المحفزة للاستغلال الزراعي المتعاملين في مجال الزراعة الغذائية وسياسة الدعم المعتمدة؛
- تطوير أدوات الضبط خصوصاً من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية واسعة الإستهلاك(SYR-PALAC) وتأمين منتجي الثروات (المزارعين والمربين الصناعيين المختصين في الزراعة الغذائية)؛
- إقامة 10 برامج لتكثيف الإنتاج وبرامج متخصصة: الحبوب والحليب والبطاطس والزيت والتمور والبذور والزرع واللحوم البيضاء والحمراء والاقتصاد في الماء والأقطاب الزراعية والتوزيع؛
- عصرنة الإدارة الزراعية وتعزيز المؤسسات العمومية الفاعلة (إدارة الغابات؛ مصالح البيطرة؛ ومصالح الصحة النباتية؛ وتسجيل العلامات).

وضماناً لنجاح هذه الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية والريفية كثفت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الحوار مع سكان الريف وكيفت أدواتها المالية مع خصوصية الأجواء الزراعية والريفية [2].

3) الإستراتيجية الصناعية كمدخل للتنويع الإقتصادي في الجزائر:

منذ مطلع الألفية الجديدة ترتكز الإستراتيجية الصناعية في الجزائر على تعزيز وتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وكذا ترقية وإنعاش صناعات جديدة

---

[1]_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة مرجع سابق ص404

[2]_الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية،(من أجل مشروع التنمية الريفية في جبال تراراس وسبع شيوخ في ولاية تلمسان، المجلس التنفيذي الدورة الثالثة والثمانون روما 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004م ص 03

خصوصاً التحويلية منها؛ لذا فقد تبنت الجزائر برنامجاً إصلاحياً واسعاً يهدف إلى تحويل وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج وضرورة تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة.

1) سياسة الإعتماد على القطاعات الواعدة لإنعاش الصناعة الجزائرية:

في هذا الصدد تم اتخذت مجموعة من التدابير لتشجيع الإستثمارات المتعلقة بالقطاعات ذات إمكانات نمو عالية وهي:[1]

أ) **البتروكيمياويات والأسمدة** إذ تسعى الحكومة الجزائرية في هذا المجال إلى إستغلال موارد الغاز الكبيرة والتي توجد في الجزائر من أجل تطوير مصدر إنتاج البتروكيمياويات ولاسيما البلاستيك والألياف الأخرى، وستتمكن الجزائر من خلال موارد الغاز من التخصص في إنتاج وتصدير اليوريا. وقد أدى ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة إلى استغلال أكثر لاحتياطات الجزائر الهائلة من الفوسفات الموجود في جبل ONK والتي تستغل بشكل كبير(1,5مليون طن سنوياً لتكوين احتياطي من 2مليار طن)، ويجري حالياً تنظيم فرع لاستخراج حامض الفوسفوريك.ومن الفرص المتاحة في هذا المجال إنتاج البلاستيك والراتنجات والألياف النسيجية الأخرى ومشروع لإنتاج اليوريا وإنتاج الأسمدة.

ومن بين المشاريع الجارية للبتروكيماويات نجد أقطاب للقدرة التنافسية في حاسي مسعود ورقلة وغرداية وقسنطينة وعنابة وسكيكدة بالإضافة إلى فتح شركات من قبل الجماعات الأجنبية بشراكة مع شركات محلية ("سوناطراك للأمونيا واليوريا والأسمدة" ، و"بيتروزير لمواد التشحيم") .

ب) **النفط والطاقة والمعادن:** وتعتبر الجزائر ثالث أكبر منتج للنفط بعد نيجيريا وليبيا نظراً لتوفرها على موارد نفطية وغازية هائلة، ولقد تم افتتاح القطاع في التسعينات ويمثل

[1] _المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2009_2010 مرجع سابق ص ص 86_87

قطاع النفط 48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و98 في المائة من عائدات التصدير.ومن المقرر إنشاء العديد من محطات توليد الكهرباء ومضاعفة الشبكة الداخلية لتوزيع الغاز بثلاث أضعاف وذلك من أجل مواجهة الإرتفاع الحاد في الإستهلاك(12 مليار دولار من الإستثمارات خلال الفترة 2000_2010)،كما تهدف الجزائر إلى توفير 6 في المائة من الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول 2015م، وتأمل تطوير استغلال التعدين ولذا فمن الضروري ضخ إستثمارات ضخمة في البنية التحتية. ويجري الآن تنفيذ مشاريع جديدة مثل مشروع المدينة الجديدة لحاسي مسعود وأقطاب القدرة التنافسية للبتروكيماويات والطاقة المتجددة.

ج) **الصناعة الكهربائية والإلكترونية:** إذ تسعى الحكومة إلى تطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظراً لحجم الطلب المحلي وذلك من خلال الإبتكار وتنويع المنتجات، كما تشجع الدولة تنمية الإلكترونيات المتخصصة، ومن فرص الإستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية والأجهزة المنزلية والإلكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة. ولقد جذب هذا القطاع استثمارات شركات دولية مثل "إل جي إلكترونيكس" الكورية؛ و"فيليبس" الهولندية"؛ "وفاكتس" الفرنسية؛ والمجموعة المصرية"السويدي للكابلات"؛ والإماراتية "إلكتروكاب إمارات".

د) **الطب والصيدلة والرعاية الطبية:** تعاني صناعة الأدوية الجزائرية من عجز في تغطية الطلب المحلي حيث سجلت انخفاضاً في معدل النمو بين 1999–2006 وتتزايد وارداتها أكثر فأكثر مثقلة بذلك ميزانية الدولة (1,6 مليار عام 2006). ومن أجل الحد من هذا الوضع تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات الطبية، والهدف من ذلك هو تغطية 65 في المائة من احتياجات الأدوية مع إعطاء الأولوية لتطوير الأدوية الجنيسة.وفي هذا الصدد فإنه من المقرر فتح رأس المال الشركة المحلية

الرئيسية "صيدال" والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر، وتقيم حالياً صيدال شراكات مع مجموعات دولية* من أجل تطوير وإنتاج أدوية جديدة.

ه) قطاع الزراعة والمواد الغذائية: يعتبر هذا القطاع أحد أكبر القطاعات الواعدة في الجزائر، وبالرغم من تراجع هذا القطاع نظراً لعدم كفاية الإستثمار فإن أهم أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية هو الحد من اعتماد الجزائر على الواردات وذلك بتخصيص مبلغ 350 مليار دينار جزائري لهذا الغرض. وتعتزم الحكومة اتخاذ تدابير لخلق التآزر بين الزراعة والقطاع الزراعي الغذائي وكذاالصيد البحري، ومن بين الفرص المتاحة في هذا المجال إنتاج الحبوب والحليب واللحوم البيضاء والبطاطس وزيت الزيتون وتجهيز الفواكه والخضروات وتخزين المنتجات الغذائية الباردة ومنتجات الصيد البحري. ومن المتوقع إنشاء مشروع عشر أقطاب زراعة متكاملة فضلاً عن أقطاب للأغذية والزراعة بالإضافة إلى مشروع تنازل الدولة عن أراض زراعية للقطاع الخاص.

2) البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PNM-PME):

يرجع ظهور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ ديسمبر 2001م والذي هدف إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، وبحسب المادة الرابعة منه فإن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[1]

- تشغل من 01 إلى 250 شخص؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري(2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار؛
- تستوفي معايير الإستقلالية.

---

* _ كالشراكة مع الفرع الفرنسي"هارتمان" والأمريكي"فابرز" والسعودي"آستر" والبريطاني" غلاكسوسميث كلاين"

1 _ الجريدة الرسمية العدد 77، **قانون رقم 01-18** مؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ص 04 إلى 09

الملفت للانتباه هنا أنه وبالرغم من مرور ما يربو على العقد من الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر إلا أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازال يفتقد إلى المأسسة والإستقرار القانوني. وهذا لا يعني أن التشريعات الواعدة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير موجودة، بل المقصود هو تباطؤ عملية التجسيد، هذا فضلاً عن التخوف الذي يلازم السلطات والجزائرية من فتح السوق كلية أمام المستثمر الأجنبي والشركات عابرة القارات لأن ذلك سيقضي على هذه الشركات الصغيرة؛ وهو ما يفرض ضرورة التعجيل برسم إستراتيجية واضحة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل أي تفكير في الدخول إلى السوق العالمي وفتح الأبواب أمام الشركات الكبرى.

لأجل هذا وضعت الحكومة الجزائرية ما يعرف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PNM-PME) ويُعنى هذا البرنامج برفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات التي عبرت عن رغبتها في الإلتزام بهذه المقاربة وتتمتع بشروط أهمها كونها مؤسسات جزائرية تنشط منذ عامين على الأقل، ولا يهم وضعها القانوني؛ وكونها مؤسسات ذات تركيبة مالية سليمة، ويهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة ومستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى مرافقة عدد منها لتحفيزها من أجل تحسين تنافسيتها وذلك بوضعها في مستوى المعايير الدولية للتنظيم والتسيير بهدف تعزيز وتأطير تطورها في المستقبل ضمن بيئة ملائمة. والهدف الوظيفي الذي حدده برنامج تأهيل المؤسسات خلال مرحلة التنفيذ هو إدراج 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ضمن عملية التأهيل المستدامة .

وتتمحور أهم الأعمال المعتزم تمويلها في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:[1]

[1]_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سابق ص 204 إلى 206

المحور 1: الأعمال المستفيدة من رفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهنا نتحدث عن إجراءات رئيسية وإجراءات دعم خاصة، أما عن الإجراءات الرئيسية نجد:

- القيام بالدراسات الإستراتيجية العالمية للتشخيص والتشخيص المسبق؛
- تسطير مخططات رفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اختيرت؛

أما إجراءات الدعم الخاصة فتتمثل في:

- تنفيذ دراسات حالة السوق ؛
- مرافقة إثبات النوعية ؛
- دعم مخططات تكوين عمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم كل ما يخص توحيد المعايير والمقاييس والملكية الفكرية؛
- حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار التكنولوجي والبحث والتطور؛

المحور 2: إجراءات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تنفيذ الدراسات المتعلقة بفروع النشاطات؛
- القيام بدراسة التمركز الإستراتيجي لفروع النشاطات؛
- القيام بدراسات عامة ووافية في كل ولاية؛
- تعزيز القدرات غير المادية للجمعيات المهنية بهدف تعميم وتأطير برنامج رفع المستوى بشكل أحسن؛
- تحسين الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الحصول على القروض البنكية وتقديم الدعم المالي؛
- تحقيق وتنفيذ مخطط اتصال والتحسيس بالبرنامج ؛
- نشر مجلات خاصة برفع المستوى ؛
- تقييم ومتابعة العمليات التي شرع فيها والسهر على الحد من الآثار السلبية للبرنامج.

وفيما يتعلق بتنفيذ هذا البرنامج يتم الحديث عن نتائج مرضية بعد الإتصال والتحسيس واسع النطاق على مستوى الوطن، حيث عبرت 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن نيتها في الإلتحاق بالبرنامج.

وفي الأخير ورغم أن الجزائر استطاعت تحقيق نقلة نوعية نحو خوصصة المؤسسات وفتح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي كشريك إلا أننا نلمس نوعاً من البطء في التنفيذ وأحياناً الجمود؛ كما أن شعارات الباب الفتوح التي انتهجتها الجزائر سبيلا لتشجع الإستثمارات الأجنبية كثيراً ما تواجه عراقيل عديدة ذات طابع قانوني وإداري وبيروقراطي وتسويقي إشهاري وكلها تقف حجرة عثرة أمام التحقيق الأنجع للمشروع الإستثماري الأجنبي. فالمشكل لا يكمن في جلب المستثمر الأجنبي فحسب بل في توفير المناخ الإستثماري المناسب والملائم عن طريق تقديم الحوافز والإعفاءات اللازمة والضمانات التي تجعل المستثمرين الخواص يتوافدون لاطمئنانهم على مستقبل مشاريعهم.

4) الإستراتيجية الوطنية لتنويع وتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات

بالرغم من توفر قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر على ثروة إقتصادية هائلة إلا أن التقارير الرسمية تؤكد أن معدل الإستهلاك السنوي للفرد الجزائري لم يتعدَ 4,06 كغ/في السنة خلال عام 2000م، وهو ما يشكل معدل منخفض جداً بالمقارنة مع المعدل الأدنى المحدد من طرف المنظمة العالمية للصحة والمقدر بـــ6,2 كغ/سنة.وهو الأمر الذي حدا بالجزائر إلى البحث عن الطريقة المثلى لاستغلال اقتصادي وإيكولوجي ومستدام لموارد الجزائر البحرية. ومن أجل الوصول لهذا وضعت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية إستراتيجية عامة ترتكز على ثلاثة(3) مخططات خماسية وهي:

(المخطط الخماسي لتربية المائيات،والمخطط الخماسي للصيد البحري والمحيطات، والمخطط الخماسي لدعم الصيد التقليدي)[1].

وفي جويلية2001م تم تعديل الإستراتيجية بصدور القانون رقم01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، والذي طرح رؤية متكاملة بالإعتماد على وسيلتين تنمويتين في هذا المجال وهما (الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، والمخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات). والهدف_بحسب نص الإستراتيجية_هو تأسيس اقتصاد فعلي ومستديم للصيد البحري على المدى الطويل، من أجل أن يثبت القطاع مكانته بين القطاعات الأخرى لنشاطات الإقتصاد الوطني.

والإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات(2003-2007)[2] هي إستراتيجية تسعى بالأساس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كزيادة الإنتاج؛ وإحداث مناصب شغل؛ وزيادة الحصول على الإنتاج؛وتحقيق التنمية الريفية والتوازن الجهوي؛والمحافظة على الموارد البيولوجية؛ وترقية الإستثمارات وتشجيع الصادرات،وفي هذا السياق أخذت وزارة الصيد البحري والموارد الصيد على عاتقها تحقيق مجموعة من الإجراءات والتدابير أهمها:

- استغلال أحسن وعقلاني لكل الثروات الصيدية في إطار التنمية المستدامة وفق نص قانون السلوك من أجل صيد مسؤول؛
- تنمية صناعة تربية المائيات؛
- تنويع مصادر تموين السوق بالمنتجات الصيدية حسب نوع الصيد وحسب طبيعة النشاط؛

---

[1]_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر ص04 متوفر على الرابط: http://www.mpeche.gov.dz/IMG/pdf/pndpa0001_ar.pdf

[2]_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات_المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003-2007،متوفر على الرابط: http://www.mpeche.gov.dz/IMG/pdf/PNDPA_arabe.pdf

- تنظيم النشاطات الإنتاجية؛
- إعادة تأهيل أسطول الصيد البحري وكذا تجديده وعصرنته؛
- إنشاء وتهيئة هياكل قاعدية جديدة لتلقي نشاطات الصيد البحري وتحسين استغلال الهياكل القاعدية الموجودة؛
- إقامة شبكة صناعة قبلية وبعدية؛
- تحسين التأطير الإداري والقانوني والعملي والتقني والمهني لكل النشاطات الإجتماعية–الإقتصادية للقطاع.

وقد تبنت الإستراتيجية ضرورة تبني نشاطات الصيد البحري اقتصادياً في إطار متوازن حتى تشمل كامل الساحل الجزائري، وليتحقق ذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار:

- الواقع والقدرات الإجتماعية–الإقتصادية للمناطق؛
- تكامل واندماج النشاطات المقررة؛
- توزع نشاطات الصيد البحري وآثارها الإيجابية.

وفي مجال الصيد البحري تمَ إسحداث الأقطاب الإجتماعية–الإقتصادية، وتغطية نشاطات الصيد اقتصادياً بحيث تزوَد كل منطقة بحرية على الأقل بـــ(قطب واحد للإنتاج؛ أو قطب واحد مختلط؛ أو قطب واحد صناعي). ومن أجل تحقيق سياسة تنموية متناسقة ومتوازنة في مجال الصيد في البحار المحيطات تم اتباع تقسيم بحري جديد* للإستجابة للطلبات المحلية المشروعة فيما يتعلق بالمجهود وبالتجهيز للهياكل القاعدية كالموانئ والملاجئ وشواطئ الرسو.

أما أهم محاور الإستراتيجية فيما يتعلق بتربية المائيات نجد:

- استغلال عقلاني للموارد الطبيعية لتربية المائيات وكذا تثمينها مع الحرص على حماية البيئة.

*_وقد اعتمد هذا التقسيم آخذاً في الإعتبار معايير (توفر الموارد– الظروف الإجتماعية الإقتصادية للمنطقة– التكوين الجغرافي للساحل– طول الخط الساحلي– عرض مسطح المياه القارية) (نص الإستراتيجية)

- تثمين المسطحات المائية الطبيعية والإصطناعية بالإعتماد على برنامج وطني للتعمير وإعادة التعمير من شأنه إقامة وحدات اقتصادية؛
- تنمية المشاريع الصناعية لتربية المائيات بالقرب من المراكز الترمو-كهربائية من أجل تربية الأسماك البحرية؛ وفي فروع الأودية من أجل تربية القشريات وذلك بالإعتماد على الشراكة الأجنبية؛
- التخطيط لمشاريع صناعة تربية المائيات والمكونة من مفرغت ومصانع للأغذية ووحدات لتكييف منتجات تربية المائيات وورشات لتحضير مواقع لتربية بلح البحر وكذا سلال التخزين.

إن الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات تهدف بالأساس إلى التوطيد النهائي لعملية التنمية المتعلقة بنشاط تربية المائيات بشكل عام، وبذلك فإن التنمية في مجال التنظيم الإداري يعتمد على التقسيم الإقليمي أما في مجال التنظيم الإقتصادي فيعتمد على أقطاب التنمية .

وقد تم وضع سبع(07) أقطاب للتنمية من"أ" إلى "ز"؛ وذلك حسب المواقع التي تعتبر كقواعد من شأنها أن تساهم بشكل فعال في ترقية تربية المائيات في إطار التربية المحلية . ويؤمل من هذه الإستراتيجية تحقيق قفزة نوعية كفيلة بإعطاء القطاع المكانة التي يجب أن يتبوءها والتي هي المساهمة في الإنتاج الوطني مثله مثل القطاعات الإنتاجية الأخرى ضمن وضعه وبشكل نهائي على سكة التنمية المستدامة .

غير أنه وبالرغم من أن هذه الإستراتيجية تفتح آفاق طموحة لاستغلال البيئة الساحلية الشاسعة والغنية بالثروة السمكية ، فإن الواقع يدلل على أن البيئة الساحلية في الجزائر يعاني من ضغوط بشرية ملوثة تساهم في تدهور نشاطات الصيد البحري على المدى الإستراتيجي المتوسط.

خلاصات واستنتاجات

منذ حصولها على الإستقلال 1962م شهدت الجزائر تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة أسفرت عن نهج مختلفة في التعامل مع هذه التحولات، وقد بدأت بانتهاج النموذج الإشتراكي كخيار إستراتيجي لمسايرة الظروف الإستثنائية الناجمة عن استقلال دولة حديثة، غير أن هذا النهج لم يلبث أن أصبح عبئاً وعجزاً للنظام السياسي في إدارة الثروة والصراعات المجتمعية وحتى السياسية الناجمة عن تفاقم المتطلبات المعيشية وثورة التوقعات التي فرضها المتغير الدولي الجديد والذي بات شيئاً فشيئاً مؤثراً للغاية, وهو ما فرض ضرورة القيام بإصلاحات إقتصادية باشرتها الجزائر منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العمومية واستقلاليتها, وتكرس هذا النهج بعمق مع الأزمة الإقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط؛ وهي الأزمة التي فتحت الطريق لتغيير إستراتيجي جديد نحو رسملة الإقتصاد وانفتاحه بالتوازي مع لبرلة السياسة والعمل الجمعوي، وتجلى ذلك واضحاً من الوجهة الإقتصادية في التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري أفريل 1994م إلى مارس 1995م، ثم أفريل 1995م إلى مارس 1998م .

ومع مطلع الألفية وارتفاع أسعار المحروقات باشرت الجزائر مشروعاً طموحاً لإنعاش الإقتصاد على المديين المتوسط والإستراتيجي لفترات ثلاث بدأت ببرنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)،وتلاها البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي(2005-2009)، وصولاً إلى البرنامج الخماسي (2010-2014) والذي يعد_وفق التوصيفات الرسمية_ أضخم برنامج يطبق في الجزائر عقب الإستقلال؛ وقد ساعد هذا البرنامج في تسريع وتيرة النمو الإقتصادي وتعزيز الإتجاه الإيجابي للتوازنات الإقتصادي الكلية والمالية للجزائر؛ هذا فضلاً عن التأسيس لنهج جديد في الحكامة والتسيير يُراعي النجاعة الإقتصادية والمحافظة على البيئة وتماسك المجتمع, وفي هذا

قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية المهتمة بوضع السياسات والبرامج والإستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الإستدامة بأبعادها المختلفة والهادفة إلى الإرتقاء بالإقتصاد الوطني والحفاظ على البيئة وتحقيق الإنصاف الإجتماعي في سياق التنمية المستدامة. وهو الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على جميع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية أو البيئية أو حتى المؤسسية.

ومنذ مطلع الألفية الجديدة أيضاً عكفت الجزائر على انتهاج طريق استعادة السلم والأمن وتدارك التأخر الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية؛ وبعث حركية الإستثمار والنمو من خلال الإعتماد على نهج الإستدامة سبيلاً لبلوغ الأهداف الإقتصادية والمجتمعية. وقد كان لعوائد المحروقات أثراً إيجابياً في نقلة تنموية معتبرة أطلق عليها برنامج الإنعاش الإقتصادي بمراحله المختلفة وهو البرنامج الذي مكن الجزائر من تسريع وتيرة النمو الإقتصادي وتنويع مصادر دخله وفق خطط وإستراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى في مجال التنمية الصناعية والفلاحية وتنمية الموارد المائية وتنويع الصيد البحري وتربية المائيات. كل ذلك من أجل الوصول إلى تنمية مندمجة ومتكاملة ومستدامة تراعي جميع الأبعاد التنموية وتحاكي الأدبيات الجديدة لمنطق التنويع الإقتصادي في سياق للتنمية المستدامة .

خاتمة الدراسة

وفي الأخير يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن التنويع الإقتصادي إلا في سياق التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة هي قبل كل شيء مفهوماً مركباً وكلياً وديناميكياً يشمل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية؛ ويهتم بالحاضر دون أن يُغفل آفاق المستقبل. ومن أجل ألا تكون التنمية المستدامة ترفاً فكرياً ظهرت"مؤشرات التنمية المستدامة" كأدلة علمية إرشادية لقياس وتقييم مدى تقدم الدول أو حتى المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية،(إجتماعياً –إقتصادياً –بيئياً –مؤسسياً).

وعموماً لا يزال تحقيق التنويع الإقتصادي في سياق التنمية المستدامة غاية بعيدة المنال بالنسبة لمعظم البلدان العربية ومنها الجزائر، ويرجع ذلك بالأساس إلى **النمو غير المنشئ للعمالة والفشل** في التحول من الصناعات كثيفة الإستخدام لرأس المال(كالنفط)، إلى تنويع النشاط الإقتصادي والصناعي وتنمية القطاعات غير النفطية كالفلاحة والسياحة وغيرها بحيث تؤسس لقاعدة غير بترولية تستثمر في الفلاحة والسياحة والصناعات كثيفة الإستخدام للعمالة وتتخلص في الوقت ذاته من الخضوع والتبعية لتقلبات سوق الهيدروكربونات العالمية، وقد ساد اعتقاد واسع في معظم الدول النفطية العربية بأن إستراتيجية للتنويع الإقتصادي وبناء اقتصادات مستدامة كثيفة العمل هي المدخل الوحيد لتوليد فرص العمل اللائقة والكاملة والمستدامة.

وفي الحالة الجزائرية ومنذ حصولها على الإستقلال 1962م شهدت الجزائر تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة أسفرت عن نهج مختلفة كان أهمها المشروعا الطموح لإنعاش الإقتصاد على المديين المتوسط والإستراتيجي؛أسس لنهج جديد في الحكامة والتسيير يُراعي النجاعة الإقتصادية والمحافظة على البيئة وتماسك المجتمع, وفي هذا قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات المهتمة بوضع السياسات والبرامج والإستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق

الإستدامة بأبعادها المختلفة. وهو الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على معظم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية أو البيئية أو حتى المؤسسية. وفي العموم فقد مكن برنامج الإنعاش الإقتصادي بفتراته الثلاث من تسريع وتيرة النمو الإقتصادي وتنويع مصادر دخله وفق خطط وإستراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى في مجال **التنمية الفلاحية المستدامة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات المستدامة والأهم من ذلك التهيئة السياحية المستدامة آفاق 2025م.** وهي كله نهج جديدة وإستراتيجيات طموحة تساهم في خلق مناصب شغل دائمة **لمحاربة البطالة وترقية الشغل** والوصول إلى تنمية مندمجة ومتكاملة تراعي جميع الأبعاد التنموية وتحاكي الأدبيات الجديدة لمنطق التنويع الإقتصادي في سياق التنمية المستدامة.

ومع كل ذلك يجب القول أنه لا تكفي النوايا الحسنة وتوافر الإرادة السياسية وتصريحات المسئولين بمن فيهم السيد عبد العزيز بوتفليقة بضرورة تخفيف الإعتماد على الهيدروكربونات، لأن المطلوب سياسات عامة واضحة وقابلة للتجسيد تستجيب لتنويع الإقتصاد الجزائري على المدى البعيد. وهذا هو فقط السبيل الوحيد لوضع الإقتصاد الجزائري على سكة الإستدامة والتأسيس لاقتصاد عصري متنوع ومتكيف مع المعطيات المستجدة التي تفرضها التقلبات الدراماتيكية للسوق النفطية على المستوى الدولي .

قائمة الجداول الواردة في الدراسة

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الجدول(1)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي(2012–2015).....	53
الجدول (2)	مؤشرات حول أول منتوج مصدر من طرف الدول العربية النفطية 2012م.....	60
الجدول (3)	مؤشرات تتعلق بنصيب الفرد والإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (1990_ 2011).	80
الجدول (4)	الميزان التجاري للجزائر.....	81
الجدول (5)	تطور الصادرات الجزائرية	83
الجدول (6)	المديونية في الجزائر	85
الجدول (7)	استهلاك الطاقة في الجزائر (2000_2010).....	87

الأشكال الواردة في الدراسة

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الشكل(1)	العناصر الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.....	39
الشكل (2)	الخسائر الخارجية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط	44
الشكل (3)	الناتج المحلي الإجمالي في أهم الدول العربية النفطية(بالمليار دولار)	54
الشكل (4)	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية (بالمئة)	55
الشكل (5)	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية(بالمئة) ..	56
الشكل (6)	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية(بالمئة)	57
الشكل (7)	الهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية 2012(بالمئة)	58
الشكل (8)	تطور مؤشر تركيز الصادرات في الدول العربية النفطية.....	59
الشكل (9)	حصة الوقود في صادرات الدول العربية النفطية(بالمئة)	61
الشكل (10)	حصة المنتجات المصنعة في صادرات الدول العربية النفطية(بالمئة)	62
الشكل (11)	هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية بالمئة(2008–2012م).....	63
الشكل (12)	خسائر إيرادات تصدير النفط + صافي الصادرات النفطية 2015م.....	64
الشكل (13)	أسعار تعادل المالية العامة 2015.....	65
الشكل (14)	مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة حسب الدول(بالمئة).....	66
الشكل (15)	مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية(بالمئة)	82
الشكل (16)	تطور مؤشر تنويع الصادرات في الدول العربية النفطية.....	84
الشكل (17)	موقع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT) في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025)..	90

المراجع المعتمدة في الدراسة

I. الكتب

1) _ أبو زنط، ماجدة أحمد، البحث العلمي وصناعة المعرفة،عمان الأردن: دار تسنيم للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2008م
2) الأشوح؛ زينب صالح, الأطراد والبيئة ومداواة البطالة , القاهرة , دار غريب 2003م
3) _ الجازولي، عبد الحفيظ عبد الحبيب، الدخيل، محمد عبد الرحمن ، طرق البحث في التربية والعلوم الإجتماعية، الرياض: دار الخريجي للنشر 2000م
4) الرسول؛ أحمد أبو اليزيد، التنمية المتواصلة الأبعاد والمناهج, الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة, 2007,
5) _العزي، سويم محمد ، دراسات في علم السياسة، عمان: إثراء للنشر، ط 1 2009م
6) الكواز؛ أحمد ، تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء العدد 40 الكويت: المعهد العربي للتخطيط أبريل 2011م.
7) الغامدي؛ عبد الله بن جمعان، الـتنمية المسـتدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة،المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أغسطس 2007م.
8) الهيتي؛ نوازد عبد الرحمن،التنمية المستدامة_الإطار العام والتطبيقات– دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2009م
9) بن خدة؛ بن يوسف، إتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987م
10) _ بوحوش، عمار ، الذنيبات، محمد ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الثانية الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999 .
11) _ بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث – الإمارات، 2004 .
12) _حداد، ريمون، العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة الطبعة الأولى 2000م .
13) حسن بهلول، محمد بلقاسم ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999م

14) _ خمش، مجد الدين، الدولة والتنمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2004
15) _ دورتي، جيمس، روبيرتو باليستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: مؤسسة كاظمة للنشر والتوزيع 1985م
16) _ رومانو، دوناتو، الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية 2002م.
17) مقدسي؛ كريم ، كارول شوشاني شرفان، ورقة مرجعية حول المنطقة العربية،الأجندة الجنوبية للتجارة والبيئة_المرحلة الثانية، ترجمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيسان/أبريل 2005م،
18) موسشيث؛ دوجلاس, التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ترجمة بهاء شاهين، عمان: دار صفا للنشر والتوزيع 2007م؛
19) عبد العالي؛ دبلة ،الدولة الجزائرية الحديثة، الإقتصاد والمجتمع والسياسة،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع 2004
20) غنيم؛ عثمان محمد_ وأبو زنط، ماجدة احمد، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان 2007م
21) _سعودي، محمد عبد الغني، أحمد الخضيري، محسن،الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1992
22) وردم؛ باتر محمد علي,العالم ليس للبيع,مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع 2003م
23) يوسف؛ ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا_ سلسلة أطروحات الدكتوراه (83)، بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى أيار/مايو 2010م

II. المجلات

24) القرعان ؛ أنور ، "التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، قطر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية(GOIC) العدد 105 يونيو 2013م

25) _ الهيتي، نوازد عبد الرحمن ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة العدد 25 نوفمبر 2005

26) خليفة يوسف؛ يوسف، "**هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟** تجربة دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الإجتماعية مجلد 32 العدد 01 سنة 2004م .

27) منصور؛ محمد، خيار التصنيع العربي في ظل النفط –حالتا الجزائر والمملكة العربية السعودية– المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، السنة العاشرة العدد السادس عشر القاهرة 4 /2001

III. القوانين والمراسيم:

28) الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية العدد 46، **قانون رقم 08–16** مؤرخ في أول شعبان 1429هـ الموافق 3غشت 2008م **يتضمن التوجيه الفلاحي،**

29) الجريدة الرسمية العدد 11، **قانون رقم 03–01** مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ17 فبراير سنة 2003م، **يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،**

30) الجريدة الرسمية العدد 77، **قانون رقم 01–18** مؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،**

31) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46، **قانون رقم 08–16** مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 03 غشت سنة 2008، يتضمن **التوجيه الفلاحي** .

IV. التقارير

32) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة–الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/نقطة الإرتكاز الوطنية الجزائر نوفمبر 2008

33) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**ملحق بيان السياسة العامة**– مصالح الوزير الأول أكتوبر 2010م،.متوفر بشكل أكروبات على الموقع:
http://www.premier-ministre.gov.dz

34) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، جانفي 2008. الموقع:
http://www.mta.gov.dz/site_relooke/ar/SDAT.php

35) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،**التجديد الفلاحي والريفي**، متاح على الرابط: http://www.aoad.org/publications.htm

36) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر متوفر على الرابط: http://www.mpeche.gov.dz/IMG/pdf/pndpa0001_ar.pdf

37) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات_المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003-2007، متوفر على الرابط: http://www.mpeche.gov.dz/IMG/pdf/PNDPA_arabe.pdf

38) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة 142 الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أبريل 1989م

39) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا, الأمم المتحدة, نيويورك, رقم الوثيقة E/ESCWA /2002/18,.

40) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط_ حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي, نيويورك, الأمم المتحدة جانفي 2001م الوثيقة: E/ESCWA /ED/2001/1 .

41) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة لغرب آسيا, تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج, منشورات الأمم المتحدة, نيويورك, 2001م.

42) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط _ حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي_ نيويورك, الأمم المتحدة, جانفي 2001م, الوثيقة : E/ESCWA /ED/2001/1

43) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط _ حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي _ , نيويورك , الأمم المتحدة جانفي 2001م , الوثيقة : E/ESCWA /ED/2001/1

44) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014م، بيروت: الإسكوا منشورات الأمم المتحدة 2014م الوثيقة: E/ESCWA/EDGD/2014/3

45) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا, الأمم المتحدة, نيويورك, الوثيقة E/ESCWA /2002/18.,

46) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط _ حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي_, نيويورك , الأمم المتحدة , جانفي 2001م, الوثيقة : E/ESCWA /ED/2001/1.

47) _ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2006، الجزائر 2006م.

48) المجلس الاقتصادي والاجتماعي, الدورة الرابعة والعشرون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا , قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا, مواجهة مشاكل بطالة الشباب في منطقة الإسكوا, الأمم المتحدة, أيار/مايو 2006 ، الوثيقة(PART 2) E/ESCWA /24/4،

49) المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية_رابط البرنامج على صيغة أكروبات:
http://www.arab- api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/10/

50) المفوضية الأوروبية_مشروع النقل الأورومتوسطي–العقد الرئيسي الدراسة المحدودة حول مشاركة القطاع العام والخاص في قطاع النقل، ديسمبر 2008م ، متوفر على الموقع:
http://euromedtransport.org

51) _المنظمة العربية للتنمية الزراعية(جامعة الدول العربية)،إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005–2025م، جامعة الدول العربية رجب 1428، أغسطس/ آب 2007م.

52) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2009_2010 المغرب 2010 متوفر على موقع المنظمة: www.aidmo.org/

53) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية،(من أجل مشروع التنمية الريفية في جبال تراراس وسبع شيوخ في ولاية تلمسان، المجلس التنفيذي الدورة الثالثة والثمانون روما 1–2 ديسمبر/كانون الأول 2004م

54) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية،شركة كركي للنشر، بيروت (قريطم) لبنان 2009 متاح على موقع البرنامج: www.arab-hdr.org و www.undp.org/rbas

55) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2006: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، ترجمة euroscript Luxembourg S.à r.l، القاهرة MERIC 2006 .

56) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية –نحو مقاربة بديلة، القاهرة: المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008

57) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, وجامعة الدول العربية , تحديات التنمية في الدول العربية , نهج التنمية البشرية , الجزء الأول , القاهرة , مارس , 2009م,

58) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007م محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، شركة كركي للنشر، بيروت – لبنان، 2008 . متاحة على موقع البرنامج: http://hdr.undp.org

59) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: :الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)،الولايات المتحدة الأمريكية 2010.متاح على: http://hdr.undp.org

60) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2011: الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، الولايات المتحدة الأمريكية 2011. متاح على: http://hdr.undp.org

61) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2013_نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع؛ ترجمة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) كندا 2013. متاح على: http://hdr.undp.org

62) مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة، جامعة الدول العربية (وآخ)،حالة التصحر في الوطن العربي(دراسة محدثة)، دمشق 2004م, متوفر على الموقع: www.acsad.org

63) مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(مينا فاتف)، تقرير التقييم المشترك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب_الجزائر_ 1 ديسمبر 2010،
64) منظمة الأقطار المصدرة للنفط(أوابك)،شركات بترولية– سوناطراك رافعة الإقتصاد الجزائري، النشرة الشهرية السنة 35 العدد 07 يوليو 2009م،
65) منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون 37 (2010)، الكويت 2010م
66) منظمة الأقطار المصدرة للنفط(أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون 38 (2011)، الكويت مايو 2012م،
67) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2003م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2003م
68) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2006م
69) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2010م،
70) صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2012م .
71) صندوق النقد الدولي، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية–الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل 26 يناير 2011م, . متوفرعلى الموقع: www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/.../INT012611Aa.htm
72) صندوق النقد الدولي، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى آفاق الإقتصاد الإقليمي يناير 2015م ؛ متوفر على الرابط: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115pa.pdf
73) صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، نشرية مستجدات أفاق الإقتصاد العالمي(إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، متوفر بشكل أكروبات على الرابط: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf

تقارير باللغة الأجنبية :

74) Report of the United Nations Conference on envirenment and development (Rio de Janeiro, 3-14June 1992 A/CONF.151/26 (Vol. I) 12 August 1992 original: ENGLISH.
75) _United Nations. Commission on Sustainable Development. Indicators of Sustainable Development: Framework and Methodologies. New York, 1996 (Sales No. E.96.II.A.16).
76) _United Nations (2005). The Millennium Development Goals in the Arab Region 2005. Distr. GENERALE/ ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1. 9 December 2005.ORIGINAL: ENGLISH
77) _Ministère de l'agriculture, plan national de développement agricole Année 2 , Agenda 2002 , édition du ministère de l' agriculture.
78) _ the World Bank , Global Monitoring Report 2008, MDGs and the Environment, agenda for Inclusive and Sustainable Development, WWW. World bank.org

V. المداخلات العلمية

79) الخطيب _ممدوح عوض ، التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي، ورقة قدمت للمؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض 1345 هـ/2014 م
80) محمد عبد الرحيم؛ عبد الرحيم,التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي,ورقة قدمت إلى المؤتمر العربي السادس حول "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة",المنظمة العربية للتنمية الادارية, شرم الشيخ, مصر, مايو 2007م
81) عبد الرحيم؛ شيبي, شكوري محمد, البطالة في الجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية، ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي حول"أزمة البطالة في الدول العربية القاهرة 17_ 18 مارس 2008م " .

VI. مواقع إلكترونية

82) _الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر، المنطلق المشترك للحصول على الأراضي الحافز لخفض الفقر، والدافع للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وثيقة تشاور تحضيرية لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة؛متوفرة على الموقع: www.ifad.org/popularcoalition
83) المجلة العالمية فوربس – الشرق الأوسط– على الرابط:
http://www.forbesmiddleeast.com/details.php?list=31&row=1386
84) _ منظمة الإيسيسكو،العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة:
http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm

	الموضوع	الصفحة
	مقدمة الدراسة.....	15 - 01
	أوّلاً: إشكالية الدراسة.....	01
	ثانياً: فرضيات الدراسة	02
	ثالثاً: أهمية الدراســــــة.....	03
	رابعاً: مبررات اختيار الدراسة.....	03
	خامساً: المداخل والمقاربات المعتمدة في الدراسة.....	06-04
	سادساً: المناهج.....	09-06
	سابعاً: الدراسات السابقة.....	15-09
	ثامناً:هيكلة وهندسة الدراسة	15
الفصل الأول:	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة....	41-16
مبحث أول	مفهوم التنمية المستدامة	17
مبحث ثان	مؤشرات التنمية المستدامة	21
	_مؤشرات إقتصادية	23
	_ مؤشرات إجتماعية	25
	_ مؤشرات بيئية	29
	_ مؤشرات مؤسسية	33
مبحث ثالث	أبعاد وأهداف التنمية المستدامة	35
	_ البعد البيئي.....	35
	_البعد الإقتصادي والتكنولوجي.....	37
	_البعد السياسي والإجتماعي.....	38
	خلاصات واستنتاجات.....	41_40
الفصل الثاني:	التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية.....	68 - 42
مبحث أول	التنمية العربية والمرض الهولندي.....	42
مبحث ثان	التنويع الإقتصادي مفهومه؛ محدداته وأنواعه.....	46
مبحث ثالث	مؤشرات التنويع الإقتصادي وقياسه في المنطقة العربية	52
	خلاصات واستنتاجات.....	68

الفصل الثالث:	التنويع الإقتصادي من أجل التنمية المستدامة في الجزائر.....	108 -68
مبحث أول	الإقتصاد الجزائري ومراحل سياسات التنمية في الجزائر.....	69
	_ مرحلة الإنتظار(1962-1966م).....	69
	_ مرحلة التوجه الإشتراكي للتنمية(1967-1987م).....	71
	_المرحلة الإنتقالية(1989-1998م).....	74
	_مرحلة الإنعاش الإقتصادي(1999-2014م).....	75
مبحث ثان	مؤشرات الهيكل الإقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.....	78
مبحث ثالث	سياسات الإنعاش والتنويع الإقتصادي في الجزائر.....	88
	_ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2025).....	89
	_التنمية الفلاحية المستدامة(SDAR)كمدخل لتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر	95
	_ الإستراتيجية الصناعية كمدخل للتنويع الإقتصادي في الجزائر.....	97
	_ الإستراتيجية الوطنية لتنويع وتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات	103
	خلاصات واستنتاجات.....	108-107
	خاتمة الدراسة.....	110-109
	جداول وأشكال الدراسة.....	111
	مراجع الدراسة	119-112
	محتويات الدراسة.....	121-120

ملخص الدراسة

لا يزال تحقيق التنويع الإقتصادي في سياق التنمية المستدامة غاية بعيدة المنال بالنسبة لمعظم البلدان العربية ومنها **الجزائر**، ويرجع ذلك بالأساس إلى **النمو غير المنشئ للعمالة والفشل** في التحول من الصناعات كثيفة الإستخدام لرأس المال(كالنفط)، إلى تنويع النشاط الإقتصادي والصناعي وتنمية القطاعات غير النفطية بحيث تؤسس لقاعدة غير بترولية تستثمر في الفلاحة والسياحة والصناعات كثيفة الإستخدام للعمالة... وتتخلص في الوقت ذاته من الخضوع والتبعية لتقلبات سوق الهيدروكربونات العالمية.

ABSTRACT

Still achieve economic diversity in the context of sustainable development is very far-fetched for most Arab countries, including Algeria, due mainly to non-Creator employment growth and the failure to shift from intensive industries use of capital (such as oil), to diversify their economic and industrial activity and the development of non-oil sectors so establish a base for non-oil invest in agriculture and tourism industries and labor-intensive ... and at the same time get rid of submission and subordination to the vagaries of the global hydrocarbons market.

University of Dr.Taher Moulay Saida
Faculty of law and Political Sciences
Department of political Sciences

Economic diversification as Approach to achieve sustainable development in Algeria during the period [2000 – 2014]

thesis submitted for obtaining Master degree in political science
Branch Public policies and development

Student preparation A:

Amara Amel

the supervision of Prof:

Dr /Zebiri Ramdan

Committee for discussion

1. .Bendada Lakhdar…….....…..... – Chairman.

2. Zebiri Ramdan……..... ..... - decided.

3. Attig Achikh…… ……..……. **..... – discussion member**

Academic year
2014 -2015